الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الانفتاح الأميركي على سوريا مهمة شاقة ولكنها غير مستحيلة
- الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة
- الاقتصاد العربي والأزمة المالية العالمية مديات التشابك والتداعيات

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الثامن والستون – نيسان/أبريل 2009

إسرائيل: الحرب

تقرع إسرائيل طبول الحرب، وتقيم التحصينات وجدران الفصل العنصري، وتعدّل قوانينها الداخلية لصالح ما تعتبره شعب الله المختار، وتزّور القوانين الدولية وتفسرها وفقاً لرغبات منظّريها وحاملي عقائدها، ومع ذلك تتحدث وسائلها الإعلامية عن السلام، وتتغّنى به، وتحنّ إليه وتتمناه، وتبشّر بإطلالته القريبة.

وتجري إسرائيل المناورات الكبيرة وتستنفر قواتها، وتتزّود كل جديد من السلاح والعتاد، ومع ذلك تنادي بحسن الجوار، وتتباكى على الأمن والاستقرار والهدوء.

وتجوب الطائرات الإسرائيلية المعادية أجواءنا تراقب تراب بلادنا، معلنة صَلفها وكبرياءها، مؤكدة عدوانيتها، ومحاولة إرساء تفوقها العسكري، ومع ذلك تشكو الظلم وتستغرب أن يتم اللجوء إلى السلاح في حل مشكلات هذا العصر، مدّعية رفض العودة إلى شريعة الغاب التي طبعت الأزمنة الغابرة.

إسرائيل الحمَل الوديع الذي أتى إلى بلادنا العام ١٩٤٨ وهو يحمل باقات الزهر، لن تجيب عن سؤال بخصوص مجازرها على مدى سنّي عمرها القصير، كما أنها قد تدّعي في يوم من الأيام أنّ هناك من خاض الحروب باسمها ضد الدول العربية واحدة واحدة، أما هي فبريئة "من دم هذا الصّديق".

إسرائيل التي يعتبرها بعض الدول واحدة من رموز الحضارة في هذه المنطقة، تعتدي على خيرات الآخرين، وتخطط للاستيلاء هنا، وللهدم هناك، والسرقة في كل مكان، وتوقع على المعاهدات الدولية في الوقت نفسه، وتشارك في الاجتماعات وفي اتخاذ القرارات.

تهيء جيشها للحرب باستمرار، حتى وإن كانت تسميّه جيش الدفاع، وهي تستقدم من السلاح ذاك الهجومي والفتاك المدمر، وتعتمد من الذخيرة تلك المحرمة دولياً، وهذا ما جربته في جنوب لبنان أكثر من مرة على مرأى، وبحضور القوات الدولية، ومراقبتها. وهي تمنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى مستحقّيها، وتحاصر رسل الخير، وتقفل في وجوههم الأبواب وتلغي السبل، وتعرقل محاولات التأسيس للسلام العادل، وتربط تلك المحاولات بالقيود المسبقة، وعندما تتأكد من العرقلة والتأخير، تعود وتعلن رغبتها في المحادثات السلمية من دون قيود ولا شروط.

بعد ذلك، كيف للسلام المنشود أن يكون؟ غصن زيتون في فوهة مدفع؟ أصابع طفل بين فكيّ ذئب؟ طيراً صغيراً في جوف محرك طائرة محرقة؟ هل ينشأ السلام في ذلك، وان ابتدأ ونشأ، هل يدوم؟

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شـروط النشـر

1– " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2– تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3– تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة ، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4– تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5– تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6– تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7– لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8– تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9– تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه – اليرزة – لبنان – هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb* *tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان للأفراد 35،000 ليرة لبنانية – للمؤسسات 75،000 ليرة لبنانية
في الخارج :150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".
التوزيع : شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

الفهرست

العدد الثامن والستون – نيسان/أبريل 2009

• **الانفتاح الأميركي على سوريا مهمة شاقة ولكنها غير مستحيلة**

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 5

• **الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة**

الدكتور كليب سعد كليب 53

• **الاقتصاد العربي والأزمة المالية العالمية مديات التشابك والتداعيات**

الدكتور محمد مراد 89

ملخصات ..... 133 – 136

صفحة بيضاء

الانفتاح الأميركي على سوريا
مهمة شاقة ولكنها غير مستحيلة

نزار عبد القادر *

مقدمة: دور سوريا المحوري

خلال ثلاثة عقود لم تشهد العلاقات الأميركية – السورية أي نوع من الاستقرار والتفاعل الإيجابي، باستثناء الفترة التي تلت حرب تحرير الكويت العام 1991، وذلك بسبب مشاركة سوريا العسكرية إلى جانب قوات التحالف في تلك الحرب.

وشهدت فترة رئاسة جورج دبليو بوش مواجهة أميركية – سورية حيث ربط الرئيس بوش سوريا بمحور الشر المعادي للولايات المتحدة، وعمل خلال ثماني سنوات على عزلها وممارسة كل انواع الضغوط عليها بهدف تغيير سلوك الحكم السوري تجاه مختلف أوجه الوجود الأميركي في المنطقة. لم تتحقّق الأهداف الأميركية، وفشلت سياسة بوش تجاه سوريا، بكل المقاييس السياسية والديبلوماسية والأمنية.

بلغ التدهور في العلاقات الأميركية – السورية الحضيض عشية القرار الأميركي بغزو العراق في آذار/مارس 2003. فلقد اتخذت كل من سوريا وايران موقفًا معارضًا للاحتلال الأميركي في العراق، واتهمت سوريا بفتح حدودها أمام المقاتلين الأجانب الراغبين في محاربة قوات التحالف داخل العراق. وهكذا تعرّضت العلاقات بين البلدين لمزيد من الصدمات بسبب الاتهامات الأميركية لسوريا بأنها تقف وراء اغتيال الرئيس

*عميد ركن متقاعد

رفيق الحريري، ودعمها حزب **الله** في حرب تموز/يوليو العام 2006، وأيضاً لاتهامها بدعم حماس في تنفيذ الانقلاب الذي قادته في غزة ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة "فتح"[1].

شكّلت العلاقات الاستراتيجية بين سوريا وإيران مصدر قلق لكل من الولايات المتحدة ودول "الاعتدال العربي" حيث اتهمت سوريا بقيادة "قوى الممانعة" التي حالت دون حصول أي توافق عربي حول ما كان يجري في العراق، وفلسطين، ولبنان. نتيجة هذه المواجهة مع سوريا قرَّرت الولايات المتحدة سحب سفيرها من دمشق، وفرضت مجموعة من العقوبات ضد مجموعة من الأشخاص والشركات السوريين بتهمة دعم المتسلِّلين إلى العراق أو للشبهة بعلاقاتها بمنظمات إرهابية.

عندما أعلن الرئيس أوباما قراره بالانفتاح على سوريا، كان يدرك عمق التدهور الحاصل في العلاقات المشتركة، كما كان يدرك صعوبة تجاوز كل الاتهامات الموجَّهة إلى دمشق من قبل إدارة بوش، وفي مقدمها الاتهام بالتطرف والتخريب على الوجود الأميركي في العراق ولبنان، وعلى السلطة الفلسطينية. لقد قرَّر أوباما تجاوز هذا الإرث الثقيل وبناء علاقات جديدة مع سوريا انطلاقًا من التطور الإيجابي الذي حصل في الموقف السوري تجاه العراق ولبنان، واعلان الرئيس بشار الأسد بالرغبة في الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل برعاية أميركية.

عندما زارت الوزيرة هيلاري كلينتون الشرق الأوسط مؤخرًا شعرت بأن المنطقة تعيش حالة اضطراب، وأجواء من فقدان الثقة بين كل اللاعبين الأساسيين. ويبدو أن السيدة كلينتون قد أدركت بأن مفاتيح معظم الأبواب للبحث عن حلول للأزمات الإقليمية الراهنة هي موجودة لدى دمشق[2].

ما هي أسباب تمتع سوريا بهذا القدر من النفوذ في أكثر من مسرح وأكثر من مسألة؟ وما هي المقاربة اللازمة لتحويل هذا النفوذ الذي تملكه لصالح الاستقرار والسلام؟

1- Michael B. Ozen, "**all roads lead to Damascus**", March 2, 2009 at WSJ/World.
2- Claude Salhani, "**war or peace: Syria holds the key**", Middle East Times, March 3, 2009.

عملت سوريا خلال عقود على بناء علاقات استراتيجية مع بعض القوى والديناميات الفلسطينية وخصوصًا مع الجبهة الشعبية – القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، كما دعمت حزب **الله** سياسيًا وعسكريًا لأكثر من عقدين، مع إدراكها خطورة ردود الفعل العسكرية من قبل إسرائيل، وركوبها مخاطرة الدخول في حرب واسعة. واستضافت، من ناحية ثانية، قيادة حماس وقدَّمت لها الحماية والمساعدات اللازمة كلها، ونسجت علاقات وثيقة مع قيادات سنيَّة وشيعية داخل العراق ما أتاح لها القدرة على التدخل ضد الإحتلال الأميركي، من جهة، ودعم قيام سلطة عراقية تعمل على إشاعة الهدوء والاستقرار وتحافظ على وحدة الشعب والأرض من جهة أخرى.

نجح الرئيس بشّار الأسد في إتقان لعبة مواجهة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ضد نظامه. وقدّمت له إيران أنواع الدعم اللازم كلها لتعميق علاقاته مع قوى الممانعة، بحيث امتلكت سوريا الأوراق الاساسية لدعم عملية السلام أو للدفع باتجاه أزمات جديدة تضع المنطقة على شفير الحرب، وليس من باب المغالاة أن يقال بإن الحرب في تموز/يوليو العام 2006 في لبنان أو الحرب في غزة هي نتيجة مباشرة للدعم الذي قدّمه لحزب **الله** وحماس التحالف الإيراني – السوري.

من خلال القراءة التي أجرتها السيدة كلينتون حول أزمة العلاقات الفلسطينية بين السلطة وحماس، والأزمة المتفاقمة بين إسرائيل والفلسطينيين، بالاضافة إلى تعقيدات المسار الفلسطيني وضعف القيادة الإسرائيلية الراهنة، كان لا بدّ لها من أن تدرك بأن المخرج من الوضع المعقَّد السائد الآن موجود في دمشق وممكنٌ ولوجه من خلال إعلان رغبة سوريا بالسلام.

لا يشكو المسار السوري من التعقيدات التي يواجهها المسار الفلسطيني وخصوصًا بما يعود لحل قضية حق العودة أو لجهة السيادة على القدس وجعلها عاصمة للدولتين، بالاضافة إلى قضية المستعمرات. وتتركَّز

المطالب السورية في السلام مع إسرائيل على جلاء القوات الاسرائيلية حتى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 في حين تنظر اليوم إسرائيل إلى أهمية الجولان بمنظار مختلف عن الماضي بحيث أنها لم تعد تعتبر وجودها على الهضبة ضرورة أمنية واستراتيجية.

إن توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل سيؤدي إلى فتح الباب أمام دخولٍ لبنان في مفاوضات جادَّة لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. ويشكّل المسار اللبناني قضية رئيسة بالنسبة إلى أمن اسرائيل، بحيث أنه يحققٍ أمن شمالها ويحل عقدة سلاح حزب **الله**، ويضبط الوجود الفلسطيني المسلّح داخل لبنان.

لا يمكن تصوُّر تحقيق مثل هذا النجاح على المسار اللبناني في غياب موافقة سورية واضحة. فثمة اعتقاد راسخ حول قدرة دمشق على استعمال نفوذها مع إيران وفي لبنان من أجل وقف عمليات الجناح العسكري لكل من حزب **الله** وحماس والجبهة الشعبية – القيادة العامة وفتح الانتفاضة وغيرها من المنظمات العسكرية الأصولية[3].

تدرك الإدارة الأميركية أهمية دور سوريا، ليس في ما يعود لعملية نزع السلاح وضبط الأوضاع في لبنان وفلسطين، وحسب، بل أيضًا في أهمية هذا الدور في تحقيق الاستقرار داخل العراق بعد الانسحاب الأميركي الذي وعد الرئيس أوباما باجرائه خلال العام 2011. يواجه العراق خطر استمرار العمليات الإرهابية التي تقودها منظمة القاعدة، وأيضًا خطر تصعيد المواجهات الطائفية والإتنية، وفي كلا الخطرين يمكن أن تضطلع سوريا بدور أساسي في ضبطهما. كما يمكن أن تؤدي دمشق دورًا رائدًا في دعم الحكم العراقي وتقويته، وصيانة وحدة الشعب والأرض والتي تشكل مصلحة سورية استراتيجية[4].

هناك حواجز عديدة أمام عملية الانفتاح الموعود على سوريا لكن ذلك يجب

3- Ibid.
4- Kayhan Barzegar, "**For Iraq Stability: look to Iran and Syria**", http://newsweek.washingtonpost.com/postglobal/kayhan_barzegar/march 13, 2009.

أن لا يحول دون بذل إدارة أوباما كل الجهود الممكنة لإنجاحها. ويبدو من مجمل المواقف السورية أن دمشق هي على أتم استعداد للدخول في شراكة فاعلة مع واشنطن تؤدي إلى تعاون وثيق من أجل حل كل المسائل والأزمات الراهنة.

وهكذا فانه بالرغم من إدراك مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الأميركية العقبات والحواجز التي قد تؤخر أو تعرقل عملية الانفتاح، هناك إصرار من قبل بعض دوائر البيت الأبيض والكونغرس والخارجية بأن الحوار مع سوريا سيؤدي إلى حلحلة التعقيدات والأزمات كلها التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وفي رأي دعاة تسريع الحوار فإن دمشق تملك القدرة على إشاعة أجواء الاستقرار في العراق، ونزع سلاح حزب **الله**، وضبط حماس، ودفع إيران نحو الاعتدال والتجاوب مع المبادرات الأميركية والأوروبية في المنطقة[5].

يهدف هذا البحث إلى استطلاع الفرص والعقبات التي يمكن أن تواجهها عملية الانفتاح الأميركي على سوريا، ويستدعي تحليل موقع سوريا كلاعب أساسي في شؤون المنطقة، وقدرتها على التأثير سلبًا أو إيجابًا في كل ما تواجهه المنطقة من مشاكل وأزمات. كما يتضمَّن استعراضًا لكل الهواجس الأميركية والسورية، والخيارات المتاحة لمعالجة العلاقات المتردِّية بين واشنطن ودمشق.

لا بد من تحليل المسائل الخلافية كلها سواء تلك المتعلقة بلبنان (المحكمة الدولية، القرارات الدولية، وسلاح حزب **الله**)، أو تلك المتعلِّقة بالعراق، أو بالوضع في غزة والعلاقة مع حماس أو علاقة سوريا بإيران. وستُفرد مساحة لاستطلاع إمكان تحقيق السلام بين سوريا واسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان. ولا بد في النهاية من الخروج بعدد من الاستنتاجات حول ارتقابات نجاح عملية الانفتاح او فشلها، ومردود ذلك على استقرار المنطقة ومستقبلها.

5- Al-Arabia, Emile Hokayem, "**No rush to Damascus until Syria has proved a change of heart**", Published in the UAE, The National, March 4, 2009.

1 – سياسة العزل والعقوبات

تستعد الديبلوماسية الأميركية للوفاء بالوعود التي قطعها الرئيس باراك أوباما للانفتاح على سوريا في وقت ما يزال بعض الخبراء يرجِّح صعوبة اجتياز الحواجز كلها التي وضعتها إدارة جورج بوش أمام أي عملية تطبيع للعلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا. ويرى هؤلاء الخبراء أن اقتناع الطرف الأميركي بضرورة الانفتاح على دمشق ينطلق، أولاً، من استعداد دمشق الواضح للتفاعل بإيجابية كاملة مع المبادرة الأميركية، وثانيًا، من حقيقة أن سوريا تشكل لاعبًا هامًا في السياسة الإقليمية وذلك انطلاقاً من قدرتها على الاضطلاع بدور مهم في كل من لبنان وفلسطين والعراق، وثالثًا، بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع إيران ونفوذها لدى حماس وحزب **الله**[6].

فتحت الولايات المتحدة مؤخرًا باب الحوار مع دمشق من خلال زيارة وفد رفيع المستوى من الكونغرس الأميركي برئاسة المرشح الرئاسي العام 2004 السيناتور جون كيري، حيث قابل الرئيس بشَّار الأسد وبحث معه في مستقبل العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى المنطلقات الجديدة للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. وتختلف هذه الزيارة عن التي قامت بها نانسي بيلوسي على رأس وفد من مجلس النواب في نيسان/ أبريل 2007، حيث قرَّرت زيارة الرئيس الأسد بالرغم من اعتراضات الرئيس جورج بوش على الزيارة. في المقابل حظيت زيارة وفد السيناتور كيري بموافقة وزارة الخارجية الأميركية حيث ذكرت المعلومات أن رئيس الوفد اجتمع إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ضمن إطار الاستعداد

6– أعطت سوريا إشارة العام 2003 عن استعدادها للقيام بخطوات محدَّدة للتجاوب مع المطالب التي قدَّمها وزير الخارجية الأميركي كولن باول من دون التجاوب مع المطلب الأميركي حول ضرورة إجراء مراجعة عامة لسياستها الإقليمية. وكانت مؤشرات هذا التجاوب السوري غياب القيادات الفلسطينية المقيمة في سوريا عن الإعلام، ونشر عدد من القوات السورية على الحدود مع العراق، وتخفيف الوجود السوري العسكري في لبنان والوعد بالتعاون الاستخباري في موضوع الإرهاب. ويمكن مراجعة هذه التفاصيل في تقرير مجموعة الأزمة الدولية "سوريا: سوريا في ظل بشار" ص8.

للزيارة، كما تحدَّثت تقارير صحفية عن اعطاء الرئيس أوباما الضوء الأخضر لإنطلاقها[7].

ذكرت معلومات رسمية من واشنطن أن الرئيس أوباما قد باشر اتخاذ خطوات إيجابية بعد أسبوعين من تسلُّمه سلطاته الدستورية تجاه سوريا، ومن ضمنها رفع بعض العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة، ومن بينها بيع سوريا قطع بدل لطائرات "بوينغ" المستعملة في الاسطول التجاري الذي تملكه الحكومة السورية.

قبل استشراف حظوظ المبادرة الأميركية بالنجاح في إقامة علاقات طبيعية وصحية بين البلدين، لا بد من استعراض أسباب الأزمة القائمة بين واشنطن ودمشق.

استندت سياسة الرئيس بوش تجاه سوريا إلى قاعدة تقول بإن سياسة العزل وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية ستؤدي حتمًا إلى تغيير سلوك الحكم السوري. لكن هذه السياسة فشلت بشكل واضح في تحقيق أهدافها، حيث لم تخضع دمشق للمطالب الأميركية. فلقد أدخلت سياسة بوش العلاقات الأميركية – السورية في نفق مظلم بحيث تضرَّرت العلاقات المشتركة لدرجة لم تكن مبرَّرة بأي من المقاييس، خصوصًا على ضوء مشاركة سوريا في قوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة من أجل تحرير الكويت العام 1991. صحيح أن علاقات الولايات المتحدة مع سوريا قد واجهت بعض المصاعب في عهد كلينتون والعهود التي سبقته لكنها لم تصل إلى حد القطيعة، أو إلى هذا المستوى من مشاعر العداء الذي خلَّفته سياسة بوش.

يمكن من خلال قراءة متأنية للعلاقات الأميركية – السورية خلال الثماني سنوات الماضية ربط التدهور الذي حصل بمجموعة من المواقف أبرزها[8]:

أولاً: اتخاذ واشنطن سلسلة من الإجراءات القانونية والإدارية بهدف

7- (AP), Damascus, Syria "**US Senator Hopeful After Syria Talk**s", February 21, 2009.
8- Report of the International Crisis Group, Middle East report No.83, "**Engaging Syria? U.S. constraints and opportunities**", February 11, 2009, p. 5,6 and 7.

عزل سوريا وإضعاف سلطة حكم بشار الأسد ونفوذه. وكانت قد بدأت بقرارات صادرة عن مجلس الأمن بمبادرة أميركية تتعلَّق بدور سوريا ووجودها في لبنان، وبالمحكمة الدولية الخاصة بعملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتي اعتبرتها دمشق موجَّهة ضدها. يضاف إلى هذه القرارات الدولية اتخاذ الإدارة الأميركية مجموعة من القرارات الهادفة إلى عزل سوريا من خلال اعتماد نظام عقوبات اقتصادية متنوِّعة لم يقتصر على التبادل التجاري بل تعدَّاه إلى إجراءات مالية صارمة.

ثانيًا: كان من أبرز عناصر التدهور في العلاقات قرار إدارة بوش سحب السفير الأميركي من دمشق، والذي يعني تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة القائم بالأعمال. وسيتطلَّب تجاوز كل هذه العقبات الدبلوماسية والاقتصادية الكثير من الجهود والوقت وذلك بسبب ما تركته الإجراءات الأميركية من آثار سلبية على كل المستويات بين الولايات المتحدة وسوريا وخصوصًا على مستوى الكونغرس وعلى مستوى تزايد مشاعر النفور الشعبي. فإذا كان من الممكن رفع العقوبات المفروضة ضد سوريا بصورة تدريجية، وبمبادرة من الرئيس أوباما، كما جرى بالنسبة إلى قطع البدل لطائرات "البوينغ" إلا أن الموضوع سيصطدم بعقبة كبرى تتعلَّق بمسألة رؤية أميركا لدور سوريا على المستوى الإقليمي، وخصوصًا في ما يعود إلى شكل علاقاتها الاستراتيجية مع إيران.

ثالثًا: شكَّل الغزو الإميركي للعراق نقطة تحول أساسية في علاقات دمشق بواشنطن ما سبَّب نشوء هواجس ومخاوف لدى سوريا من إمكان تعرُّضها لعدوان عسكري أميركي واسع. وتسببت هذه المخاوف بنشوء حاجة سورية إلى تعميق علاقاتها مع إيران، وتشديد الحصار على القوات العسكرية الأميركية العاملة في العراق.

يضاف إلى توتر العلاقات هذا شعور سوريا باستهداف إدارة بوش دورها العربي، وتحديدًا العمل على عزلها عن كل ما يتعلَّق بعملية السلام، والذي أكَّده عدم تجاوب الإدارة الأميركية مع طروحات الرئيس بشار الأسد لبدء

مباحثات مباشرة مع إسرائيل برعاية أميركية.
تقف الولايات المتحدة وسوريا اليوم على مشارف مرحلة جديدة بدأها الرئيس أوباما من خلال الوعود باعتماد سياسة "براغماتية" تجاه الشرق الأوسط والانفتاح على كل من سوريا وإيران. ويقابل هذا الانفتاح الأميركي تبدل إيجابي في مواقف سوريا تجاه العراق ولبنان، بالإضافة إلى إعلان الأسد تكرارًا عن رغبته بالدخول في مفاوضات مباشرة وغير مشروطة مع إسرائيل تؤدي إلى توقيع اتفاقية السلام بين البلدين بعدما أحرزت المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية تقدمًا ملموسًا.
وينظر الأميركيون بعين الرضى إلى تطور العلاقات بين سوريا وتركيا، ويرون أنها تشكل معبرًا من أجل تخفيف وقع الارتباط القائم بين دمشق وطهران ومفاعيله. ويبدو أن وفد الكونغرس الذي زار دمشق برئاسة السيناتور كيري لاستطلاع مدى استعداد سوريا لدعم الجهود من أجل تثبيت وقف النار في غزة والتوصل إلى فترة تهدئة طويلة بين حماس وإسرائيل، قد حصل على وعود سورية بالمساعدة على تحقيق ذلك.

2 – الاستفادة من التجربة الفرنسية

يدعو إعلان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عن إرسال موفدين إلى دمشق لإجراء محادثات "تمهيدية" مع المسؤولين السوريين، إلى التساؤل حول إمكان استفادة واشنطن من التجربة الفرنسية في إعادة بناء العلاقات بين باريس ودمشق.
يبدو بوضوح أن هناك بعض أوجه التشابه في المنطلقات والآليات التي اعتمدتها فرنسا وما يمكن أن تعتمده الولايات المتحدة. وانطلقت عملية الانفتاح الفرنسية باتجاه دمشق بعد انتخاب ساركوزي، الذي أظهر حماسًا خاصًا للحوار والتحرُّر من السياسة التي كان يتبعها سلفه جاك شيراك، فاعتمد مبادرة مرنة يمكن تعديلها إذا ما اصطدمت بعوائق وموانع، ولكنها وبالرغم من واقعيتها السياسية فإنها لم تتحوَّط لمواجهة الكثير من

المخاطر، وخصوصًا لما يعود للأزمة السياسية والأمنية التي كان يواجهها لبنان. وهذا ما يفسر ثبات الموقف الفرنسي بمطالبة سوريا بتسهيل عملية انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتأليف حكومة وحدة وطنية. وهذا ما حدث في أيار/مايو 2008[9].

عبّر الرئيس أوباما عن رغبته في إجراء تغييرات أساسية في السياسة الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتوجيهها لتكون "واقعية" ومتحررة من النظريات "الايديولوجية" كلها التي أرتكزت عليها سياسات الرئيس جورج بوش والتي تسبَّبت بتصعيد لم يسبق له مثيل في العلاقات الأميركية مع كل من طهران ودمشق. لكن المفارقة تبقى في شخصية كل من الرئيس ساركوزي والرئيس أوباما، حيث يغلب على مقاربة ساركوزي أسلوب "الارتجال" والمبادرة الدبلوماسية المباشرة، بينما يتسم أسلوب أوباما بالانطلاق من خطة مدروسة، مع حرص على تفادي المخاطر والمفاجآت كلها. ويستند هذا الحرص على ضرورة تجنب حصول أي فشل أو انتكاسات لاحقة في العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا.

إعتمد الرئيس ساركوزي أسلوب الدبلوماسية "النشطة" بما في ذلك الاتصال المباشر بينه والرئيس بشار الأسد. وقد تعرَّضت هذه الدبلوماسية لبعض المصاعب وخيبات الأمل في أكثر من محطة. ولا يمكن حتى الآن الاستنتاج بإن هذه الدبلوماسية قد حققت أهدافها من خلال بناء علاقات متينة بين باريس ودمشق.

هناك تناقضات واضحة بين مواقف الدولتين من مجموعة من القضايا الإقليمية الأساسية ومنها الموقف من غزة، والصراع العربي – الإسرائيلي، وعملية السلام، والسيادة اللبنانية، وقضايا الإرهاب، والبرنامج النووي الإيراني. ويلتقي الموقف الأميركي مع الموقف الفرنسي من هذه القضايا، مع وجود تعقيدات خاصة في الموقف الأميركي، وهي تعود إلى عمق

9- Report of the international crisis group, "**Engaging Syria? lessons from the French experience**", January 15, 2009, p 1-2.

المصالح الأميركية في المنطقة، وإلى دور الولايات المتحدة كقوة عظمى، وإلى أهمية المنطقة في الأمن والاستقرار الدوليين[10].

تبقى الاهتمامات الفرنسية في شؤون المنطقة محصورة في عدد من القضايا التي ذكرناها سابقًا. وفي المقابل وضعت إدارة أوباما مجموعة من الأهداف "الطموحة"، ومن بينها الانسحاب من العراق، وقيادة المفاوضات السلمية بين مختلف الأطراف، بالاضافة إلى السيطرة على الوضع المتردي في كل من أفغانستان وباكستان وبالتالي استكمال عملياتها العسكرية ضد طالبان وتنظيم القاعدة. ولعلّ من أكثر القضايا تعقيداً العمل على فك الترابط "الاستراتيجي" القائم بين سوريا وإيران، بما في ذلك علاقة سوريا بكل من حزب **الله** ومنظمة حماس.

على الرغم من الاختلاف الكبير في طبيعة العلاقات الأميركية مع سوريا ومضمونها بالمقارنة مع العلاقات الفرنسية – السورية فإن قرار الوزيرة كلينتون بإيفاد مسؤولين أميركيين كبيرين إلى دمشق هما السفير جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ودانيال شابيرو، مستشار الأمن القومي للشرق الأوسط، يذكّر إلى حد كبير بالمقاربة التي اعتمدها الرئيس ساركوزي، والتي بدأت بإيفاد مبعوثين خاصين للاجتماع بالرئيس الأسد من أجل البحث عن مخارج لأزمة العلاقات التي سادت في عهد الرئيس شيراك وخصوصاً بعد اغتيال الرئيس الحريري العام 2005. أوضحت الوزيرة كلينتون أن الغاية من إيفاد فيلتمان وشابيرو إلى دمشق تركّز على إجراء "محادثات تمهيدية" مع سوريا. وأكدت أن التباحث يجب أن يكون هادفًا بحيث تتحقَّق المكاسب التي تريدها أميركا (وحلفاؤها) من الحوار. وشدَّدت على أنَّ إيفاد مبعوثين إلى دمشق لا يُعَدُّ تغييرًا في المبادئ الأساسية لسياسة واشنطن حيال سوريا. ويبدو أن الزيارة جاءت على خلفية زيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور جون كيري إلى دمشق حيث نقل إلى واشنطن استعداد دمشق

10- Ibid, p 5.

لحوار مباشر ومناقشة كل القضايا التي تهم الدولتين، مع احتمال أن تساعد سوريا في حل الخلافات بين الفلسطينيين تمهيدًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي إفساح المجال لحلحلة تعقيدات الوضع في غزة. وقد تركّزت محادثات المبعوثين الأميركيين حول مجموعة من القضايا وفي رأسها المصالحة بين السلطة وحماس، تمهيدًا لاستئناف عملية السلام على المسار الفلسطيني.

لا يمكن مقارنة الحوار الذي جرى بين باريس ودمشق بالحوار المرتقب بين واشنطن ودمشق، فالمقاربة الفرنسية تستند إلى علاقات تاريخية تربط بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان، وتطورت مع الزمن لتشمل تنمية بعض القطاعات الاقتصادية داخل سوريا، بالإضافة إلى تنسيق المواقف في ما يعود للوضع في لبنان.

في المقابل سيطرت على العلاقات الأميركية مع سوريا أجواء من التوتر العاطفي (السلبي) حيث تعتبر واشنطن أن دمشق مسؤولة عن مقتل عدد من الأميركيين في لبنان وفي العراق، وجاءت إدارة جورج بوش لتضع سوريا في خانة الدول الممانعة للسياسة والمصالح الأميركية في المنطقة، ولتعمل بالتالي على شلّها وعزلها.

على الرغم من الاختلاف في طبيعة العلاقات الأميركية، بالمقارنة مع العلاقات الفرنسية، فيمكن أن تفيد واشنطن من التجربة "الساركوزية" في التعامل مع سوريا خصوصًا لجهة تحديد الأسس التي سينطلق منها الحوار بالرغم من كل أجواء الشك التي تخيّم عليه. وتفترض القطيعة شبه التامة، منذ اغتيال الرئيس الشهيد الحريري، أن تخضع عملية إعادة بناء العلاقات لفترة من المراقبة والعمل على إعادة بناء قواعد من الثقة المتبادلة. ولا بدّ من أن تدرك إدارة أوباما أهمية بناء علاقات مباشرة مع الرئيس بشار الأسد، والتي يمكن من خلالها اختصار الزمن اللازم لتجاوز الكثير من العقبات على طريق تطبيع العلاقات والحصول على تعاون سوري مباشر

من أجل حل القضايا الملحة في كل من لبنان وفلسطين والعراق[11].
قرَّرت واشنطن اتخاذ الخطوة الرسمية الأولى للانفتاح على سوريا الأمر الذي يطرح سؤالاً جوهريًا: هل ينجح فيلتمان وشابيرو في فتح الطريق أمام حوار واسع بين أوباما والأسد على غرار ما نجح في تحقيقه المبعوثان الفرنسيان كلود غايان وجان دافيد لافيت في مهمتهما إلى دمشق؟

3 – إغراءات وشكوك

فتح قرار الرئيس أوباما بدء حوار مع سوريا فسحة كبيرة من الأمل لتحسين العلاقات بين واشنطن ودمشق، وتجاوز أسباب القطيعة كلها القائمة بين البلدين منذ العام 2005، منذ أن قررت الولايات المتحدة سحب سفيرها من سوريا على أثر عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لكن الرئيس الأميركي قد يتفاجأ بصعوبة تجاوز إرث العلاقات المشتركة المحمّل كل أنواع الشكوك والهواجس.
فالحوار سيصطدم بمجموعة من الحواجز التي ستؤخر عملية إعادة بناء علاقات طبيعية وصحية بين البلدين، حيث لا تقتصر التعقيدات الراهنة على ما تسبَّبت به سياسات الرئيس جورج بوش تجاه سوريا خلال السنوات الثماني الأخيرة، بل تعود إلى عقود سابقة حيث سلكت العلاقات بين البلدين طريقًا متعرِّجًا وشهدت أزمات متكرِّرة لم يكن من السهل حلها بصورة جذرية، ما أفسح في المجال لتراكمات ثقيلة. ومن ناحية ثانية، لم تتسم العلاقات الأميركية – السورية بالثبات والاستقرار على عهد بيل كلينتون أو عهد رونالد ريغان، وإنما شهدت فترات من التوتر في أكثر من محطة بحيث يمكن القول إنه قد اتسمت ببروز خلافات جوهرية حول مختلف شؤون المنطقة، وخصوصًا في ما يعود منها لعلاقات سوريا وإيران، وقضايا السلام، وعلاقات سوريا بمنظمات متهمة "بالإرهاب"، والوجود العسكري السوري في لبنان الذي استدعى صدور قرار محاسبة

11- Ibid, see "**what lessons are to be drawn**", p 14.

سوريا عن الكونغرس الأميركي، وفي ما بعد القرار الدولي 1559 بمبادرة أميركية – فرنسية مشتركة العام 2004[12].

لم تعد المشكلة الآن حول قرار الانفتاح على سوريا بل كيفية تنظيم عملية الحوار بين البلدين.

على الرغم من وجود أرض مشتركة تتقاطع عليها المصالح الأميركية مع المصالح السورية سواء في ما يعود لعملية السلام حيث تبدي سوريا رغبة قوية في استئناف المفاوضات مع إسرائيل حول الجولان برعاية إميركية كاملة، أو في ما يعود لتسهيل المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها فتح وحماس، أو لجهة دعم الاستقرار في لبنان والمساعدة في تنفيذ بنود اتفاق الدوحة. ما زالت هناك قضايا أساسية تتعلق بمستقبل المنطقة، وبدور سوريا في الخريطة السياسية الجديدة التي ستعمل إدارة أوباما على رسمها في ضوء الاعداد للخروج عسكرياً من العراق.

لا يمكن أن يقتصر الحوار الأميركي – السوري على حل القضايا الإجرائية العالقة بين البلدين، كإعادة السفير الأميركي إلى دمشق، ورفع نظام العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا مقابل دخول سوريا في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل حول الجولان أو مقابل الوعد بضبط الحدود مع العراق، أو استكمال علاقات التطبيع مع لبنان واحترام سيادته واستقلاله. ولا تقتصر المعضلة القائمة عى إنهاء نظام "العزل" الذي عملت إدارة بوش على تطبيقه ضد سوريا، بل بالعمل على معالجة الأسباب، والتي ترتبط بسياسة سوريا تجاه العراق ولبنان، وحزب **الله** والفلسطينيين، والعلاقات السورية – الإيرانية، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالإرهاب.

تؤكد المعلومات كلها الصادرة عن مختلف مؤسسات الدراسات وعن مصادر قريبة من إدارة أوباما بأن الحلقة الأصعب في الانفتاح على سوريا ستتركّز على علاقات هذه الأخيرة بإيران، وتفرعاتها مع كل من حزب **الله**

12- Al-hayat, "**Syria and the restoration of it's role**", by Elias Harfoush, March 9, 2009.

ومنظمة حماس. ويشعر مختلف المتابعين لهذا الموضوع بأنه لن يكون من السهل تحقيق اختراق كبير في هذا الموضوع حيث لا يتوقَّع أحد أن تضحِّي سوريا بعلاقاتها مع إيران، والتي استغرق بناؤها ثلاثة عقود مقابل وعود أميركية أو إغراءات أوروبية. ويعترف السيناتور جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، فور عودته من رحلة إلى دمشق اجتمع فيها مع الرئيس الأسد، بأنه "يجب ألا يكون لدينا وهم بأن سوريا ستقبل بإنهاء علاقاتها فورًا مع إيران، ولكن ذلك يجب ألا يشعرنا بوجود تهديد فعلي طالما أن هذه العلاقات غير موجَّهة لإشاعة أجواء من عدم الاستقرار على مستوى المنطقة. إذا اقتنع الرئيس الأسد بإقامة علاقات جديدة مع الغرب فإن ذلك سيأتي بفوائد لنا، وبفوائد للمنطقة، وبفوائد لسوريا نفسها".

ويرى دعاة الانفتاح على سوريا، من أمثال السيناتور كيري، أن دعواتهم لا تأتي من باب التمنيات لكنها ترتكز إلى وقائع ملموسة تتعلَّق بالتبدُّل الحاصل في السياسة السورية. ويذكّر هؤلاء بمشاركة سوريا بمفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية، على الرغم من اعتراضات إيران الواضحة عليها. ويؤكد السيناتور كيري أن الرئيس بشار الأسد قد قال له في اثناء اجتماعهما في دمشق إن سوريا هي على استعداد للدخول في مفاوضات سلمية مباشرة مع إسرائيل، وإنها ستتبنَّى مبادرة السلام العربية، وإنها تطالب بمشاركة إميركية كاملة وفاعلة في مباحثات السلام. لا يمكن توقُّع إقدام سوريا على التخلِّي عن علاقاتها الاستراتيجية مع إيران مقابل الانفتاح الأميركي عليها، أو مقابل وعود برعاية مباحثات السلام مع إسرائيل ورفع نظام العقوبات الذي فرضته إدارة بوش. وستحاول الإفادة من كل ما تقدِّمه أميركا وأوروبا من دعم وتسهيلات اقتصادية، مع إبداء حرصها على أن لا تؤثر علاقاتها الجديدة سلبًا على علاقاتها مع إيران، وهو أمر لا يمكن أن يناقشها أحد فيه، وهو ينطلق من حرصها على الحفاظ على مصالحها الوطنية[13]. وتبقى علاقات سوريا بلبنان كنقطة

احتكاك محتملة في الحوار الأميركي – السوري، ويتوقَّع من تصريحات الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون أن تبلغ واشنطن إلى دمشق رسالة واضحة بأن أي تحسن في العلاقات بينهما لن يكون على حساب سيادة لبنان أو على حساب العدالة الدولية.

جاء التطوُّر الأبرز في عملية الانفتاح الأميركي على سوريا في أثناء زيارة وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون إلى المنطقة من خلال إعلانها عن إيفاد جيفري فيلتمان مساعدها لشؤون الشرق الأدنى إلى دمشق، يرافقه دانيال شابيرو من مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. وينظر المراقبون إلى هذا التطور المفاجئ على أنه يمثل محاولة واضحة لإغراء سوريا بالفوائد المرتقبة من نجاح عملية الانفتاح[14].

لكن العديد من المراقبين فوجئ من اختيار كلينتون لجيفري فيلتمان كمبعوث خاص لإجراء مباحثات تمهيدية مع دمشق، وهو المعروف بإتخاذ مواقف عدائية من سوريا عندما كان سفيرًا للولايات المتحدة في بيروت. وما يزال الجميع يذكر تلك اللافتة التي رفعتها قوى المعارضة في وسط بيروت والتي كتب عليها "أسقطوا حكومة فيلتمان". وهناك تساؤلات حول الحكمة من إرسال موفد من إدارة أوباما عُرِفَ عنه بأنه على علاقة وثيقة مع قوى 14 آذار المناهضة لسوريا. ويذهب بعض التحليلات إلى اعتبار اختيار إدارة أوباما السفير فيلتمان بمنزلة رسالة إلى الرئيس الأسد بأن واشنطن مستعدة للحوار الذي لن يكون على حساب سيادة لبنان. وهو يؤكد على وجود هواجس أميركية حقيقية حول ما يشاع عن محاولات سورية جادَّة للتدخل في الانتخابات اللبنانية المقرَّرة في 7 حزيران/يونيو المقبل[15].

13- Prem G Kumar, "**Realigning Syria**", Foreign Affairs, March/April 2009. Volume 88, Number 2, p 136.

14– صحيفة الشرق الأوسط، "**واشنطن ترسل مبعوثين من وزارة الخارجية والبيت الأبيض لدمشق لأول مرة منذ 2005**"، الأربعاء 4 آذار/مارس 2009، ص 5.

وتأتي مهمة فيلتمان إلى دمشق بعد اجتماعه بالسفير السوري في واشنطن

عماد مصطفى، في محاولة أولية للاتصال، لتؤكد دوره المرتقب في الحوار المقبل. وهنا لا بد من التساؤل حول ماهية دور فيلتمان في دعم عملية الانفتاح الموعود أو عرقلتها.
صحيح أن هناك قناعة واضحة لدى كلينتون وميتشل بضرورة إجراء حوار واسع مع الرئيس الأسد من أجل فتح أبواب التعاون مع دمشق على أكثر من محور واتجاه، لكن لا تتوافر إلى الآن أي ضمانات حول إمكان التوصل إلى نتائج ملموسة. وهذا ما دعا السيناتور كيري إلى تذكير دمشق بالعودة إلى نظام العقوبات إذا لم يتحقَّق التقدم المطلوب.

4 – مهمة فيلتمان وشابيرو في دمشق

لم تشكّل زيارة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية بالوكالة جيفري فيلتمان مع المستشار في مجلس الأمن القومي دانيال شابيرو إلى دمشق في الأسبوع الأول من آذار/مارس مفاجأة للمراقبين، حيث سبقتها توقُّعات تقول إن اجتماع فيلتمان إلى السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى في 26 شباط/فبراير الفائت جاء ضمن التحضيرات لخطوة تتخذها الإدارة الأميركية للبدء بمحادثات تمهيدية لإطلاق عملية الانفتاح الموعود تجاه سوريا.
من الطبيعي أن لا تتمخَّض مباحثات الوفد الأميركي الزائر مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونائبه فيصل المقداد ومستشارة الشؤون السياسية والإعلامية بثينة شعبان عن نتائج هامة تمثِّل عملية اختراق في جدار الأزمة المستمرة بين واشنطن ودمشق منذ زيارة نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد ارميتاج، والتي انتهت بما يشبه توجيه انذار للقيادة السورية بسبب عدم تجاوبها مع المطالب التي كان قد سبق وتقدَّم بها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول إلى الرئيس بشار الأسد في أيار/مايو العام 2003.
لا يمكن توقُّع أن تأتي مثل هذه المهمة الدبلوماسية الاستطلاعية وما

رافقها من مباحثات تمهيدية بنتائج مهمة تؤسس لاستعادة سريعة للعلاقات الطبيعية بين البلدين، متجاوزة التعقيدات كلها التي افتعلتها إدارة بوش خلال ثمان سنوات متتالية.

وصف السفير فيلتمان مهمته في دمشق بأنها قد جاءت لتلبية رغبة الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون باعتماد سياسة الانفتاح على "جميع دول المنطقة" من أجل معالجة المسائل جميعها التي تشكّل هواجس متبادلة. واعتبر "أن زيارته مع شابيرو تندرج في سياق هذا الالتزام الأميركي" لإجراء حوار متواصل، ومن منطلقات مبدئية واضحة وفق ما وعد به الرئيس أوباما في ملاحظاته في "كامب لوجان"[16].

وفق المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام يمكن وصف المباحثات التي جرت في دمشق بالبنّاءة، وبأنها قد تطرَّقت إلى مختلف المسائل ذات الأهمية على مستوى العلاقات المتبادلة، وعلى المستويين الإقليمي والدولي. كانت الزيارة فرصة لإخراج العلاقات الأميركية – السورية من سياسة المواجهة والعداء إلى رحاب العمل الدبلوماسي الهادئ والرامي إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الطرفان. وهذا ما يؤكد تركيز المفاوضات التمهيدية على المسائل التي تشكل هواجس لكل من واشنطن ودمشق. وكان من الطبيعي جدًا أن تشمل المناقشات التعرف على مناطق تقاطع المصالح ومناطق اختلافها وتعارضها، مع الاخذ بالاعتبار العوائق والتعقيدات كلها التي تجعل من الضروري التهيئة للدخول في عملية تفاوضية مركَّبة وطويلة تتعدَّد فيها المسارات والأهداف بحيث تقود إلى حل الخلافات القائمة كلها بين الطرفين سواء لجهة ما يجري في العراق ولبنان وفلسطين أو لجهة الموقف من إيران، أو لجهة عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، أو لجهة تعريف دور سوريا في النظام الإقليمي الجديد.

16- Jeffrey Feltman, via teleconference, Damascus, DC "**briefs on meeting with Syrian officials**", March 7, 2009.

هناك اهتمام سوري خاص بالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل

من أجل تأمين الانسحاب من الجولان برعاية أميركية وتحقيق معاهدة سلام دائم، الأمر الذي دفع الرئيس بشار الأسد إلى التعبير تكرارًا عن وجود رغبة سورية بالانتقال من المفاوضات غير المباشرة التي رعتها تركيا إلى مفاوضات مباشرة ترعاها الولايات المتحدة. وكانت آخر دعوات الرئيس الأسد قد جاءت في مقابلة أجرتها معه صحيفة "أساهي شيمبون" اليابانية حيث قال إنه "يرحب بالإدارة الأميركية الجديدة للرئيس باراك أوباما، ويرغب في حوار من أجل الدخول في حوار من أجل السلام في المنطقة"، ونقلت الصحيفة عنه قوله "نحتاج إلى أن تضطلع الولايات المتحدة بدور الوسيط عندما ننتقل من المفاوضات غير المباشرة الحالية إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل".

وكان الجديد في موقف الرئيس الأسد دعوته "لإشراك حزب **الله** اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في المفاوضات". وتشكّل علاقات سوريا بهذين الحزب والحركة إحدى أبرز حلقات المفاوضات الأميركية – السورية سواء لجهة شطب سوريا عن قائمة الدول الداعمة للإرهاب، أو لجهة نزع سلاح حزب **الله** وتنفيذ القرارين الدوليين الخاصين بلبنان 1559 و1701، أو لجهة حل النزاع في غزة وتسهيل إجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية ضمن إطار الحلِ القائل بقيام دولتين.

تشكل هذه المسائل المتعلّقة بالمسار السوري – الإسرائيلي أو بالقضايا الداخلية في كل من لبنان وغزة مناطق يمكن أن تتقاطع فيها المصالح الأميركية مع المصالح السورية، كما يمكن أن يشكّل الوضع في العراق وقضية اللاجئين العراقيين في سوريا – يقدّر عددهم بمليون ونصف المليون لاجئ – محطة تحظى باهتمام سوري – إميركي مشترك إذ يدعو الطرفان للحفاظ على عراق موحد، وعلى قيام حكم قوي وقادر على تحقيق الأمن والاستقرار.

يبدو من المعلومات التي أدلى بها السفير فيلتمان بعد مباحثاته في دمشق أن قضية السلام تشكّل نقطة مركزية بالنسبة إلى الرئيس أوباما والوزيرة

كلينتون، وأن السلام يجب أن يكون شاملاً بحيث يتحقَّق بين إسرائيل وجيرانها جميعهم. وهذا سيؤدي حتمًا إلى وجود مسار سوري – إسرائيلي في المستقبل. ولا بدّ من التسلُّح بالصبر بانتظار رؤية الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وإعلان موقفها من عملية السلام.

يؤكد الشرح الذي قدّمه فيلتمان حول عملية السلام أولوية موضوع المفاوضات المباشرة بين سوريا وإسرائيل بالنسبة إلى المحاورين السوريين الذين التقاهم. فهو يقول إن التفويض المعطى من الرئيس أوباما إلى السيناتور ميتشل يتركَّز على تحقيق سلام شامل بين العرب وإسرائيل، وإنه من الطبيعي أن يركز ميتشل في بداية مهمته على السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وتطبيق حل الدولتين.

إن إطلاق عملية السلام على المسار السوري ستأتي ضمن البحث عن الحل الشامل، وستبدأ حتماً عندما تتوافر الظروف الملائمة لدى الطرفين[17].

تجاوزت الضغوط المتبادلة بين واشنطن ودمشق حدود الأزمة العادية بين بلدين يختلفان على قضايا ومسائل طارئة. لقد وصلت العلاقات إلى حال المأزق الحقيقي، وهذا ما يؤكده نظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة على سوريا بموجب قانون محاسبة سوريا، بالإضافة إلى سياسة العزل التي اعتمدتها واشنطن وأيَّدها فيها بعض الدول الأوروبية، والتي تسبَّبت أيضًا بتدهور علاقات دمشق مع دول الاعتدال العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومصر.

خرج فيلتمان وشابيرو بعد محادثاتهما في دمشق باستنتاج أنه لا يمكن حل تعقيدات ملف العلاقات المشتركة والمثقل بعقوبات مفروضة بموجب قانون صادر عن الكونغرس من خلال جلسة أو عدة جلسات من المباحثات مع المسؤولين السوريين، فالأمر يتطلَّب أكثر من اجتماعين، حتى ولو لم يضع السوري أو الأميركي أي ضوابط لطرح المسائل كلها بانفتاح وصراحة تامين، من دون توقُّع حل أي منها في نهاية هذه الجولة القصيرة.

من الحوار.
من البدهي أن يعود كل طرف إلى قيادته ليعرض تصوراته للدخول في عملية تفاوضية طويلة ومعقَّدة من أجل إعادة بناء علاقات تقوم على تقاطع المصالح بين الدولتين. وستؤدي عملية التقييم والمراجعة إلى تفحص إدارة أوباما للخيارات التي تحدَّثت عنها سوريا من جهة، وإلى تفحُّص الرئيس الأسد الخيارات كلها التي قدَّمتها أميركا من جهة أخرى. وسيقوم الطرفان بتقليب مختلف الخيارات بحثًا عن فرص تسمح بتنظيم عملية الانفتاح لتكون مستمرة وقائمة على أسس واضحة. وستأخذ عملية التحضير لمثل هذا الانفتاح الاستراتيجي بضعة أسابيع قد تمتد إلى مطلع الصيف المقبل، حيث يُظهر بعض التقديرات أن زيارة ميتشل لسوريا قد تتأخر إلى شهر تموز/يوليو.
ويؤكد فيلتمان رغبة الولايات المتحدة أن تكون المباحثات مثمرة، وكذلك توافر الإرادة الحسنة لدى القيادة السورية للسير قدمًا في عملية الانفتاح، ولكن ذلك لا يعني توقُّع حدوث تبدّل "دراماتيكي" في العلاقات بين ليلة وضحاها.
يبدو من المؤتمر الصحافي الذي عقده فيلتمان (بواسطة الاقمار الصناعية من دمشق) بتاريخ 7 آذار/مارس أن لبنان كان من ضمن المواضيع التي جرى بحثها، بما فيها تنفيذ القرار 1701، ومستقبل حزب **الله**، وتأثير وجود السلاح على آلية تنفيذ القرار الدولي. ورجَّح أيضًا تناول البحث قضية المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وذلك نظرًا إلى اهتمام الرئيس الأسد بها ودعواته لعدم تسييسها، وتعهدات الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون بدعمها من أجل تحقيق العدالة[18].
تبقى عملية الانفتاح في بداياتها ومن المتوقع أن تكون معقَّدة وطويلة ولا تخلو من الحواجز والمخاطر.

5 – انعكاسات الأزمة اللبنانية

18- Ibid.

أ – ضبط السلاح الفلسطيني: يتصف تاريخ العلاقات اللبنانية – الفلسطينية بحالة من الاضطراب الدائم، وغالباً ما تخلَّلته أعمال من العنف الدراماتيكي، ويتحمَّل الجميع مسؤولية هذا الواقع المؤلم للعلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين. كان الوجود الفلسطيني في لبنان مسالماً في بداية الأمر، ولكنه سرعان ما اتجه إلى العسكرة من خلال قرار الفصائل الفلسطينية بالقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل منتصف ستينيات القرن الماضي. العام 1970 انتقلت قيادة الفصائل الفلسطينية ومقاتلوها من الأردن إلى لبنان حيث سرعان ما انزلقت المنظَّمات الفلسطينية نحو التدخُّل في الشؤون الداخلية اللبنانية، والاصطفاف إلى جانب الحركة اليسارية ضد القوى المسيحية واليمين اللبناني الأمر الذي تسبَّب باندلاع حرب أهلية لبنانية – لبنانية ولبنانية – فلسطينية. العام 1982 شنَّت إسرائيل حربًا واسعة ضد لبنان بهدف تدمير منظمة التحرير وإخراجها منه، وقد نجحت بالفعل في إخراج ياسر عرفات وجميع القيادات الفلسطينية مع مقاتليها من لبنان. وتلت عملية خروج الفلسطينيين عملية عسكرية استهدفت المدنيين الفلسطينيين وعرفت بمجزرة صبرا وشاتيلا.

استغلت سوريا التناقضات بين الفلسطينيين واللبنانيين من أجل التدخل عسكريًا في لبنان بهدف فرض هيمنتها على البلاد والسيطرة على القرار الفلسطيني بعدما أعلن عرفات استقلالية هذا القرار. ونتج عن الدخول السوري خلاف شديد مع منظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى اشتباكات عسكرية واسعة كان آخرها معارك في شمال لبنان هدفت إلى طرد عرفات وقوات منظمة التحرير من المنطقة والهيمنة على مخيمي البارد والبداوي للاجئين الفلسطينيين.

تحوَّلت المخيمات الفلسطينية في ظل عهد الهيمنة السورية على لبنان إلى مناطق مقفلة لا تستطيع القوى الأمنية اللبنانية دخولها، وتحوّل السلاح في ظل ضعف القيادات الفلسطينية إلى سلاح للاستعمال الداخلي، ومن أجل تقاسم النفوذ داخل المخيَّمات وحماية بعض الفصائل المتطرِّفة

والمجرمين من الملاحقات القانونية.
تنظر سوريا إلى بعض الفصائل الفلسطينية الموالية لها كوسيلة للضغط على إسرائيل عبر الجنوب اللبناني، وكحليف قادر على دعم النفوذ السوري في لبنان إلى جانب حلفائها اللبنانيين وعلى رأسهم حزب **الله**.
عاد السلاح الفلسطيني في لبنان إلى الواجهة السياسية في الثاني من أيلول/ سبتمبر العام 2004 مع صدرو القرار 1559 عن مجلس الأمن الدولي، والذي دعا إلى خروج القوات السورية من لبنان وإلى نزع سلاح جميع المنظمات اللبنانية وغير اللبنانية.
أرادت كل من الولايات المتحدة وفرنسا من دعمها هذا القرار أن يستعيد لبنان سيادته الوطنية، وإنهاء الهيمنة السورية عليه، ووقف العمليات العسكرية من جنوب لبنان ضد إسرائيل. وشكّل إضعاف المحور الإيراني – السوري – حزب **الله** – حماس هدفًا رئيسًا للسياسة الأميركية على المستوى الإقليمي.
جاءت عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير العام 2005 واتهام سوريا بضلوعها في الاغتيال لتسرّع عملية خروج القوات السورية من لبنان[19].
قرَّرت طاولة الحوار الوطني الأولى في حزيران/يونيو 2006 ضرورة إنهاء الوجود الفلسطيني المسلَّح خارج المخيمات الفلسطينية، وإعادة تنظيم السلاح داخل المخيمات.
ينقسم اللبنانيون والفلسطينيون حول موضوع السلاح الفلسطيني، وتأكد هذا الخلاف من خلال تراجع قوى 8 آذار عن دعم تنفيذ قرار طاولة الحوار. وترى قوى 14 آذار أن القواعد الفلسطينية خارج المخيمات (4 منها على الحدود اللبنانية – السورية وأخرى في تلال الناعمة في جبل لبنان) هي قوى خاضعة للنفوذ السوري، وأن الضرورات الأمنية تقتضي إقفالها كخطوة أساسية على طريق استعادة السيادة. وتؤيد منظمة التحرير

19- International crisis group's report, **"engaging Syria? U.S. constraints and opportunities"**, February 14, 2009, p 10.

الفلسطينية هذا المطلب اللبناني حيث صرَّح ممثلها في لبنان عباس زكي عن ضرورة إخضاع السلاح الفلسطيني للقانون اللبناني. ويعود السلاح الفلسطيني إلى واجهة الاهتمام اللبناني والدولي بعد اتفاق الدوحة وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة "وحدة وطنية" وانعقاد طاولة جديدة للحوار الوطني.

من الطبيعي أن يستمر الاهتمام الأميركي بموضوع تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بلبنان وعلى رأسها القراران 1559 و1701. ويرتبط الاهتمام الأميركي بهذه القرارات الدولية بمجموعة من الأسباب أبرزها:

1- دعم السيادة والاستقرار في لبنان وهو أمر أعادت واشنطن تأكيده على لسان الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون لمناسبة الذكرى الرابعة لاستشهاد الرئيس الحريري، كما عاد وأكد الأمر السفير فيلتمان في أثناء زيارته الأخيرة في آذار/مارس 2009 للبنان وسوريا.

2- دعم تنفيذ القرار 1701 في جنوب لبنان والحفاظ على الاستقرار في المنطقة المحاذية لحدود إسرائيل الشمالية، ومنع وقوع اشتباكات جديدة بين حزب **الله** وإسرائيل.

3- الحؤول دون تسلل منظمات الرفض (الموالية لسوريا) من قواعدها خارج المخيمات إلى الجنوب اللبناني وإطلاق صواريخ بإتجاه إسرائيل كما حدث في فترة الحرب على غزة وبعدها خلال شباط/فبراير 2009.

4- الحؤول دون فتح جبهة ثانية (من الشمال) ضد إسرائيل في حال تجدُّد الاشتباكات في قطاع غزة.

5- ارتباط وجود هذا السلاح الفلسطيني بالاستراتيجية السورية في لبنان، حيث يشكِّل من وجهة النظر الأميركية مع سلاح حزب **الله** وسلاح حماس في غزة الدعامة الأساسية للنفوذ السوري في لبنان وفلسطين[20].

من الطبيعي جدًا أن تضع الولايات المتحدة موضوع تنفيذ القرارين

20- Ibid.

الدوليين 1559 و1701 في رأس جدول أولوياتها عندما تبحث مع سوريا مسألة علاقاتها مع لبنان واحترامها سيادته واستقراره. ويشكل هذا الأمر مصلحة أميركية خاصة لتحقيق الأمن الإسرائيلي، كما أنه يأتي ضمن سياسة الحد من نفوذ القوى المناهضة للسلطة الفلسطينية في لبنان وفلسطين.

ب – المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: شكَّل إنشاء المحكمة الدولية الخاصة للنظر في اغتيال الرئيس رفيق الحريري والاغتيالات والتفجيرات اللاحقة خطوة أساسية في سياسة الغزل التي اعتمدتها الولايات المتحدة والدول الغربية للاقتصاص من سوريا. وكانت الفرضية، وما زالت، تقضي بأن تتوصَّل التحقيقات إلى قرائن وأدلة تثبت ضلوع سوريا في مؤامرة الاغتيال. ونبَّهت سوريا المجتمع الدولي الى مغبة تسييس المحكمة الدولية بهدف استعمالها من أجل إضعاف النظام السوري وإجباره على تقديم تنازلات مهمة في قضايا ومسائل أساسية في العراق أو لبنان وفلسطين. وصرَّحت السلطات الأميركية تكرارًا منذ العام 2006 بأن التحقيق والمحكمة الدولية يشكِّلان نقطة محورية في السياسة الأميركية تجاه لبنان. ويبدو أن الأهمية التي كانت إدارة بوش قد علَّقتها على الاستمرار بجدية في التحقيق الدولي ودعم إنشاء المحكمة لم تتبدَّل في عهد إدارة أوباما، حيث جاء في تصريحه يوم الخميس في 12 شباط/فبراير 2009 ليؤكد دعم المحكمة: "إن الولايات المتحدة تدعم بقوة المحكمة الخاصة بلبنان، والتي ستبدأ أعمالها خلال بضعة أسابيع من أجل جلب مرتكبي هذه الجريمة المخيفة (إغتيال الحريري) والجرائم التي لحقتها، أمام العدالة"[21]. كما أعلن أوباما دعم الولايات المتحدة استقلال لبنان وسيادته ومؤسساته الدستورية، وأيضًا التزام الولايات المتحدة تنفيذ قراري مجلس الأمن 1701 و1559. لكن ما زال من الصعب تصوّر نتائج توصل المحكمة إلى توجيه اتهام مباشر إلى سوريا بالضلوع في التخطيط وتنفيذ الجريمة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك

21 - "Obama reaffirms U.S. support of Hariri Tribunal", White House statement by the president on the Anniversary of the association of Rafic Hariri. February 12, 2009.

إلى تغيير قواعد اللعبة كلها، وهذا ما حذّر منه الرئيس بشار الأسد في تصريحات صدرت عنه في وسائل الإعلام في 11 آذار/مارس قائلاً "بإن تسييس المحكمة الدولية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة على لبنان".

أثار التحقيق الدولي في الجريمة منذ بداياته هواجس لدى القيادة السورية، فعبَّرت دمشق عن قلقها تكرارًا مستبقة صدور التقارير كلها عن لجنة التحقيق الدولية. وبلغت هذه الهواجس ذروتها مع صدور التقرير الدولي عن المحقق الألماني ديتلف ميليس الذي سعى فيه إلى اعتماد استنتاجات سريعة تتهم قيادات سورية عليا بالتخطيط للجريمة وتنفيذها.

خلف ميليس في رئاسة لجنة التحقيق القاضي البلجيكي برامرتز الذي اعتمد مقاربة مختلفة سعى من خلالها إلى تشجيع سوريا على التعاون مع لجنة التحقيق. لكن ابتعاده عن وسائل الإعلام، وعدم تسرّعه في إطلاق الاتهامات لم يبدد الهواجس السورية بالرغم من تعبير المسؤولين في دمشق عن تقديرهم لأسلوب برامرتز.

لم تتغيَّر نظرة سوريا إلى المحكمة على أساس أنها أداة سياسية تعمل من أجل النيل من النظام السوري. فقد صرَّح مسؤول سوري في أيار/مايو العام 2007 عن تشكيكه بدور المحكمة بالقول "لا يبحث الأميركيون والفرنسيون الذي يسيطرون على المحكمة عن الحقيقة، بل يستهدفون رأس نظامنا. إننا سنتعاون مع التحقيق ولكننا لن نستسلم لمحكمة يسيطر عليها الأميركيون"[22].

حاول بعض حلفاء سوريا في البداية إجهاض جهود حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لإقرار اتفاقية مع الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الدولية. لكن بالرغم من العراقيل والحواجز كلها فقد نجح لبنان في تشكيل المحكمة التي أصبحت حقيقة لا يمكن التراجع عنها.

إن دعوة الرئيس الأسد إلى عدم تسييس المحكمة الدولية لا يخدم سوريا في حال توصُّل التحقيق إلى أدلة وقرائن تصلح لاتهام سوريا بالضلوع

22- International crisis group, "Middle East Report", (79), 13.

في الجريمة. إن إبقاء المحكمة خارج الاعتبارات السياسية يعرقل إمكان بحث أي تسوية مع الحكم السوري. لا تؤشِّر المواقف السورية جميعها (ومن بينها الموقف الأخير للرئيس الأسد) إلى إمكان قبول دمشق بشرعية المحكمة الدولية، وبالتالي قبولها تسليم الأشخاص المطلوبين للمثول أمام المحكمة، ويمكن توقع نشوء أزمة جديدة بين سوريا والمجتمع الدولي.

من الطبيعي أن تخفِّف عملية الانفتاح الأميركي من الهواجس السورية تجاه المحكمة الدولية، وستجد دمشق في تأخير صدور أي قرار ظني بتحميلها أي مسؤولية عن الجريمة، متسعًا من الوقف من أجل إعادة بناء علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومع الدول العربية الأساسية كمصر والمملكة العربية السعودية. وكانت هذه المصالحة العربية قد بدأت فعلاً مع خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز في أثناء القمة الاقتصادية في الكويت خلال شهر شباط/فبراير 2009، ويبدو أنها قد استكملت في أثناء القمة المصغَّرة التي عقدت في الرياض في آذار/مارس والتي حضرها الرئيسان مبارك والأسد وأمير دولة الكويت.

تحقِّق المصالحة العربية بالإضافة إلى بداية الانفتاح الأميركي على دمشق، الطمأنينة التي تريدها القيادة السورية للتجاوب مع التطوُّرات المتسارعة في المنطقة وفي العالم، والتي عبّر عنها بعض التحليلات السورية والقائلة بإنه "لا يمكن أن تسمح سوريا بتجميد صناعة قراراتها السياسية وأن تبقى رهينة لدى المحكمة الدولية. لا تشعر سوريا بأنها تحت النار وبأن مراهنة الولايات المتحدة وغيرها على المحكمة الدولية يشكل خطأً جسيمًا".

من المهم جدًا أن لا يحاول أي من الطرفين الأميركي أو السوري إدخال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على أجندة عملية الانفتاح، لأنها تشكِّل قضية معقَّدة وحسَّاسة بالنسبة إلى كل منهما. ولا يمكن لإدارة أوباما أن تضحي بالمحكمة من أجل تقديم التطمينات التي يريدها الحكم السوري، والتي عكست الحاجة إليها الهواجس التي عبّر عنها الرئيس الأسد في تصريحاته الأخيرة. كما أنه من الضروري أن لا تسعى الولايات المتحدة

إلى استعمال المحكمة كوسيلة ضغط على سوريا من أجل إجبارها على الرضوخ للمطالب الأميركية الخاصة بلبنان. وتقضي الحكمة بالتعامل مع هذه المسألة كعملية قضائية بعيدًا عن أي تسييس وذلك على غرار ما جرى في المفاوضات الفرنسية – السورية حيث خرجت المحكمة كليًا من التداول سواء كبند في إعادة بناء العلاقات بين الدولتين أو في مجال التعاون السوري من أجل استعادة الهدوء والاستقرار في لبنان وتسهيل انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

تبرز الحاجة ملحة لاستمرار دعم واشنطن للمحكمة واستقلاليتها ومسيرتها القانونية من أجل تحقيق العدالة، وهذا ما يؤكده تصريح الرئيس أوباما بشأنها.

ج – دعم الحكومة و14 آذار: رمت الولايات المتحدة بكامل ثقلها السياسي لدعم القوى المناهضة لسوريا فور اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وجاءت زيارة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في 28 تموز/ يونيو 2005 بعد يوم واحد على تشكيل حكومة فؤاد السنيورة لتؤكد هذا الدعم. وعملت الإدارة الأميركية في الأشهر اللاحقة على تأكيد رغبتها في عزل سوريا، وإضعاف نفوذها في لبنان.

جاءت حرب تموز/يوليو 2006 بنتائج غير حاسمة على المستوى العسكري ما دفع الولايات المتحدة وفرنسا إلى التعويض عن القصور العسكري الاسرائيلي بقرار دولي من مجلس الأمن (القرار 1701) يسمح بنشر الجيش اللبناني مع قوات دولية معزَّزة في المنطقة الواقعة جنوب مجرى نهر الليطاني.

وساعدت الولايات المتحدة في دعم حكومة السنيورة وقوى 14 آذار من أجل تجاوز كل وجوه المعارضة التي أبداها حلفاء سوريا في لبنان لمنع تشكيل المحكمة الدولية. كما ساهم الدعم الأميركي غير المحدود لحكومة السنيورة في الحؤول دون إسقاط حكومة السنيورة سواء من خلال انسحاب سبعة وزراء من الحكومة أو الضغوط التي مورست في الشارع أو احتلال

وسط مدينة بيروت.
كان التحدي الأكبر الذي واجهته الحكومة وأكثرية 14 آذار من خلال التحدي الذي رفعه حزب **الله** في أيار/مايو 2008 وقراره باحتلال بيروت الغربية عسكريًا بحجة الرد على قرارين اتخذهما مجلس الوزراء بشأن قيادة جهاز أمن مطار بيروت الدولي وشبكة الهاتف الثابتة الخاصة بحزب **الله**.
شعرت قوى 14 آذار بصدمة كبيرة وانهيار معنوي، كما عبّر بعض قياداتها عن خيبة أمله من الضعف الأميركي وطالب الولايات المتحدة بالقيام بخطوة عملية ضد سوريا كرد مباشر على ما حدث في بيروت (طرد السفير السوري من واشنطن أو التهديد بضرب مطار دمشق). لكن بعد سلسلة من المناقشات قررت الإدارة الأميركية عدم القيام بممارسة أي ضغوط مباشرة على سوريا من أجل وقف التدهور الحاصل في بيروت[23].
كان من نتيجة هذا الاحباط الذي أصاب قوى 14 آذار من جراء شعورها بتخلّي الحليف الأميركي عنها أن وافقت على القبول باتفاق الدوحة في 21 أيار/مايو 2008، وبالتالي القبول بالخضوع لمطالب المعارضة وأبرزها الموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون للمعارضة ثلثها "المعطل".
يبدو أن قبول الإدارة الأميركية باتفاق الدوحة قد جاء على خلفية إدراك وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس بأنه لا تتوافر لدى الولايات المتحدة أي خيارات عملية لاحتواء حزب **الله** وحلفائه أو مواجهتهم في المستقبل المنظور.
لم تنقطع العلاقة بين واشنطن وقوى 14 آذار بالرغم من الصدمة وخيبة الأمل التي حصلت في أيار/مايو 2008، فيستمر الدعم الأميركي السياسي لقوى 14 آذار في عهد إدارة أوباما. ولا تعارض السياسة الأميركية التقارب الحاصل بين الدولة اللبنانية أو سياسة الجسور بين النائب سعد الحريري

أو النائب وليد جنبلاط وحزب **الله**. ويبدو أن الاهتمام من قبل 14 آذار والولايات المتحدة ينصب الآن على دعم المساعي التي يبذلها الرئيس

23- راجع خطاب رايس في 15 أيار/مايو 2008.

ميشال سليمان من خلال طاولة الحوار الوطني.
تهتم إدارة أوباما الآن بشكل خاص بالانتخابات النيابية التي ستجري في 7 حزيران/يونيو 2009 حيث سيتوقَّف على نتائجها صورة الحكومة الجديدة في لبنان. ويمكن في حال نجاح حزب **الله** وحلفائه في الحصول على الأكثرية النيابية في الانتخابات المقبلة أن تتأثَّر السياسة الأميركية تجاه لبنان على اعتبار أن قرارات الحكومة اللبنانية الجديدة ستصب في مصلحة حزب **الله** وسوريا وإيران وعلى حساب مصلحة أميركا وحلفائها في 14 آذار. ويتساءل بعض المراقبين في حال حصول ذلك عن استمرارية المساعدات العسكرية الأميركية للجيش ولقوى الأمن اللبنانية. وإذا سيطر حزب **الله** وحلفاؤه على الحكومة فإن ذلك سيؤدي إلى تعقيدات قانونية تمنع تعامل الولايات المتحدة مع هذه الحكومة، وذلك بسبب عدم اعتراف واشنطن بحزب **الله**، واعتباره منظمة متَّهمة بالقيام بعمليات "إرهابية". لكن لا مواقف رسمية تؤيد وجود مثل هذا التوجه في وقف المساعدات للجيش.
يمكن لإدارة أوباما الاستفادة من التجارب الماضية، وأهمها أن انسحاب سوريا من لبنان قد أفسح في المجال لدعم السيادة ومساعدة مؤسسات الدولة اللبنانية على النهوض. ويمكن من خلال دعم الرئيس سليمان تسريع عملية النهوض الإداري وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية كخطوة على طريق استعادة الدولة مسؤولياتها ووظائفها.
لا بّد من أن تشدِّد إدارة أوباما، من ضمن عملية الانفتاح مع سوريا، على الوفاء بما وعدت دمشق بتنفيذه تجاه لبنان في أكثر من مناسبة، سواء لجهة ترسيم الحدود المشتركة، أو لجهة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، أو لجهة حل قضية السجناء اللبنانيين في سوريا.
تؤكد تصريحات الرئيس أوباما بمناسبة الذكرى الرابعة لإغتيال الرئيس الحريري على استمرار الدعم للبنان وسيادته واستقلاله، وللمؤسسات الشرعية والدولة اللبنانية والشعب اللبناني. كما تؤكد على أن لبنان سيكون

حاضرًا في قلب المباحثات الأميركية – السورية المقبلة.
يطرح الإعلان البريطاني عن قيام الحكومة البريطانية بإجراء اتصالات مع حزب **الله** (على مستوى متدنٍ) تساؤلات حول مدى استعداد الحكومة الأميركية للإستفادة من التجربةً البريطانية بهذا الخصوص. وستؤدي أي اتصالات إلى تسهيل تنفيذ القرارين الدوليين 1701 و1559.
يمكن للإدارة الأميركية أن تستفيد من تصريح الرئيس الأسد حول إمكان إشراك حزب **الله** وحماس في عملية السلام، وأن تطلب إلى سوريا التقدم بمقترحات محدَّدة حول استعداد حزب **الله** الدخول في العملية السياسية والدبلوماسية الجديدة.

6 – التدخل السوري في العراق
بعد دعوة الولايات المتحدة سوريا إلى المشاركة في مؤتمر "أنابوليس"، ولقاء مسؤولين أميركيين كبار مع مسؤولين سوريين خيَّمت أجواء تفاؤلية حول امكان استمرار الحوار بين واشنطن ودمشق بما يؤدي إلى خروج سوريا من العزلة التي فرضتها عليها إدارة بوش. لكن لم يعش هذا الحوار طويلاً حيث قطعته سوريا (بشكل مفاجئ) على أثر غارة جوية شنَّتها القوات الأميركية في 26 تشرين الثاني/نوفمبر داخل سوريا بهدف قتل شخص متهم بتهريب أسلحة ومساعدة مقاتلين داخل العراق وفق الرواية الأميركية، بينما قالت سوريا إن الغارة استهدفت مدنيين ووصفتها بأنها "عمل عدواني وإرهابي".
مع فشل القوات الأميركية في ضبط الأمن داخل العراق، وتقصير إدارة بوش في فتح حوار بناء مع دول جوار العراق، خصوصًا إيران وسوريا، شهد العراق العام 2006 ظروفاً وتطورات مأسوية، كان من أخطرها تحوّل بغداد إلى مسرح للقتال المذهبي، كما أفلتت الأوضاع الأمنية في طول البلاد وعرضها من كل الضوابط حيث حلّت مكان الهدوء والاستقرار الموعودين شريعة الغاب.

كانت سوريا قد اعتمدت استراتيجية للتدخل في العراق منذ العام 2003 وذلك على اعتبار أن تدخُّلها سيضعف قوى الاحتلال، وسيقنعها بالانسحاب من العراق، كما سيضعف قدراتها على تهديد سوريا. لكن، وبعد ثلاث سنوات، إقتنعت سوريا بأن التطورات داخل العراق قد جنحت نحو مسار خطير، وبأن الحرب الأهلية داخل العراق تشكِّل تهديدًا لسوريا نفسها. دفع خطر تمدُّد الحرب الأهلية العراقية إلى داخل سوريا المسؤولين السوريين إلى اعتماد سياسة واقعية وعقلانية تجاه ما يجري هناك. وكان أبرزها الانفتاح على السلطة العراقية وإيفاد وزير خارجيتها وليد المعلم إلى بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وإعادة فتح السفارة السورية في العراق، وهي خطوة أساسية على طريق الاعتراف والتعامل مع الحكم القائم في بغداد كسلطة عراقية شرعية. كما وسَّعت دمشق اتصالاتها لتشمل مختلف القوى السياسية العراقية، على أساس أن ذلك يعطي مؤشرات حول اعتمادها سياسة بناءة تساعد على استعادة الاستقرار[24].

لم تتسم الردود الأميركية بالواقعية أو العقلانية تجاه التبدّل الذي حصل في الموقف السوري تجاه العراق، وذهبت واشنطن إلى اعتبار أن ما قامت به سوريا من خطوات كان بقصد خدمة المصالح السورية وبأنه لا ينطلق من تغيير حقيقي في السياسة السورية. وكان الرد الأميركي الأول بالدعوة إلى زيادة عديد القوات الأميركية العاملة داخل العراق من أجل فرض سيطرة أمنية ميدانية فاعلة.

واعتبرت واشنطن أن مقياس تعاون سوريا ما يزال متمحورًا حول سيطرتها على الحدود مع العراق وعلى طرد البعثيين العراقيين المقيمين في سوريا وعلى إقفال قواعد المتمردين ومنع عبور "الإرهابيين" إلى داخل العراق.

في أيار/مايو العام 2007 اجتمعت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس بنظيرها السوري وليد المعلم على هامش قمة "شرم الشيخ"، ولكن لم يؤَدِ هذا الاجتماع، الذي اقتصر على استعراض 25 دقيقة

24 Ibid.

الخلاف بين البلدين أو الاجتماع الذي تلاه في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في أسطنبول، إلى أي تبدّل في الوضع المتأزم بين الدولتين. وكان الجديد في اجتماع اسطنبول أن رايس قالت إن المسائل كلها مطروحة على الطاولة وليس الوضع داخل العراق وحسب.

أظهرت محادثات شرم الشيخ بين رايس والمعلم تقاربًا في تقييمهما لما يجري في العراق، وخصوصًا لجهة ضرورة تحقيق الاستقرار أو لجهة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية أو لجة تقصير حكومة نوري المالكي في دفع العملية السياسية باتجاه التوافق والمصالحة الوطنية. ويختلف هذا التقييم الأميركي والسوري "المتقارب" مع التقييم الإيراني للأوضاع داخل العراق[25].

حملت وعود الرئيس أوباما بالانسحاب من العراق خلال 18 شهرًا بعض بوادر التعاون السوري – الأميركي تجاه العراق، حيث صرَّح مسؤول سوري بأن دمشق وواشنطن تتفقان على ضرورة تحقيق الاستقرار داخل العراق وضرورة الحفاظ على وحدة أراضيه. ويتعارض هذا الموقف كليًا مع الموقف الإيراني الذي دعا علنًا إلى قيام كيان سياسي مستقل في الجنوب، وذلك ضمن سياسة إيران لمساندة الأحزاب الإسلامية الشيعية وعلى رأسها المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم.

ترتاح دمشق إلى قرار إدارة أوباما بخفض عدد القوات الأميركية في العراق بشكل كبير خلال العام 2010 وذلك ضمن وعود باستكمال هذا الانسحاب خلال العام 2011. وتشعر بأن من مصلحتها وجود عراق موحد ومستقر إلى جانبها، وهي تبدي الآن تعاونًا جديًا مع الحكومة العراقية من أجل السيطرة على الحدود ومنع تسرب السلاح والمقاتلين.

كانت هناك اجتماعات أميركية – سورية للبحث في قضية اللاجئين العراقيين داخل سوريا، ولكنها لم تؤدِ إلى نتائج على مستوى ما كانت تتوقعه دمشق[26].

25- Ibid, p 25.

لا يمكن توقع تطبيع العلاقات الأميركية – السورية في المستقبل القريب، فالخلافات ما زالت قائمة حول مجمل المسائل، بما فيها لبنان وفلسطين، وتشعر واشنطن بأن الطريق سيكون شاقًا، وبأن قدراتها على إحداث تحوّل أساسي في السلوك السوري هي محدودة. ولا تقل المخاوف والهواجس السورية عن ما تشعر به الولايات المتحدة في مقاربتها الراهنة للانفتاح والحوار.

7 – علاقات سوريا مع إيران

أثبتت أحداث غزة الأخيرة واقعية دعوة مارتن أنديك وريتشارد هاس في دراستهما التي نشرت مؤخرًا بضرورة انفتاح إدارة أوباما على سوريا ودعم المفاوضات السلمية بين سوريا وإسرائيل كخطوة أساسية على طريق فصل سوريا عن إيران[27].

تتركّز نظرية أنديك وهاس حول الأرض مقابل "الاصطفاف" السوري المطلوب ضمن مفاوضات إسرائيلية – سورية بمشاركة أميركية فاعلة تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان (حتى حدود 4 حزيران/يونيو 1967) مقابل تعهد سوريا إنهاء دعمها لحماس وحزب **الله**، وخفض علاقاتها (بشكل قوي) مع إيران.

لا تتوافر حتى الآن أي وعود أو مؤشرات حول استعداد سوريا للقيام بمثل هذا التبدل الاستراتيجي، وهذا ما يدعو بعض الأطراف داخل الإدارة الأميركية إلى التحذير من سياسة تقديم إغراءات كبيرة لسوريا (على غرار ما حدث في عملية السلام في التسعينيات من القرن العشرين)، يمكن أن تؤدي إلى قرار سوري بتحسين العلاقات مع أميركا والغرب مع الاحتفاظ

بتوجهاتها الاستراتيجية الراهنة، وبالتالي الإبقاء على المستوى الراهن من العلاقات مع إيران.

26- Ibid, p 26.
27- Prem G. Kumar, "**Realigning Syria**", Foreign Affairs, March/April 2009, p 132.

يشجّع فريق داخل إدارة أوباما الانفتاح على سوريا مع الإبقاء على ممارسة ضغوط دبلوماسية وقانونية واقتصادية من أجل إقناع الحكم السوري بتغيير توجهاته وتحالفاته السياسية الراهنة[28].

إذا أرادت الولايات المتحدة تسريع التوصل إلى اتفاق سلام على المسار السوري فالأمر يستوجب ممارسة الضغط على إسرائيل لمعاودة المفاوضات من حيث انتهت العام 2000. لكن هذا المطلب سيصطدم بمعارضة إسرائيلية شديدة في ظل التبدّل الكبير الراهن في موقف الرأي العام الإسرائيلي من قضية الانسحاب من الجولان، حيث أظهر استفتاء لمعهد داهاف الإسرائيلي تراجعًا في الرأي العام بنسبة الثلثين. يضاف إلى ذلك وجود قراءة تقول إن المطالب السورية ستكون متشدِّدة إنطلاقاً من تقييم الحكم السوري بأن مقاومته للضغوط الغربية تسمح له بولوج باب المفاوضات من موقع قوي وبأن سوريا لن تغيّر من تحالفاتها، وبأن جلّ ما ستقدمه هو القيام بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين حماس وحزب **الله** وإيران من جهة أخرى. من المؤكد أن مثل هذا العرض السوري لن يلقى الترحيب اللازم من قبل إسرائيل.

لا يمكن أن تخضع سوريا لشروط السلام الإسرائيلية وخصوصًا في ما يعود لتغيير علاقاتها الاستراتيجية مع إيران. إن العلاقات القائمة بين دمشق وطهران تتعدَّى حدود تقاطع المصالح التكتية، فقد تحوّلت هذه العلاقات منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي من مجرد التوافق على مواجهة نظام صدام حسين في العراق إلى الالتقاء على تدعيم المصالح السورية – الإيرانية المشتركة في لبنان، وعلى مواجهة الضغوط الأميركية، من خلال العمل معًا ضد الوجود والنفوذ الأميركي في العراق ولبنان وفلسطين. وتُوِّجت الشراكة بين البلدين بتوقيع معاهدة دفاع مشترك العام 2006،

وتدعيمها بإتفاقيات اقتصادية وثقافية لاحقًا. لكن هذه العلاقات خضعت لبعض الاهتزازات بسبب دعم سوريا قيام نظام قوي مركزي داخل العراق

28) المرجع نفسه.

وبسبب مشاركة سوريا العام 2007 بمؤتمر "أنابوليس" للسلام بدعوة من الولايات المتحدة بالإضافة إلى إشتراك دمشق بمفاوضات سلمية غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية. وحاولت دمشق وطهران تخفيف مفاعيل هذه الاختلافات بحيث لا تؤثر بشكل ملموس على تطور العلاقات بينهما.

أكدّت سوريا في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول أن الابتعاد عن إيران ليس مطروحًا على الطاولة سواء في المفاوضات مع إسرائيل أو في أي مباحثات مع الولايات المتحدة والغرب، وأن العلاقات السورية – الإيرانية ليست للمقايضة مع أي عروض أو مطالب أميركية وإسرائيلية.

شهدت علاقات سوريا بحزب **الله** نموًا كبيرًا خلال السنوات الأربع الماضية. كان الرئيس حافظ الأسد ينظر إلى حزب **الله** كوسيلة لممارسة الضغوط العسكرية ضد إسرائيل، وكأداة لدعم النفوذ السوري في لبنان. والآن يتعامل الرئيس بشار الأسد مع حزب **الله** كحليف استراتيجي وخصوصًا بعد الانتصار الذي حقّقه في حرب تموز/يوليو 2006 والذي دفعه إلى اتهام القادة العرب "بانصاف الرجال" بسبب انتقاداتهم لحزب **الله** في أثناء الحرب.

تحوّل حزب **الله** إلى أهم حليف لسوريا بعد خروجها من لبنان ولا سيما أنها بحاجة ماسة إلى الإبقاء على سلاحه لدعم نفوذها في مواجهة قوى 14 آذار المدعومة أميركيًا[29].

هناك قناعة شبة عامة بأن الرئيس بشار الأسد يسعى للسلام مع إسرائيل مقابل انسحاب كامل من الجولان، وبأن بإمكانه تسويق هذا السلام لشعبه على أساس أنه يأتي كثمرة للموقف السوري الرافض من خلال عملية السلام. وتأمل دمشق أن تعوّض النقص الحاصل في صادراتها النفطية

من خلال حصولها على مساعدات واستثمارات غربية تأتيها كمكافأة على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. لكن لا يُتوقع أن يضعف الموقف السوري

تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل الحصول على مثل هذه الإغراءات الاقتصادية. ما زال الاقتصاد السوري يعمل بشكل مرض وقد سجل بعض النمو خلال العام 2008 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي[30].

يجد الرئيس الأسد أنه بجانب أهمية تحرير الجولان، فإن دعواته المتكرِّرة للسلام مع إسرائيل ستعطيه فرصة للتقارب مع الغرب ومع الدول العربية المعتدلة وخصوصًا كل من مصر والسعودية والإردن ودول الخليج. سيكون من ثمرة هذا التقارب حصول سورية على تطمينات سياسية وأمنية حول مستقبل النظام بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

هناك اسئلة عديدة حول الثمن الذي يجب أن تدفعه دمشق لتحقيق هذا الانفتاح على الغرب وعلى الدول العربية المعتدلة؟ وهل يتعادل ما يمكن أن تجنيه من مكاسب مع الثمن الذي عليها أن تدفعه؟

تنتاب الرئيس السوري بعض الهواجس حول ردود فعل الشعب السوري على أي ضغوط يمكن أن تمارسها سوريا على حزب **الله** ومنظمة حماس كثمن لعملية السلام والانفتاح، بعدما بلغ التأييد الشعبي للحزب والمنظمة أوجه على ضوء النتائج التي حققاها في حرب تموز/يوليو 2006 والحرب على غزة العام 2008.

السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة: ما هي الظروف التي يمكن أن تهيَّأ لنجاح الانفتاح الأميركي على سوريا؟ ومتى يحين الوقت المناسب لبدء عملية الانفتاح؟ وما هي الخطوات المطلوبة؟.

لا يمكن الانتظار طويلاً للبدء في عملية الانفتاح والحوار مع سوريا وفق نظرية أنديك وهاس فإن الشرق الأوسط يبقى دائمًا عرضة لتطورات تفرض نفسها على الأجندة الأميركية. ويبدو أنه لم يعد من الممكن أن تتأخر عملية الانفتاح على سوريا بعدما أطلق الرئيس أوباما، وبدعم شخصي منه، مهمة الموفد الخاص جورج ميتشل إلى المنطقة.

وتأتي زيارة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بالوكالة

30- Ibid, p. 137.

السفير جيفري فيلتمان والمستشار في البيت الأبيض دانيال شابيرو لتوسيع أفق المحادثات التي كان أجراها فيلتمان مع السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى مؤخرًا. على ضوء مهمة فيلتمان – شابيرو في سوريا، والتي وصفها فيلتمان بالبناءة ستقرر وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الخطوات التالية بما في ذلك إمكان إعادة السفير الأميركي إلى دمشق، وقيام السيناتور ميتشل بزيارة سوريا وإجراء محادثات خاصة مع الرئيس الأسد حول إمكان إجراء مفاوضات مباشرة بين سوريا وإسرائيل. ولكن يبدو بوضوح أن واشنطن ما زالت متمسِّكة بأولوية مفاوضات السلام على المسار الفلسطيني.

وإذا كان ثمة نيّة أميركية لممارسة أي ضغوط على الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل الدخول في العملية السلمية فإن كل الأنظار تتَّجه إلى المسار الفلسطيني وإلى تحقيق حل الدولتين. وترى واشنطن أن هناك ضرورة لإجراء مباحثات مع دمشق لتأكيد قبولها مجددًا بمبادرة السلام العربية بحيث يأتي السلام مع سوريا ضمن حل السلام الشامل والعادل الذي تطالب به المبادرة العربية.

تدرك واشنطن أن عملية الانفتاح على سوريا هي لصالح الطرفين، وأنه من الضروري القيام بخطوات عملية ومدروسة لتشجيع دمشق على اتخاذ مواقف إيجابية تجاه العراق ولبنان وغزَّة، وينصح البعض في إدارة أوباما بضرورة أن تترافق هذه الخطوات مع بعض الضغوط على دمشق من أجل حثها على فك ارتباطاتها مع حزب **الله** وحماس. لكن من المستبعد أن ترضخ سوريا لهذه الضغوط إلا أذا تأكدت من نجاح عملية السلام واستعادة الجولان.

8 – الأجواء المشجّعة على الانفتاح

تحدَّث الرئيس الأسد في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير الفائت إلى

صحيفة "الغارديان" البريطانية عن عملية الانفتاح الأميركي على سوريا، حيث رأى أن سوريا قد انتظرت بصبر نهاية عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى قصر الأليزية العام 2007 لبدء عملية إعادة بناء العلاقات السورية – الفرنسية. وإن سوريا تستعد الآن لإعتماد الاستراتيجية نفسها لإنتظار نهاية عهد الرئيس جورج بوش والترحيب بالرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض خصوصًا بعدما أبدى قناعة بالانفتاح على دمشق.

وعبَّر الرئيس الأسد عن أمله بأن تدعم الولايات المتحدة عملية السلام على المسار السوري من أجل استعادة الجولان، مؤكدًا أنه "لا بديل للولايات المتحدة"[31].

لم تعطِ إدارة بوش أي أهمية لدعوات سوريا بدعم إجراء مباحثات مباشرة مع إسرائيل وذلك بحجة أن دمشق تسعى إلى استعمال المفاوضات مع إسرائيل من أجل إنهاء العزلة المفروضة عليها من قبل إدارة بوش.

عبّرت كل من سوريا وإسرائيل عن رغبتهما في أن تضطلع الولايات المتحدة بدور الوسيط "الشريف" في أي مفاوضات مباشرة بينهما. وشرح الرئيس الأسد الموقف السوري ردًا على دعوات إدارة أوباما للدول العربية والإسلامية للانفتاح بقوله "لم نشد قبضتنا أبدًا، ولقد استمرَّينا في الحديث عن السلام حتى في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة". ورأى الأسد أن زيارات وفود الكونغرس إلى سوريا تشكل مؤشرًا جيدًا، وأن كل ما سمعناه من الرئيس أوباما ومن الوزيرة كلينتون وآخرين يشكل بادرة إيجابية، لكنه حذّر بأننا ما زلنا في مرحلة التصريحات والمؤشرات وليس هناك من خطوات ملموسة".

يبدو أن مرحلة الخطوات الملموسة قد بدأت مع اجتماع فيلتمان بالسفير

عماد مصطفى ومن ثم بزيارة فيلتمان – شابيرو إلى دمشق، وكانت عدة زيارات لوفود من الكونغرس قد سبقت هذا التحرك للإدارة الأميركية وكان

31- Asia Times Online, Middle East, "Syria confident of U.S. detente", by Sami Moubayed, February 23, 2009.

أبرزها زيارة السيناتور جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على راس وفد من الكونغرس وبمباركة من الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون.

ويمكن تلخيص بعض المؤشرات المشجِّعة من قبل الجانب السوري على الشكل الآتي:

1- شكَّلت رسالة التهنئة التي أرسلها الرئيس الأسد إلى الرئيس أوباما يوم تسلمه لسلطاته الدستورية مع الوعد بالتعاون الوثيق في مختلف الشؤون الإقليمية وفي إحلال السلام، نقطة إنطلاق أولية لانفتاح سوريا على أميركا في عهد الرئيس أوباما[32].

2- تعتبر خطابات الرئيس الأسد المتكررة وخصوصًا خطابه في قمة الدوحة وتصريحاته لوسائل الإعلام (محطة الإذاعة البريطانية وصحيفة الغارديان) والتركيز على معاهدة سلام مع إسرائيل مقابل الإنسحاب من الجولان بمنزلة عروض سورية مباشرة للتعاون مع الولايات المتحدة في المجالات شتَّى المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

3- تعتبر زيارات مختلف الوفود الأميركية وخصوصًا وفود الكونغرس الأميركي، واجتماع الرئيس الأسد مع معظم هذه الوفود كمؤشر على ترحيب سوريا بإجراء مباحثات تمهيدية والتحضير لإجتماعات لاحقة بين الحكومتين من أجل حل الخلافات القائمة والتعاون من أجل إطلاق عملية السلام على المسار السوري.

4- توقَّفت الحملات الإعلامية التي كانت تشنُّها وسائل الإعلام السورية ضد الولايات المتحدة وسياستها في المنطقة بشكل كامل. ويأتي هذا التطور ضمن إطار حرص القيادة السورية على تهدئة الأجواء وإفساح المجال أمام فتح حوار بناء بين العاصمتين السورية والأميركية.

في المقابل صدرت عن الولايات المتحدة مؤشرات عديدة تؤكد على جدّية النوايا الأميركية للانفتاح على سوريا وأبرزها:

32- Ibid.

1– قرار أميركي برفع الحظر عن استيراد سوريا قطع البدل لطائرات البوينغ التي تملكها الخطوط الجوية السورية، وتعتبر هذه الخطوة مهمة لأنها تأتي كتجميد لأحد بنود قانون محاسبة سوريا والذي يمنع على الحكومة والشركات الأميركية إجراء تبادلات تجارية مع سوريا.

2– سماح الإدارة الأميركية بتحويل مساعدات مالية من قبل المغتربين السوريين إلى مؤسسة BASMA التي تعمل على مساعدة الأطفال المصابين بمرض السرطان داخل سوريا[33].

3– تشجيع الوفود من الكونغرس ومؤسسات الدراسات على زيارة دمشق من قبل إدراة أوباما والتي كان من أبزرها زيارة الوفد الذي ترأسه السيناتور جون كيري. والتي ما زالت تتردَّد اصداؤها بتكرار الدعوة لتسريع عملية الانفتاح على دمشق، وذلك إنطلاقاً من ما لمسه السيناتور كيري من استعداد لدى الرئيس الأسد للتعاون مع الولايات المتحدة لحل مختلف القضايا العالقة.

4– شكَّل اجتماع السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى مع جيفري فيلتمان مساعد وزيرة الخارجية للشرق الأوسط بالوكالة وزيارة فيلتمان – شابيرو إلى دمشق خطوة أولية على طريق الحوار وإعادة بناء قواعد الثقة بين واشنطن ودمشق. ومن المنتظر بعد هذه الزيارة أن تتكثَّف الاتصالات وأن تتوسَّع دائرة الحوار لتشمل إمكان إعادة السفير الأميركي إلى دمشق والتحضير لزيارة يقوم بها المبعوث الخاص السيناتور جورج ميتشل للعاصمة السورية خلال شهرين أو ثلاثة أشهر.

صحيح أن هناك خطوات ومؤشرات عديدة من قبل الطرفين الأميركي والسوري بما يؤشر إلى وجود رغبة صادقة بالانفتاح، ولكن ستعترض هذه المساعي وهذه الرغبة الصادقة حواجز عديدة، وذلك بسبب ثقل الملفات التي

خلَّفتها سياسات الرئيس جورج بوش، ومن هنا فأنه لا ينتظر التوصل إلى حلول سريعة حيث لا يملك أي طرف وصفة سحرية لشفاء مختلف الأمراض

33- Ibid.

والعوارض التي تشكو منها العلاقات الأميركية – السورية.

رفع العقوبات جزئيا عن سوريا

يبقى من أهم المؤشرات على جدّية الرئيس أوباما بالانفتاح على سوريا قرار الإدارة الأميركية بيع قطع بدل من شركة بوينغ إلى الخطوط الجوية السورية. ويشكّل هذا القرار قبول الرئيس أوباما بالتراجع جزئيًا عن نظام العقوبات الذي فرضته إدارة بوش ضد سوريا من خلال موافقتها على تطبيق القانون الخاص بمحاسبة سوريا الذي أقرّه الكونغرس العام 2004 بقصد معاقبة سوريا على دعمها منظمات تتهمها الولايات المتحدة "بعمليات إرهابية " كحزب **الله** في لبنان ومنظمة حماس في فلسطين.

يفتح قرار البيت الأبيض الباب أمام وزارة الاقتصاد الأميركية لإعطاء أذونات لشركات أميركية مثل شركة بوينغ ببيع قطع البدل اللازمة لطائرات البوينغ السورية من دون مخالفة القانون الأميركي. وكانت الخطوط الجوية السورية قد واجهت تعقيدات ومشاكل في الحصول على ترخيص بالطيران في الدول الأوروبية لخرقها لقوانين سلامة الطيران بسبب النقص الذي تشكو منه في قطع البدل اللازمة لإجراء أعمال الصيانة الدورية بما يتماشى مع متطلبات سلامة الطيران[34].

لم تصدر أي معلومات بتأكيد الخبر أو نفيه من قبل البيت الأبيض، ولكن مصادر أخرى أكدت صحة هذا القرار: فلقد أكّد السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى حصول سوريا على قطع البدل بقرار صادر عن الرئيس أوباما خلال ندوة تلفزيونية على شبكة NBN اللبنانية[35]. وصرح أيضًا الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت وود بما يؤكد هذه المعلومات بقوله "في حالات وجود مسائل تتعلق بسلامة الطيران المدني... هناك طرق يمكن سلوكها لتقديم المساعدة اللازمة".

34- Wall Street Journal, "U.S. to offer spare airline parts sales to Syria" by Jay Solomon, February 12,2009

35– مقابلة السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى مع ماريا المعلوف على محطة (إن بي إن)، يوم الاثنين 9 آذار/مارس 2009.

نُقل ايضاً عن وزير الاتصالات السوري في 11 شباط/فبراير 2009 بأن سوريا قد حصلت على تأكيد حول قرار البيت الأبيض بتزويد الخطوط الجوية السورية قطع البدل اللازمة وبأن "وزارة التجارة الأميركية قد أصدرت الأذن اللازم لشركة بوينغ ببيع سوريا قطع البدل اللازمة لطائرتي بوينغ 747 متوقفتين عن العمل منذ أكثر من سنة بسبب نقص في قطع البدل اللازمة للصيانة الدورية[36].

ويأتي هذا القرار برفع العقوبات المفروضة على سوريا كمؤشر على وجود قرار أميركي بإصلاح العلاقات مع دمشق، وهي تأتي بعد مباركة الرئيس أوباما لزيارة السيناتور كيري والنائب هوارد بيرمان إلى دمشق واجتماعهما بالرئيس بشار الأسد.

5–الاستنتاجات

ما زالت هناك مصاعب وحواجز عديدة يمكن أن تعترض أو تؤخر على الأقل عملية الانفتاح، ولكن بات من الصعب تصوّر وقف الاتصالات الدبلوماسية واعتماد الحوار كوسيلة لحل الخلافات وتحسين العلاقات بين واشنطن ودمشق. ستعمل إدارة أوباما على اعتماد مقاربة واقعية، وذات اهداف محدَّدة بدل سياسة بوش التي كانت تطمح إلى تغيير الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. يبدو منذ الأيام الأولى لصعود أوباما إلى سدة الرئاسة بأن الإدارة ستنفذ ما وعدت به لجهة اعتماد استراتيجية تؤمن انسحابًا مشرّفاً من العراق، بالاضافة إلى بلورة مقاربة "إيجابية" نحو سوريا وإيران من اجل العمل على حل كل المشاكل القائمة وبالتالي إنهاء سياسة العزل وإسقاط نظام العقوبات اللذين فرضتهما إدارة بوش.

لن تكون الطريق سهلة ومعبَّدة أمام مبادرة الرئيس أوباما للانفتاح على

سوريا، وستواجه العملية مجموعة من التعقيدات والعقبات والتي ستعرقل حدوث تحسّن سريع بين واشنطن ودمشق بغض النظر عن توافر نية قوية

36. "Syria Says Boeing Jet Parts Sale Approved," Jerusalem Post (AP), February 11, 2009.

لدى الطرفين وذلك للأسباب الآتية:
أولاً: إرث العلاقات الثقيل "الموروث" من ثلاثة عقود، ومن أبرز عناصره اتهام الولايات المتحدة لسوريا بدعم الإرهاب وإيواء جماعات متهمة بأعمال إرهابية. تتطلَّب معالجة هذا الإرث تغييرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأميركية تجاه سوريا وبالتالي تجاوز جميع التهم الموجهة إلى سوريا.
ثانياً: تتطلَّب عملية تفكيك نظام العزل والعقوبات الذي فرضته إدارة بوش عملاً دبلوماسيًا وقانونيًا يبدأ داخل المؤسسات الأميركية ومنها الكونغرس. وستجد إدارة أوباما صعوبة في إقناع الكونغرس بإلغاء قانون محاسبة سوريا إذا لم تتوافر الضمانات اللازمة حول إرادة سوريا بتغيير سلوكها تجاه الولايات المتحدة والغرب. وإن جل ما يمكن تصوره في هذا الصدد إحراز تقدم بطيء بحيث يجري تفكيك نظام العقوبات على مراحل.
ثالثًا: لا تشجع المقاربات السورية السابقة وفق الإدارة الأميركية سواء في عملية السلام مع إسرائيل أو في العراق ولبنان أو الموقف من نتائج حرب تموز/يوليو 2006 أو الحرب على غزة، على قيام إدارة أوباما بخطوات كبرى نحو تطبيع العلاقات مع دمشق.
ينصح فريق داخل الإدارة الراهنة بضرورة الاستفادة من دروس الماضي وعبره في التعامل مع سوريا، وأبرزها ضرورة الاستمرار في ممارسة الضغوط على دمشق بعد كل خطوة إيجابية تخطوها الإدارة في عملية الانفتاح، وذلك ضمن حدود توفير الضمانة المطلوبة لتجاوب النظام السوري معها. ستؤدي إدارة ملف العلاقات باعتماد مثل هذه المقاربة إلى تأخير حصول اختراق حقيقي وسريع، وخصوصًا لما يعود لمعاودة المفاوضات السورية–الإسرائيلية، والذي تسعى دمشق إلى تسريعه.
رابعًا: يمكن أن يشكل الوضع في لبنان حقل اختبار في عملية الانفتاح وذلك بعد أن أصبح الملف اللبناني أهم من الملف العراقي وذلك على ضوء التحسن الذي طرأ على الوضع العراقي على المستويين السياسي والأمني، وتقاطع المصالح السورية – الأميركية حول مستقبل العراق.

يُشكل موضوع تحقيق السيادة اللبنانية واستقلال القرار اللبناني مساحة مشتركة يلتقي فيها الحزبان الديمقراطي والجمهوري. وتمتلك قوى 14 آذار قاعدة مساندة لها داخل الولايات المتحدة، وإن على إدارة أوباما التجاوب مع هذه القاعدة الناشطة جدًا. وليس من الواضح حتى الآن مدى إدراك القيادة السورية هذه الحقيقة، وقدرتها على التجاوب مع الموقف الأميركي الداعم لقوى 14 آذار، خصوصًا على ضوء نتائج الانتخابات المقبلة وتشكيل حكومة جديدة لا يتوافر فيها للمعارضة "الثلث المعطل"، إذا ما حصلت قوى 14 آذار على أكثرية المقاعد في مجلس النواب الجديد.

خامساً: تشكل علاقات سوريا وتحالفاتها على المستوى الاقليمي عقبة أمام عملية الانفتاح. يتطلَّب أي تقارب مع كل من أميركا وإسرائيل من أجل إطلاق عملية السلام على المسار السوري مراجعة سورية عميقة لعلاقاتها مع إيران ومع كل من حزب **الله** وحماس، وخصوصًا لجهة مطلب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي أو الموافقة على عملية السلام. وترى إسرائيل في البرنامج النووي الايراني وفي التهديدات التي يطلقها القادة الإيرانيون "خطرًا كيانياً" على وجودها.

سيكون من الصعب جدًا على سوريا التجاوب مع أي مطلب يتعلَّق بالابتعاد عن إيران والتي تحوَّلت إلى حليف استراتيجي بالنسبة إليها، وإن جلّ ما يمكن أن تعرضه دمشق هو مهمة القيام بدور"الوسيط" بين إيران والولايات المتحدة وهذا ما بدات تلوِّح به مؤخرًا.

سادسًا: يطرح التعامل مع نتائج الحرب في لبنان وفي غزة وعلاقات سوريا بكل من حزب **الله** وحماس والجهاد الإسلامي إشكالية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ولا يمكن تصوّر تخلي دمشق عن هذين الحليفين الاستراتيجيين. إن دعوة الرئيس الأسد الاخيرة لإدخال حزب **الله** وحماس في العملية السلمية ستلاقي اعتراضات من قبل الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية، على حد سواء إذ أن عملية المفاوضات وتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل هي من اختصاص السلطتين الشرعيتين في بيروت ورام **الله**.

سابعًا: هناك تطور إيجابي على المستوى العربي يتركَّز حول المصالحة العربية، ويمكن أن يؤدي التقارب بين سوريا وكل من السعودية ومصر إلى تسهيل الحوار بين دمشق وواشنطن. تزيل عودة سوريا إلى التجاوب والتعاون مع محور الاعتدال العربي عقبة أساسية من طريق مطلب إحياء المفاوضات السلمية برعاية أميركية. لم يعد هناك وجود لأي إمكان أن يسعى طرف عربي لدى إدارة أوباما للاستمرار في ممارسة الضغوط على سوريا وتأخير عملية الانفتاح.

ثامنًا: يبدو أن هناك هواجس سورية من إمكان تسييس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وذلك بالرغم من إصرار سوريا على عدم تورُّطها من قريب أو بعيد في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وكان الرئيس بشار الأسد قد حذّر من انعكاسات تسييس المحكمة على الأوضاع في لبنان. إن شعور سوريا بأي عملية استهداف لها سيؤدي حتمًا إلى تداعيات سياسية ودبلوماسية، تؤثر سلبًا على العلاقات مع الولايات المتحدة.

يستدعي نجاح المبادرة التي بدأتها الوزيرة هيلاري كلينتون بايفاد فيلتمان وشابيرو إلى دمشق في مهمة استطلاعية، مجموعة من الخطوات والجهود أبرزها:

1- إعادة السفير الأميركي إلى دمشق، وإفساح المجال امام الدبلوماسيين المعتمدين في العاصمتين من التحرك والعمل بصورة طبيعية.

2- قيام المبعوث الخاص إلى المنطقة السيناتور جورج ميتشل بزيارة إلى دمشق، وتشكل هذه الخطوة مؤشرًا على تجاوب واشنطن مع مطالب الرئيس الأسد بأن تضطلع أميركا بدور الوسيط في التفاوض مع إسرائيل.

3- اتخاذ سوريا مبادرة واضحة بدعم الحوار اللبناني، والشروع بعملية ترسيم الحدود مع لبنان.

4- ايجاد أقنية اتصال خاصة بين الرئيسين أوباما والأسد بما يعطي الضمانة لسوريا بأنها لا تخضع لأي عملية ابتزاز سياسي أو دبلوماسي من قبل أي فريق أميركي أو إسرائيلي.

5- تسريع وضع خطة وروزنامة واضحة لرفع العقوبات المفروضة على سوريا.

في النهاية يشكل الالتزام الأميركي تحقيق السلام الشامل بما فيه الانسحاب من الجولان، ووفق ما نصَّت عليه مبادرة السلام العربية، عنصرًا أساسيًا لتشجيع سوريا على التجاوب بالسرعة اللازمة مع الجهود الأميركية لإعادة بناء علاقات متوازنة وعملية مع دول المنطقة.

إن المهمة شاقة ولكنها غير مستحيلة.

بيضاء

الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة

د. كليب سعد كليب*

تمهيد

بعد ربع قرن من النمو الاقتصادي المتواصل في مختلف أقطار العالم بعد الحرب العالمية الثانية عرفت البشرية خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية الحادة كان أبرزها: أزمة الغذاء العالمي (1970)، أزمة النظام النقدي وأسعار الصرف (1971)، أزمة الطاقة (1973)، أزمة الانكماش التضخمي، وأزمة التنمية في السبعينيات بالإضافة إلى أزمة المديونية العالمية (1982) التي أحدثت اضطرابات سياسية واسعة في العديد من البلدان خصوصًا في أميركا اللاتينية.

ولقد أعقب هذه الأزمات رزمة من التحولات الكبرى على المستوى العالمي كان أبرزها انتهاء الثنائية القطبية بانهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي وتكريس الهيمنة الأحادية للغرب.

وسط هذا المُناخ ساد الحديث عن لغة العولمة بأبعادها المالية، التكنولوجية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، البيئية، الجغرافية والسوسيولوجية.

وجرى تصوير العولمة والنيوليبرالية الملازمة لها والتي تم نبشها واستحضارها في أواخر السبعينيات – بعد أن كانت

*أستاذ جامعي وباحث في الشؤون الاقتصادية

الليبرالية قد أخلت الساحة كليًا للفكر الاقتصادي التدخلي منذ ثلاثينيات القرن العشرين–على أنها العلاج الشافي لأزمات العالم العديدة والمتكررة. ولكن هل شكّلت العولمة حقًا حلاً للأزمات المذكورة آنفًا ومنها أزمة الغذاء التي كانت فاتحة هذه الأزمات جميعها العام 1970؟ وبمعنى آخر هل حالت العولمة دون تكرار هذه الأزمات أو وجود أزمات جديدة؟

إن نظرة سريعة على مجرى التطورات الاقتصادية في العالم منذ أواسط عقد الثمانينيات من القرن العشرين باعتباره التاريخ المعلن لبدء العولمة المعاصرة[1] تظهر أن سيل الأزمات لم يتوقّف بعد ذلك التاريخ: أزمة سوق الأسهم الأميركية العام 1987، أزمة مؤسسات التوفير والإقراض في الولايات المتحدة الأميركية في الفترة من 1989 الى 1991، أزمة الأسهم والأصول في اليابان أو ما عُرف بـ "العقد الضائع" (عقد التسعينيات من القرن العشرين)، أزمة المكسيك العام 1994، أزمة انهيار الأسواق المالية الآسيوية العام 1997 والتي عُرفت أيضًا بأزمة صندوق النقد الدولي، الأزمة الروسية العام 1998، أزمة انهيار سوق الناسداك في نيويورك العام 2001، الأزمة الأرجنتينية العام 2002/2001، وصولاً الى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية (2008) والتي هي الأكبر والأوسع والأشد خطورة في التاريخ الاقتصادي الحديث. ومن اللافت هنا أن معدلات النمو الاقتصادي في جميع البلدان الصناعية المتقدِّمة (باستثناء كوريا الجنوبية) كانت في حقبة العولمة أقل بكثير عما كانت عليه في ربع القرن "المجيد" الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. أما البلدان النامية – التي باتت تضم غالبية بلدان رابطة الدول المستقلة التي كانت تنتمي الى كتلة البلدان الاشتراكية بالاضافة الى بلدان العالم الثالث[2] – فبعضها حقّق معدلات نمو اقتصادي مدهشة أعلى بكثير مما

1–يعتبر العديد من الاقتصاديين أن هناك إقتصادًا عالميًا قائمًا منذ حوالى 500 سنة (زمن الاكتشافات الجغرافية الكبرى) غير أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد أشكالاً جديدة من التوحد الاقتصادي العالمي (إشارة من الباحث).

2– تكون بلدان العالم الثاني حسب مفاهيم السبعينيات من القرن العشرين (الدول الشيوعية) قد توزّعت بين أقلية انضمت إلى العالم الأول [illegible] البلدان الصناعية المتقدمة نفسها وراحت تقترب من مستويات

المعيشة المحقَّقة في هذه الأخيرة (بلدان الاقتصادات الناشئة)، بينما حدثت ارتدادات مأسوية في بلدان نامية أخرى. ففي عقد التسعينيات من القرن العشرين تراجعت التنمية في عدد لم يسبق له مثيل من البلدان حيث صار الناس في 46 بلدًا (العام 2000) أشد فقرًا عما كانوا عليه العام 1990. وصار عدد الجياع في السنة نفسها (2000) في 25 بلدًا أكبر مما كان عليه قبل 10 سنوات[3].

فما كان وقع العولمة على مسألة الغذاء والأمن الغذائي في البلدان النامية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث الذي سوف يتضمن عددًا من النقاط هي:

- في النقطة الأولى سنتناول مفهوم الأمن الغذائي وما لحقه من تطور.
- أما في النقطة الثانية فسوف نتطرَّق بإيجاز الى حالة الغذاء في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة.
- في النقطة الثالثة سوف نتناول دور العوامل التقليدية المؤثرة في الأمن الغذائي.
- أما النقطة الرابعة فسوف نخصِّصها للحديث عن دور السياسات الزراعية المعتمدة في الدول الصناعية المتقدمة في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية.
- في النقطة الخامسة سوف نشرح بإيجاز دور بعض العوامل الناتجة عن العولمة وتأثيرها على الأمن الغذائي للدول النامية.
- أما في النقطة السادسة والأخيرة فسوف نتناول دور بعض أدوات العولمة (الإعلام والشركات المتعدية الجنسية) في هذا المجال.

أولاً: في مفهوم الأمن الغذائي

هناك عدة تعريفات للأمن الغذائي إلا أن التعريف الأكثر تداولاً هو "قدرة

المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[4].

وقد تدرّج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي. ففي عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديثًا لقضية الغذاء إلى تداخل مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا). وفي هذا المعنى يكون الأمن الغذائي ذاتيًا دونما حاجة إلى آخرين.

ومع الوقت تبيّن أن الاكتفاء الذاتي الكامل غير ممكن، أي لا يمكن إنتاج الاحتياجات الأساسية كلها أو حتى الجزء الأكبر منها محليًا. وفي هذه الحال يكون توفير هذه الاحتياجات بانتاج جزء منها محليًا واستيراد باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيرادها، وبهذا المعنى يصبح الأمن الغذائي أكثر مرونة ويأخذ طابع "الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين".

في السنوات الأخيرة، ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتّب على استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، ظهر مفهوم "أمان الغذاء" وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنًا، وموثوقًا به، وصحيًا، وملائمًا للاستهلاك الآدمي"[5].

وفي السياق نفسه ظهر مفهوم "الزراعة العضوية" أو البديلة كأسلوب جديد يحقق الغذاء السليم والآمن صحيًا. وفي إطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية

4- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، "كتاب عالم المعرفة العدد 230، أغسطس 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 90.
5- المرجع السابق نفسه، ص 98.

الزراعية وقدرتها على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة من السكان ظهر مفهوم "استدامة أو تواصل التنمية الزراعية" كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي. إلاّ ان ما يجب التنبه له أن مشكلة الأمن الغذائي يتعيَّن فهمها في إطار من التفكير الشامل وليس فحسب في ضوء توازن ميكانيكي بين الغذاء والسكان، فنقص الغذاء لا يرتبط فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعي، بل، يرتبط كذلك بالأداء الوظيفي للاقتصاد ككل وبالسياسات الحكومية ودور المؤسسات السياسية والمنظمات غير الحكومية.

إن نقص الغذاء يتأثَّر بعمل الاقتصاد والمجتمع وأدائهما في صورتهما الكاملة، وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية. ومن المهم أن نعي مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يحكمان إمكان حدوث جوع في عالمنا المعاصر. فالغذاء لا يجري توزيعه عن طريق الصدقات، إنما يجب اكتساب القدرة على تحصيله. وما يجب أن نرتكز عليه ليس جملة العرض من الغذاء في إطار الاقتصاد بل "الاستحقاق" أو النصيب الذي يتمتَّع به كل شخص، فالناس يعانون الجوع عندما يعجزون عن تأكيد استحقاقهم لملكية كافية من الغذاء[6].

ويتحدَّد استحقاق الأسرة من الغذاء بنتيجة ثلاثة مؤثرات متباينة ومتمايزة أولها: سلة الأرصدة المملوكة من الموارد وأبرزها الأرض وطاقة العمل، وثانيها: مصدر التكنولوجيا، إذ تحدد التكنولوجيا المتاحة إمكانات الإنتاج التي تتأثر بالمعرفة المتاحة، وبالتالي بقدرة الناس على تنظيم تلك المعارف والإفادة منها عمليًا، وثالثها: يتمثل بشروط التبادل أي بالقدرة على بيع السلع وشرائها وتحديدًا الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة (مثال المنتجات الحرفية مقابل السلع الغذائية).

ومع إدراكنا للأهمية المحورية، بل الفريدة – في الحقيقة – لقوة العمل كسلعة، طبيعية للغالبية العظمى من الناس يصبح ضروريًا أن نركز معظم

6- أمارتيا صن، التنمية حرية، كتاب عالم المعرفة، العدد 293، أيار 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ترجمة وتقديم، ص 198.

اهتمامنا على تشغيل أسواق العمل لجهة ايجاد فرص عمل جديدة بشكل متواصل وإبقاء البطالة في حدودها الدنيا.

ثانيًا: حالة الغذاء في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة

هل هناك أزمة غذاء عالمي؟

لقد توقَّع مالتوس قبل قرنين ونيِّف من الزمن – منذ نشر مقالته المشهورة عن السكان العام 1798 – أن إنتاج الغذاء سيخسر السباق وأن كوارث مروعة ستحدث نتيجة اختلال التوازن في التناسب بين الغذاء والزيادة الطبيعية للسكان.

لقد زاد عدد سكان العالم قرابة ستة أمثال عما كان عليه في زمن مالتوس وعلى الرغم من ذلك فإن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء واستهلاكه أعلى بكثير عما كان عليه أيام مالتوس. وقد ترافق ذلك مع زيادة غير مسبوقة في مستويات المعيشة.

لقد كان للتطورات العلمية الباهرة التي حصلت في النصف الثاني من القرن العشرين الأثر الأكبر في هذا المضمار. إذ أدت الاكتشافات التقنية في الزراعة واستخدام المخصّبات والأدوية المقاومة للآفات الزراعية وتحسين أنظمة الري وزيادة المساحات المروية الى مضاعفة انتاج الحبوب العام 2000 عما كان عليه العام 1960 وهو العام الذي اعتبر زمن الانطلاق للثورة الزراعية الخضراء. كما أمكن في تلك الفترة نفسها مضاعفة انتاج الهكتار من القمح من 2 طن الى 6 أطنان في بريطانيا بينما احتاج الأمر إلى زيادته من 0,5 طن إلى 2 طن إلى 1000 عام كاملة في وقت سابق[7].

كما أدت الابتكارات الحاصلة في مجالات نقل الجينات والهندسة الوراثية

الى ابتكار أنواع جديدة من المحاصيل ذات انتاجية مرتفعة وخصائص غذائية عالية ومقاومة للآفات والجفاف الأمر الذي جعل خفض معدلات

7– تقرير التنمية البشرية للعام 2001 ص 29 منشور لحساب برناج الأمم المتحدة الانمائي UNDP

سوء التغذية والقضاء على المجاعات أمرًا ممكنًا على المستوى العالمي.
ومن الملاحظ على أساس الانتاج العالمي للغذاء أن نسبة 94% من الزيادة الحاصلة في إنتاج الحبوب في ما بين العامين 1970 و1990 نتجت عن التوسع الرأسي في الزراعة بينما 6% فقط نتجت عن التوسع الأفقي أي في المساحة[8].
إذن فعلى الرغم من محدودية موارد الأرض الزراعية، وضآلة المساحات الجديدة التي أمكن إضافتها في الربع الاخير من القرن العشرين، استطاع العالم من خلال تكثيف استخدام موردي الأرض والمياه والاستخدام الواسع للتكنولوجيا تحقيق زيادات كثيرة في الانتاج الزراعي الكلي والانتاج الكلي للغذاء. فالعام 1993 بلغت الزيادة في الانتاج الكلي للغذاء نحو 63% بالمقارنة بفترة الأساس 1971/1969، الا أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة في الانتاج الكلي للغذاء[9].
إن متابعة أرقام انتاج الغذاء العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تمكننا من استخلاص المؤشرات الآتية:
أولاً: إن النمو الكبير الذي تحقَّق في انتاج الغذاء في العقود الثلاثة الأخيرة جاء من خلال الارتقاء بانتاجية وحدة المساحة المزروعة، أي من خلال استخدام مدخلات إنتاج أفضل.
ثانياً: إن النمو في الانتاج العالمي للغذاء واكبه نمو مماثل تقريبًا في عدد السكان، لذا فقد أتى التحسن في نصيب الفرد من هذه الزيادة محدودًا.
ثالثاً: في ضوء محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء، واستمرار الزيادة السكانية فقد تركز اعتماد العالم على عنصر التكنولوجيا للوفاء باحتياجات السكان وتحسين مستوى معيشتهم[10].

علاوة على ذلك فإن الزيادة العالمية في الانتاج الكلي للغذاء لم تتوزَّع توزيعاً عادلاً ففي بلدان منظمة التعاون والانماء الاقتصادي العالية

8- محمد السيد عبد السلام، مصدر سابق، ص 21
9- محمد السيد عبد السلام، مصدر سابق، ص 21
10- المصدر نفسه، ص 24

الدخل ارتفع الدخل الفردي ومعه انتاج الغذاء خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ارتفاعًا بطيئًا إنما منتظمًا. في حين أن بلدانًا نامية عديدة في شرق أوروبا (وخصوصًا في رابطة الدول المستقلة) وآسيا وأجزاء عديدة من أفريقيا جنوب الصحراء، وبعض بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت ركودًا اقتصاديًا واسعًا. بينما حقق بعض البلدان النامية الكثيفة السكان مثل الصين والهند نموًا متسارعًا وهو ما دفع بمعدلات الدخل الفردي وانتاج الغذاء العالمية وتلك العائدة للبلدان النامية الى الارتفاع.

ففي شرق آسيا تدنَّى عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أميركي واحد يوميًا الى النصف تقريباً في العقد الأخير من القرن العشرين[11]. كما انخفضت معدلات سوء التغذية في جنوب آسيا من 40% في مطلع السبعينيات الى 23% العام 1997، وفي بعض مناطق آسيا والدول العربية وأميركا اللاتينية تم القضاء على الكثير من مظاهر سوء التغذية والمجاعة المزمنة بفضل زيادة انتاج الغذاء وتخفيض أسعاره في حين أدى التأخر في استخدام الجرارات والمخصبات وأنواع جيدة من البذور في دول أفريقيا جنوب الصحراء بالاضافة الى عامل المناخ الى زيادة المصابين بنقص التغذية بـ 27 مليون إنسان بين العامين 1980 و2000[12].

على صعيد العالم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي ارتفاعًا مذهلاً خلال السنوات الخمس وعشرين الأخيرة. أما متوسط نصيب الفرد في البلدان النامية من الاستهلاك الغذائي الذي كان يبلغ 2131 وحدةً حرارية لكل شخص العام 1970 وهو ما يقلُّ عن الحد الأدنى للاحتياجات، وقدره 2300 وحدة حرارية، فقد بلغ العام 1998 حوالي 2572 وحدة حرارية لكل شخص

وهو ما يزيد قليلاً عن الحد الأدنى. ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء حيث زاد متوسط نصيب الفرد من 2025 وحدة حرارية إلى 2237 فقد زاد عدد من

11 – تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 2، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP
12 – تقرير التنمية البشرية للعام 2003 – 2012 ص 31

يعانون نقص التغذية بأكثر من الضعف، بحيث بلغ 215 مليونًا العام 1990 بعد ما كان 103 ملايين العام 1970.
وفي إشارة أخرى بلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين 115 غرامًا يوميًا في فرنسا العام 1995 ولكنه لم يتجاوز 32 غرامًا في موزامبيق في السنة نفسها ويظهر الجدول الرقم (1) معدل استهلاك اللحوم في بلدان مختارة.

جدول رقم (1)
معدل استهلاك اللحوم في بلدان مختارة 1995

أعلى 5 بلدان	نصيب الفرد بالكيلوغرامات سنويا	أقل بلدان	نصيب الفرد بالكيلوغرامات سنوياً
الولايات المتحدة الأميركية	119	بنغلادش	3
نيوزيلندا	119	غينيا	4
قبرص	108	ملاوي	4
أستراليا	107	الهند	4
النمسا	105	بوروندي	4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٨

ثالثًا: دور العوامل التقليدية المؤثرة في الأمن الغذائي

الأمن الغذائي بمعناه المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل كان ضرورة لكل مجتمع ولم يبدأ في الاختلال إلاّ في العصر الحديث. وعندما زاد الخوف من حدوث مزيد من الاختلال بتنامي الاحتياجات الغذائية للمجتمعات، خصوصًا النامية، تزايد الاهتمام بمطلب الاكتفاء الذاتي.
فقد أدى الاهتمام الكبير الذي أولاه الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصًا الدول المستقلة حديثًا بمسألة التنمية الزراعية إلى بقاء

ميزان الغذاء والسكان متوازنًا طوال الفترة (1950 – 1985)، بل كان إنتاج الغذاء العالمي يفوق في زيادته معدلات النمو السكاني. فعلى سبيل المثال كان متوسط زيادة إنتاج الحبوب 2.7% سنويًا، بينما كان معدل النمو السكاني خلال تلك الفترة 1.9% وهو يعتبر معدلاً عالميًا مرتفعًا[13].

إلا أن إنتاج الحبوب راح يشهد بعد العام 1985 تغيرًا في زيادته، وقد أدى العجز في الإنتاج إلى السحب من المخزون لسد هذا العجز، وعلى الرغم من هذا انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي بنسبة 3%، وقد ترتَّب على ذلك ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية، ومواجهة الدول المستوردة للقمح ذات الدخول المنخفضة لصعوبات عديدة[14].

وتشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة للفترة ما بين العامين 1974 و1997 الى استمرار تفوق معدل انتاج الغذاء (على الرغم من تراجع أرقام هذا المعدل في التسعينيات) على معدل نمو السكان على المستوى العالمي[15].

عوامل وأسباب عديدة أدت إلى اختلال الأمن الغذائي العالمي وخصوصًا في الدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وهي:

1- تسارع النمو السكاني وعملية التحضر

لقد قدّر عدد سكان العالم قبل عشرة آلاف سنة (أي العام 8000 قبل الميلاد بحوالى خمسة ملايين نسمة، والعام 1650 ميلادي تم تقديرهم بحوالى 545 مليون نسمة، أي أنه خلال الفترة الممتدة من العام 8000 قبل الميلاد إلى

13- صبحي عبد الحكيم، من مقدمة كتاب سير روي كالن، **عالم يفيض بسكانه**، عالم المعرفة، العدد 213، أيلول/سبتمبر 1996، ترجمة ليلى جبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ص 24.

14- المصدر نفسه، ص 25.

15- انخفض معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب العالمي من 2.3% خلال الفترة 1974-1984 إلى 1.2% خلال الفترة 1984-1994، وانخفض معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب للفرد من 0.7% خلال الفترة 1974-1984 إلى 0.1% خلال الفترة 1984-1994. (المصدر نفسه، ص 25).

العام 1650 ميلادي كان عدد السكان يتضاعف كل 1500 سنة. إلا أن الزيادة السكانية تسارعت بعد قيام الثورة الصناعية فتضاعف عدد السكان خلال

مئتي سنة بين العامين 1650 و1850 حين وصل عددهم إلى مليار نسمة. ثم تضاعف عدد سكان العالم مرة ثانية خلال ثمانين سنة عندما وصل هذا العدد الى 2 مليار نسمة العام 1930، ثم تضاعف مرة ثالثة خلال 45 سنة حيث وصل إلى 4 مليارات نسمة العام 1975. والعام 1993 بلغ عدد سكان العالم 5.57 مليار نسمة أي ما يوازي عشرة أضعاف ما كان عليه العام 1650م[16] قبل أن يبلغ حاليًا حوالى 6.3 مليار نسمة.

وبمعنى آخر فإن سكان العالم عاشوا ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم المليار نسمة (العام 1850)، ثم بعد 123 سنة أكملوا المليار الثاني، وأكملوا الثالث بعد 33 سنة، والرابع بعد 14 سنة، والخامس بعد 13 سنة، والسادس بعد 11 سنة.

ولقد زاد عدد سكان العالم حوالى 923 مليون نسمة بين العامين 1980 و1990، وهذه الزيادة تقرب من حجم إجمالي السكان في زمن مالتوس[17].

وعلى الرغم من أن المؤشرات الأخيرة تدلُّ على أن معدَّلات النمو السكاني بدأت بالانخفاض بعض الشيء إلاّ أن الزيادة السكانية باتت معضلة عالمية كبيرة خصوصًا بالنسبة إلى الدول النامية لأنها تستأثر بغالبية الزيادة في السكان التي يشهدها العالم.

يجدر بالإشارة أن سكان العالم لا يتوزَّعون على سطح الأرض توزيعًا عادلاً إذ يعيش نحو نصف سكان العالم فوق 5% فقط من مساحة اليابسة بينما لا يعيش على 57% من مساحة اليابسة أكثر من 5% من مجموع سكان العالم، ويعيش 21% من سكان العالم في الدول المتقدمة و79% منهم في الدول النامية.

وقد ارتفعت نسبة سكان المدن من 2% من سكان العالم العام 1800 إلى 37% العام 1970، إلى حوالى 50% في وقتنا الحاضر. وتختلف نسبة سكان المدن في العالم المتقدم عنه في العالم النامي في الوقت الحاضر إذ تبلغ حوالى 75%

16- محمد السيد عبد السلام، مصدر سابق، ص 16و47.
17- المصدر نفسه، ص 52.

في البلاد المتقدمة بينما لا تزيد عن35% في البلاد النامية[18] ومن المتوقع أن تصل هذه الأخيرة إلى 57% العام 2025 أي 4 مليارات نسمة[19].
ولا شك في أن للنمو السريع لسكان العالم بشكل عام وسكان المدن بشكل خاص آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية على بلدان العالم كافة وبشكل خاص على البلدان النامية وعلى الأمن الغذائي فيها.

2- تدهور الموارد

لا تقتصر مشكلة الموارد على عدم التكافؤ مع معدلات النمو السكاني فحسب بل بالتدهور الذي يشهده بعض الموارد الأساسية. فالأراضي الزراعية تتراجع مساحتها بسبب عملية التعرية والزحف العمراني كما أن مساحات أخرى تتراجع خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها.
والتصحُّر الذي يعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل تدهور الأرض، بات يهدّد في الوقت الحاضر حوالى ثلث مساحة اليابسة (48 مليون كلم2) كما يهدد أرزاق ما لا يقل عن 850 مليون نسمة معظمهم في أفريقيا وآسيا.
هذا فضلاً عن مشكلة المياه العذبة التي ظهرت حدَّتها في السنوات الأخيرة في بعض مناطق العالم ومن بينها العالم العربي، ومشكلة مصادر الطاقة الحفرية (البترول، الغاز الطبيعي والفحم)، إذ سيؤدي الإفراط في إنتاج هذه المصادر واستهلاكها إلى إتلاف كارثي للبيئة العالمية.
وفي وقتنا الحاضر باتت مشكلة الغذاء إحدى المشكلات الحادة التي تواجه العالم إذ راح معدل إنتاج الغذاء يتراجع في السنوات الأخيرة على الرغم من استخدام أفضل الأساليب العلمية والابتكارات التكنولوجية التي كانت قد رفعت معدلات إنتاج الغذاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى معدلات قياسية.

إن ما يشهده الكوكب الأرضي من تدهور في حجم الموارد ونوعيتها بات يشكل مشكلة كونية، سوف تتفاقم مع الوقت وستكون آثارها بالغة الخطورة

18- صبحي عبد الحكيم، مصدر سابق، ص 22و23.
19- [illegible]

خصوصاً على الدول النامية.

3- إنهاك البيئة

معظم التغييرات البيئية التي حدثت في القرن العشرين أتت نتيجة الجهود الإنسانية التي استهدفت الحصول على مستويات أفضل من الغذاء، والسكن والراحة والترفيه. والتهديدات البيئية التي يواجهها الناس في أنحاء شتى من العالم ينبع من تدهور النظم الايكولوجية المحلية إلى جانب تدهور النظام العالمي.

وقد ساهمت كل من الدول المتقدمة والدول النامية في عملية إنهاك البيئة وتدميرها، إلا أن مساهمة الدول المتقدمة التي تمتلك حوالى85% من الناتج القومي العالمي في إنهاك البيئة العالمية أكبر بكثير، وقدرتها على مواجهة مشاكلها البيئية تتزايد باطراد سنويًا. إلا أن ما ورد في تقرير التنمية البشرية UNDP للعام 1996 بالغ التعبير فقد جاء في التقرير: "إن البلدان النامية تواجه مشاكل متزايدة تتمثل في شح المياه، وإزالة الغابات والتصحُّر، والتلوث والكوارث الطبيعية. ففي البلدان النامية لا يتجاوز الآن نصيب الفرد من إمدادات المياه ثلث ما كان العام 1970 ويفقد كل عام ما يراوح بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين هكتار من أراضي الغابات. وفي إفريقيا جنوب الصحراء وحدها تحوَّلت مساحة 65 مليون هكتار من الأراضي المنتجة إلى صحراء خلال الخمسين سنة الماضية. ويمثل تلوث الهواء مشكلة خطيرة إذ يتأثر حوالى 700 مليون نسمة، معظمهم نساء وأطفال في المناطق الريفية الفقيرة، بالدخان المنزلي الناجم عن استعمال وقود الكتلة الحيوية. وطالت الكوارث الطبيعية بين العامين 1967 و1993 ثلاثة مليارات نسمة في البلدان النامية وتسبَّبت بوفاة أكثر من سبعة ملايين نسمة مع مليوني حالة إصابة.

أما في البلدان الصناعية فإن أحد التهديدات البيئية الرئيسة هو تلوث الهواء. ويؤدي تدهور غابات أوروبا نتيجة هذا التلوث إلى خسائر اقتصادية تبلغ

قيمتها 35 مليار دولار سنويًا، وتبلغ القيمة المقدّرة للإنتاج الزراعي الذي يفقد سنويًا نتيجة تلوث الهواء نحو 1.5 مليار دولار في السويد و1.8 مليار دولار في إيطاليا و2.7 مليار دولار في بولندا و4.7 مليار دولار في ألمانيا. ويهاجر بعض أشكال التدهور البيئي عبر الحدود، فتيارات الهواء الملوث تعبر الحدود الوطنية، فتتحوَّل انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت في بلد ما إلى أمطار حمضية تسقط في بلد آخر. ويعاني حوالى 60% من غابات أوروبا التجارية مستويات ضارَّة من ترسُّبات الكبريت. ولإنتاج غازات الاحتباس الحراري (ما يسمى بظاهرة الدفيئة) أثر عالمي أيضًا. ونصيب دولة ما من الأضرار البيئية لا يتناسب غالبًا مع مسؤوليتها في وجود هذه الأضرار. فمع أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق كانا المسؤولين عن حوالى ثلث الانبعاثات العالمية من تلك الغازات، فإن الضرر الأكبر كان يلحق في بعض الأحيان ببلدان أفقر. فبنغلادش التي لا تنتج سوى 0.3% من انبعاث تلك الغازات على صعيد العالم ستكون مهدّدة بتقلص مساحة أراضيها بنسبة 17% (تغمرها المياه) مع حدوث ارتفاع قدره متر واحد في منسوب البحر كنتيجة جزئية لظاهرة الاحترار العالمي (ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية). كما أن التنوع البيولوجي مهدّد الآن أكثر مما كان في أي وقت مضى. فقد قدّر أن ما يصل إلى15% من الأنواع الموجودة في الكرة الأرضية، يمكن، بمعدلات الخسارة الحالية، أن تختفي عن سطح الأرض خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة"[20].

لقد كانت البيئة في خدمة الإنسان على مر العصور، ولكنها أصبحت اليوم تئن وتشكو من وطأة الإنسان. فقد أدى السباق بين السكان والموارد إلى الإخلال بالتوازن البيئي.

لقد كان للعوامل المذكورة آنفًا: تسارع زيادة السكان، تدهور الموارد وإنهاك البيئة، دور أساسي في نقصان الأمن الغذائي أو فقدانه في بعض

20– تم اقتباس هذا النص بتصرف من تقرير التنمية البشرية لعام 1996 UNDP، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البلدان كما يمكن أن يكون لعوامل أخرى دور في هذا المجال كالسياسات الحكومية وطبيعة النظام الاقتصادي والعادات الاستهلاكية... وغير ذلك.

رابعًا: دور السياسات الزراعية المعتمدة في الدول الصناعية في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية

من اللافت أن تلك الزيادة في انتاج الغذاء العالمي حدثت على الرغم من الهبوط الحاد للأسعار العالمية للغذاء من حيث القيمة الحقيقية على امتداد الفترة الممتدة بين العامين 1950 و1997.

جـدول رقم (2)
أسعار الغذاء بسعر العام 1990

الغذاء	1952 – 1950	1997 – 1995	% تغير
القمح	427.6	159.3	-62.7
الأرز	798.7	282.3	-64.2
الذرة	372	119.1	-68

المصدر : البنك الدولي: أسواق توقعات الأسعار للسلع الأولية الرئيسة مجلد ٢ .

من الطبيعي أن تتقلب أسعار الغذاء على المدى القصير، مثال الزيادة الطفيفة التي حصلت على الأسعار في منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلاّ ان هذه الزيادة كانت طفيفة مقارنة بالانخفاض الكبير في الأسعار الذي استمر منذ العام 1970. ونشير هنا إلى أن الأسعار العالمية للقمح والحبوب انخفضت العام 1999 مرة ثانية بنسبة 20% و14% لكل منهما بالتتابع[21] قبل أن تعود وترتفع بعد ذلك التاريخ.

إن انخفاض الأسعار كان يقتضي هبوطًا في الحوافز الاقتصادية لإنتاج المزيد من الغذاء في مناطق كثيرة لإنتاج الغذاء التجاري في العالم، بما في ذلك أميركا الشمالية.
فكيف يمكن تفسير استمرار تزايد المنتج العالمي من الغذاء على الرغم من هبوط أسعاره ؟
تؤكد إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أكبر الزيادات من نصيب الفرد من الغذاء حصلت في أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم (الصين والهند وبقية آسيا).
لا غرابة بداية في أن تكون أضخم زيادة في إنتاج الغذاء مصدرها الصين والهند وغيرهما من بلدان شرق آسيا الا أن أسواق الغذاء في تلك البلدان كانت محليَّة ومنعزلة عن الأسواق العالمية وعن الاتجاه الهابط للأسعار العالمية للغذاء.
أما بالنسبة الى مصادر الإنتاج التجارية للغذاء فهي حكمًا تتأثر بالأسواق والأسعار حيث يؤدي نقص الطلب وهبوط الأسعار إلى كبح إنتاج العالم للغذاء، إلاّ أن توقع حصول زيادة في الطلب يؤدي إلى تحقيق زيادة في إنتاج الغذاء للفرد بوتيرة أعلى من نصيبه.
فما هي أسباب استمرار تزايد الغذاء على الرغم من الاتجاه الهابط لأسعاره العالمية إذاً؟
من الواضح أنه لا توجد أزمة كبرى في إنتاج الغذاء العالمي في وقتنا الحاضر. ومن الطبيعي أن يتغيَّر معدل التوسع في إنتاج الغذاء ويتفاوت من زمن لآخر لكن الاتجاه العام اتجاه صاعد في المستقبل المنظور أيضًا.
إنما الأزمة ليست على مستوى الإنتاج بمقدار ما هي على مستوى التوزيع والاستهلاك، فما هو مخصص للتجارة الدولية والأسواق العالمية من الغذاء

المنتج مصدره عدد محدود من الدول تأتي في مقدمها (الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، كندا، الأرجنتين وأوستراليا). والدول التي تؤمن كفايتها

من الغذاء ليست كثيرة العدد أيضًا. ومعظم الدول التي تتكوَّن منها هاتان المجموعتان تنتمي إلى الدول المتقدِّمة.
أما الدول النامية فهي بمعظمها دول مستوردة للغذاء، وتشكل فاتورة الغذاء بالنسبة إلى بعض هذه الدول استنزافًا لموجوداتها من العملات الصعبة.
وتشكِّل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة لبعض هذه البلدان واحدًا من الأسباب التي تؤدي الى انخفاض أسعار منتجات الغذاء في السوق العالمية.
ولعل أحد المظاهر المميّزة للزراعة العالمية هو الاختلاف في السياسات الزراعية بين الدول المنخفضة الدخل والدول العالية الدخل. فدول المجموعة الأولى تتجه إلى تحميل الزراعة أعباء ضريبية (مثل تحديد أسعار منتجاتها) ومن ثم الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية أقل من الأسعار العالمية وذلك لأسباب عديدة، منها الحاجة إلى استخدام قسم من عائدات الزراعة في القطاعات الأخرى، خصوصًا الصناعة، وتوفير الغذاء لمواطنيها بأسعار منخفضة، وهذا مطلب شعبي في ضوء انخفاض مستويات المداخيل وارتفاع نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء، بينما لا تعتمد الدول ذات المداخيل العالية سياسة "تحميل الزراعة" بل سياسة "دعم الزراعة" بغية تشجيع المزارعين وتوفير مستوى معيشة لهم مماثل لأقرانهم في القطاعات الأخرى، وتمكّنهم من استخدام منجزات التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الزراعة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي عندها تصبح أسعار المنتجات الزراعية المتاحة للمواطنين أعلى من أسعار السوق العالمي، ومع ذلك تبقى مقبولة نظرًا إلى ارتفاع مستوى الدخل وانخفاض نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء. ويأخذ هذا الدعم صورًا متعدِّدة منها التعرفة الجمركية، والقيود الكمية على الصادرات والواردات، ووضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات أو بعض منها، دعم أسعار عناصر الإنتاج، إعفاءات ضريبية، دعم الصادرات وغير ذلك[22].
وحين يعمد عدد أكبر من الدول إلى سياسة دعم الزراعة يؤدي ذلك إلى

انخفاض أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي، بينما إذا تم تخفيض هذا الدعم تكون النتيجة زيادة أسعار صادرات الدول المتقدمة من السلع الزراعية.

وهكذا يؤدي دعم الدول المتقدِّمة لزراعتها إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة تأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء، بينما يؤدي تخفيض هذا الدعم إلى زيادة قيمة فاتورة الغذاء التي تدفعها الدول المستوردة ولكن يشجعها على بذل جهد أكبر في التنمية الزراعية.

يجدر بالإشارة أن قيمة الدعم الذي تقدِّمه حكومات البلدان المتطوِّرة لإنتاجها الزراعي بلغ في السنوات الأخيرة 350 مليار دولار في السنة أي ما يقرب من مليار دولار في اليوم الواحد في حين أن قيمة المساعدة التي تقدمها البلدان المتطوِّرة للزراعة في البلدان النامية تتجاوز قليلاً مبلغ مليار دولار في السنة[23].

المستفيدون من هذا الدعم من مواطني البلدان المتطوِّرة هم من كبار المزارعين وشركات التجارة الزراعية وملاكو الأرض من ذوي النفوذ السياسي والحظوة المالية الكبيرة.

وتترجم المستويات العالية لهذا الدعم إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الاستيراد وارتفاع التصدير. وبفضل هذا الدعم تواصل البلدان الصناعية المتطورة فرض سيطرتها على التجارة الزراعية في العالم حيث استحوذت منذ العام 1980 وحتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين على ثلثي الصادرات الزراعية عالمياً[24].

بالمقابل يؤدي هذا الدعم إلى تفاقم الفقر في البلدان النامية. وتتأذى المجتمعات الريفية في هذه البلدان حيث تقضي الصادرات الزراعية المدعومة للبلدان الصناعية على القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق

22– محمد السماك عبد السلام، مصدر سابق، ص 69.
23– تقرير التنمية البشرية للعام 2005، مصدر سابق، ص: 29 – 130، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP
24– محمد السماك عبد السلام، مصدر سابق، ص 69.

العالمية والمحلية فتخفض الأسعار المدفوعة إلى المزراعين وأجور العمال الزراعية ويفرض على المنتجين المحليين الراغبين في الوصول الى أسواق البلدان الصناعية تسلق بعض من أعلى قمم الرسوم الجمركية في التجارة العالمية. وتشير تقديرات حديثة العهد أن التكلفة الحقيقية التي تتحمَّلها البلدان النامية نتيجة للدعم الزراعي في البلدان الغنية تصل إلى 72 مليار دولار في السنة.

يقدّم الإتحاد الأوروبي كمثال مبلغ 43 مليار يورو كدعم لبعض المنتجات الزراعية. ويأتي إنتاج السكر في طليعة المنتجات المدعومة (1 مليار دولار) حيث يتلقى المزارعون والمصنعون إعانات تقدر بأربعة أضعاف ثمن السكر في السوق العالمية، فيتم إنتاج فائض قدره 4 ملايين طن يتم إغراق الأسواق العالمية به. وهذا ما يؤدي إلى تخفيض السعر العالمي للسكر بحوالى ثلث قيمته. ونتيجة لذلك يُمنى مصدِّرون آخرون في البلدان النامية بخسائر في العملات الأجنبية تقدر بـ 494 مليون دولار للبرازيل و151 مليون دولار لجنوب أفريقيا و60 مليون دولار لتايلاند – مع الإشارة إلى أن هذه البلدان تضم أكثر من 60 مليون نسمة يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم[25].

وتعطي سياسة دعم القطن والأرز في الولايات المتحدة الأميركية مثالاً آخر، إذ قدَّمت وزراة الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية لمزارعي الطن الأميركيين البالغ عددهم 25 ألف مزارع العام 2002 دعمًا ماليًا بلغ 3,9 مليار دولار (ارتفع هذا الدعم الى 4.7 مليار دولار أميركي العام 2005) أي ما يزيد على مجمل الإنتاج الأميركي من القطن. هذا ما أدى إلى تخفيض سعر القطن في السوق العالمية بحوالى 25% وأتاح لمنتجي القطن الأميركيين

استمرار سيطرتهم على الأسواق العالمية حيث أن حصتهم تبلغ زهاء ثلث مجموع صادرات القطن في العالم[26].

وهذا ما ألحق أضرارًا بمزارعي القطن في مصر التي تنتج واحدًا من

25- تقرير التنمية البشرية 2005 ص 131

أرقى أصناف القطن في العالم بالإضافة إلى دول عديدة مثل باكستان ومالي وبوركينا فاسو وغيرها من الدول المنتجة للقطن في العالم.
كما تم تصدير الأرز المنتج في الولايات المتحدة الأميركية العام 2002 و2003 بتكلفة 415 دولار للطن الواحد بسعر قدره 274 دولار فقط. وقد ألحق هذا السعر الإغراقي الأذى بالمصدِّرين المنافسين في دول نامية عديدة مثل تايلند وفيتنام وغانا وغيرها[27].
يجدر بالإشارة أن التصدير بأسعار إغراقية ليس حكرًا على الدول الصناعية المتطوِّرة فقد تمارسه دول الاقتصادات الناشئة كالصين، كما مارسه في الماضي الاتحاد السوفياتي السابق بدرجة كبيرة بداعي الدعاية الإيديولوجية وبهدف الحصول على العملات الصعبة.

خامساً: دور بعض العوامل الناتجة عن العولمة في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية.
عوامل عديدة نتجت عن العولمة أثَّرت بشكل مباشر أو غير مباشر في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية أبرزها:

أ- إنكفاء الفكر الاقتصادي التدخلي وسياسات التنمية

كان الفكر الاقتصادي التدخلي قد ساد على مستوى العالم ككل منذ الثلاثينيات وحتى عقد السبعينيات من القرن العشرين وإن اختلفت درجة التدخل بين تدخل شامل كما في الدول الشيوعية أو شبه شامل كما في التجارب التنموية ذات المضامين القومية أو الاشتراكية في العالم الثالث أو تدخل جزئي كما في الديمقراطيات الغربية. إلا أن الأزمات الاقتصادية

التي حصلت في مطلع السبعينيات من القرن العشرين وأهمها الأزمة الإقتصادية المركبة التي أطلق عليها الإقتصاديون تسمية الانكماش التضخمي Stagflation أطلقت العنان للبحث عن نظريات إقتصادية جديدة

26- المصدر نفسه، ص، 131
27- المصدر نفسه، ص، 132

فكانت نشأة النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) المستندة إلى طروحات إقتصادات العرض Supply Economics المناهضة لنظرية إقتصاديات الطلب Demand Economics الكينزية.

واعتبرت النظرية الجديدة (النيوليبرالية) أن المشكلة في الدول الصناعية مردها إلى أن القدرة الإنتاجية لهذه الدول غير مستعملة استعمالاً كاملاً بسبب ضمور دور القطاع الخاص وطغيان القطاع العام الذي بات يشكل عائقًا كبيرًا أمام تطور القطاع الخاص ونموه. لذا فإن العلاج المطلوب، وفقًا للنظرية النيوليبرالية، لمشكلة الإنكماش التضخمي تكمن في تخفيض الحجم الاقتصادي للقطاع العام (أي نسبة القطاع العام إلى مجموع الإقتصاد) وتخفيف حدة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحريره من القيود في عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والإستهلاك.

وفي ظل العولمة والنيوليبرالية الملازمة لها وما رافقهما من تحرير لأسواق المال والسلع تراجعت سياسات التنمية وأصبحت المنتجات الغذائية للبلدان النامية أكثر تعرضًا للمنافسة إن في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

ب- توقف المعونات الأجنبية

ترجع البدايات الفعلية لاهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية في مجال التنمية الزراعية إلى العام 1943 مع إنشاء منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

وخلال العقود الخمسة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية واتفاقات التعاون الثنائية بين الدول استهدفت مساعدة الدول النامية على حل مشاكلها الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي فيها.

تركز التعاون الدولي، والإقليمي والثنائي في أربعة مجالات رئيسة: التمويل، التعاون الفني، التعاون في البحث وتوليد التكنولوجيا ونقلها، والتدريب. ولقد أدَّت المعونات الأجنبية خصوصًا في فترة احتدام الصراع

الدولي بين المعسكرين الغربي والشيوعي دورًا ملحوظًا في إنجازات التنمية التي تحققت في الدول النامية. إنما ما يؤسف له أن معظم هذه المعونات قد توقف مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية.

ج- تغيُّر في دور المنظمات الدولية

مع انطلاقة العولمة حدث تبدل أساس في دور المنظمات والمؤسسات الدولية ووظائفها. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير اللذان اضطلعا بدور مقبول في دعم سياسات التنمية في البلدان النامية منذ نشأتهما العام 1944 وحتى عقد السبعينيات من القرن العشرين أخذا بعد ذلك التاريخ بالترويج لسياسة الخصخصة وإعادة هيكلة الإقتصادات التي كان للقطاع العام فيها دورٌ أساسيٌ في الاقتصاد.

وكانت اتفاقية غات GATT التي تضمَّنت أحكامًا خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية قد مكّنت الدول الموقعة على الاتفاقية من تخفيض رسوم التعرفة الجمركية، بصفة خاصة، على المنتجات المصنّعة من متوسط تجاوز 40% إلى نحو 5% في مطلع التسعينيات. إلاّ أن اتفاقية الغات قد استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكام تخفيض رسوم التعرفة الجمركية طول فترة وجودها[28].

إلاّ أنه حين تم استبدال اتفاقية الغات بالمنظمة العالمية للتجارة WTO 1995 فقد تم شمول الزراعة بأحكام القرارات الآيلة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية.

وبمعنى آخر فإن المنتجات الزراعية في زمن العولمة وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة WTO وفي عصر النيوليبرالية التي نشأت ملازمة للعولمة (1979) لم تعد تحظى بأي شكل من أشكال الحماية القانونية بل

أصبحت تخضع شأنها شأن المنتجات الصناعية وغيرها لقوانين تحرير الأسواق وتحريم إقامة الحواجز والعقبات في وجه انتقال السلع والخدمات والرساميل التي فرضتها العولمة.

28- المرجع السابق، ص 19.

د- إحجام الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية:
خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (عقدا الاستقلال والتنمية) تردد معظم البلدان النامية في طلب القروض أو الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ارتفاع معدلات النمو نسبيًا في هذه البلدان ونتيجة الخوف من الوقوع مجدَّدًا في قبضة الاستعمار الأجنبي على الرغم من العروض السخية التي قدمتها البلدان الصناعية المتقدمة في هذا المجال.
وبسبب تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم ازداد طلب البلدان النامية للحصول على القروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلاّ أن الدول المانحة لم تعد سخيَّة في عرضها للقروض المصدرة والرساميل الموجهة إلى الدول النامية للأسباب الآتية:

- إنتهاء الصراع الدولي بين الجبارين.
- تفضيل الإستثمار الأجنبي المباشر على التوجُّه نحو بلدان صناعية أخرى وليس نحو البلدان النامية حين أصبح أكثر من 75% من حركة الرساميل تتمُّ في ما بين الدول الصناعية.
- إحجام الرساميل الأجنبية المباشرة المتجهة نحو البلدان النامية عن التوظيف في الأصول الثابتة وخصوصًا في الأرض وتوجهها نحو قطاع الخدمات وبخاصة في البلدان التي تمتلك بنية معرفية مهمة (مثال بلدان: شرق آسيا وجنوب شرقها).

هـ - التحرير اللامتكافئ للتجارة الخارجية
يمثل التحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية أحد الأسباب المهمة التي جعلت الدول الصناعية تستأثر بحصة الأسد من منافع العولمة. فالبلدان النامية تتحمَّل أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر انفتاحًا، بينما تستبعدها السياسات الحمائية لدول الشمال من فرص دخول أسواقها، ومما لا شك فيه أنه كان للمؤسسات والهيئات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي

دور في هذا المضمار حيث كان يضغط على الدول النامية لتحرير أسواقها التجارية والمالية خصوصًا حين كانت ترغب في الحصول على قروض من الصندوق المذكور.

ومن الملاحظ أن تحرير أسواق المال الذي فرضته العولمة هو سبب الأزمات المالية التي أصابت في الفترة الواقعة بين العامين 1997 و2001 اقتصاديات كل من تايلاند واندونيسيا وماليزيا وكوريا وروسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين على سبيل المثال لا الحصر.

من ناحية أخرى ترك تحرير أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية آثارًا سلبية على الجهود التنموية في غالبية هذه الدول.

وما زاد من مأساة الدول النامية أن الدول الصناعية الكبرى ما تزال بالرغم من مرور ما يزيد على العشرين عامًا على عمر مشروع العولمة، تقفل أبوابها أمام المنتجات الزراعية والسلع النسيجية القادمة من دول الجنوب، وذلك إما من خلال فرضها حصصًا جائرة على صادرات الجنوب أو من خلال فرضها رسومًا جمركية عالية على هذه الصادرات أو من خلال تطبيق قوانين مواصفات الجودة عليها. وبكلام آخر فالدول الصناعية المتقدمة التي تضغط يوميًا لفتح أسواق الدول النامية واستمرارها أمام منتجاتها المختلفة تفرض على منتجات السلع القادمة من دول الجنوب رسومًا جمركية تبلغ في المتوسط أضعاف الرسوم التي تستوفيها من تجارتها البينية.

وفي بعض الأحيان تم استخدام قضية الزراعة في البلدان النامية كورقة ضغط وأحيانًا مساومة بين الدول الصناعية الكبرى مثال الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأميركية على دول الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية التي أدخلت المصانع الأميركية المتخصصة تغييرات جذرية على جينات بذورها تعظيمًا لأرباح المزارعين بحجة أن عدم استجابة دول الاتحاد لهذا المطلب سيتسبَّب بتعزيز الفقر في دول القارة الأفريقية.

وبهذا فإن تحرير أسواق رساميل دول الشمال وصادراتها إلى دول الجنوب أوجد الآليات المتسبِّبة بإشاعة الفقر والجوع في الجنوب، ففي باكستان كمثال ارتفعت المديونية الخارجية في الفترة الواقعة ما بين العامين 1990 و2000 من 38.4% إلى حوالى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتضاعف فيها عدد الفقراء إذ ارتفع عددهم من 17 مليونًا إلى 34 مليونًا. وحال العديد من البلدان النامية ومنها الدول العربية لم تكن بأفضل حال من باكستان.
وفي الختام لقد حولت العولمة العالم بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فحسب بل في سوق العمل أيضًا.
وتشير تقديرات العديد من العلماء إلى أن 20% من السكان العاملين سيكفُّون في القرن الحادي والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، فما سيكون مصير الـ80% الباقين من السكان العاملين بمقاييس هذه الأيام؟ وماذا سيكون مصير مئات الملايين من العاملين في الدول النامية والمزارعين منهم بشكل خاص؟

و- دور تغير المناخ والمخاطر المناخية الجديدة

لقد كانت المخاطر المتعلقة بالمناخ منذ القدم سببًا رئيسًا للمعاناة الإنسانية والفقر وانعدام الفرص. ومن الواضح أن الخطر الناتج عن التهديد المناخي سيتفاقم في المستقبل، وتشهد على ذلك التغيُّرات المناخية التي حصلت في العقدين الأخيرين وما رافقهما من فياضانات وأعاصير وجفاف وهزات أرضية... وغير ذلك. ويؤكد العلماء أن الأخطار المستقبلية الناتجة عن تغير المناخ ستؤدي إلى كارثة حقيقية على صعيد التنمية البشرية خصوصًا في البلدان الأكثر فقرًا في العالم.
وبات من المؤكد أنه، خلافًا لما كان يحصل في الأزمنة القديمة، أصبح للبشر في الحقبة المعاصرة ونمط استهلاكهم للطاقة وما ينتج عن ذلك من زيادة في انبعات الكربون دور أساسي في تفاقم المخاطر الناتجة عن

التغيُّر المناخي. ففي العقود الأخيرة ارتفع عدد الذين تأثروا بالكوارث المناخية بشكل مستمر الأمر الذي عزّز القناعة بوجود ارتباطات قوية بين الإحترار العالمي وتغير المناخ.

فقد بلغ عدد الكوارث المناخية التي بلّغ عنها ما بين العامين 2000 و2004 ما معدله 326 كارثة مناخية في كل عام أثرت على 262 مليون شخص سنويًا. ويساوي هذا العدد ضعفي عدد الكوارث التي كان يُبلَّغ عنها في السنة في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين[29].

وإذا كانت الأمم الغنية لم تسلم من الكوارث المناخية مثال ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير في أوروبا العام 2003 والأعاصير الاستوائية التي ضربت اليابان العام 2004 وإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأميركية ودول البحر الكاريبي العام 2005، فإن ما تعرَّضت له الدول النامية في جنوب الكرة الأرضية كان أشد قسوة. فقد شرَّدت الرياح الموسمية والأمطار الغزيرة والأعاصير العامين 2006 و2007 عشرات الملايين من البشر في شرق آسيا وجنوبه. وهدَّد الجفاف حياة عشرات الملايين من البشر في القرن الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. كما أن بلدان أميركا الوسطى والجنوبية قد تعرَّضت لكوارث مناخية قاسية. ولقد هدَّدت الكوارث المناخية مجتمعات بأكملها، إلا أنه في حين يتمكن الأغنياء وفي هذه المجتمعات تحمُّل نتائج الصدمات المناخية عن طريق التأمين الخاص أو تصفية الأصول أو السحب من المدَّخرات، فلم يكن ثمة خيارات أمام الفقراء بديلاً عن خفض الاستهلاك والتغذية أو بيع الأصول المنتجة (الحيوانات مثلاً)[30] أو إخراج الأطفال من المدارس وهي خيارات

تحدُّ من القدرات الإنسانية وتعزز التفاوت بين الناس.

ومع زيادة سرعة تغيُّر المناخ يصطبغ الإنتاج الزراعي أقل ربحًا، وتنقص الموارد الغذائية وتنخفض أجور العاملين في الزراعة. ومن المؤكد أنه سيكون

29 – تقرير التنمية البشرية لعام 2007 – 2008، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص 65.
30 – تُهرع في بعض الأحيان جماعات كبيرة من الناس لبيع أصولها المنتجة في الوقت نفسه وهذا ما يؤدي إلى هبوط كبير في أسعارها (المؤلف من الباحث).

لهذا الانخفاض في مستويات الغذاء والصحة والتعليم نتائج مستقبلية تتمثل في انخفاض الإنتاجية والمداخيل وتراجع المدخرات والاستثمارات.
لا يمكن التنبؤ بمستقبل التغيرات المناخية، إلا أنه يمكن الوصول إلى بعض التخمينات والتطورات عن مناخ المستقبل. إذ أنه من المتوقع أن يستمر ولعقود عديدة بعض الكوارث التي شهدناها خلال العقدين الاخيرين.
وفي هذا المجال لقد توقّع الفريق الحكومي الدولي المعني بدراسة تغير المناخ استمرار الزيادة في هطول الأمطار على خطوط العرض العليا (أي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية) وانخفاضه على خطوط العرض الإستوائية. وهذا يعتبر استكمالاً لنمط الجفاف الحالي في بعض المناطق.
ويحتمل أن يكون الاحترار فوق المعدل العالمي في أنحاء جنوب الصحراء الكبرى كافة في أفريقيا وشرق وجنوب آسيا.
كما تشير توقعات الفريق الدولي المشار إليه أعلاه أنه سيكون لأنماط تغير المناخ نتائج مهمة بالنسبة إلى توافر المياه خلال العقود القادمة. فهناك احتمال كبير أن يستمر تراجع الغطاء الجليدي في القطبين وفي هملايا والجبال الاستوائية في افريقيا وأميركا الجنوبية. وسيؤدي ذلك بالإضافة إلى التغيرات في أنماط مجاري الأمطار وارتفاع درجات التبخر إلى انقطاع جريان انهار عديدة ما يؤثر سلبًا على حوالى 40% من سكان العالم[31].
كما ستؤدي ظاهرة الاحترار العالمي إلى اختفاء مساحات واسعة من الأراضي الساحلية في العديد من الدول وهذا ما سيؤدي إلى نقص الغذاء وسوء التغذية وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

أخيراً يؤكد بعض التقديرات العالمية أن تغير المناخ سيؤدي إلى خفض معدلات انتاج الزراعة في الدول النامية، بينما على النقيض من ذلك يمكن أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى ارتفاع الإنتاج في الدول المتقدمة (دول الشمال). وإذا حدث ذلك سيصبح الدول النامية أكثر اعتمادًا على الواردات الزراعية

[31] تقرير التنمية البشرية لعام 2007 – 2008، ص 85، 86.

من الدول المتقدمة.

سادسًا: تأثير بعض أدوات العولمة على الأمن الغذائي للدول النامية
للعولمة مئات الأدوات التي روّجت لها وحاولت تصويرها بأفضل الصور، وفي طليعتها مؤسسات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية والعديد من مؤسسات الأمم المتحدة. كما يتجنَّد في خدمة العولمة أنظمة سياسية وحكومات وسياسيون من مختلف الأحجام والعيارات بالإضافة إلى مئات المؤسسات المالية والإعلامية وما يزيد عن 500 قمر صناعي تدور حول مدار كوكبنا الأرضي. سوف نلقي الضوء في هذه النقطة على اثنتين من أدوات العولمة (الإعلام والشركات المتعديَّة الجنسية) اللتين تعملان في خدمة العولمة في التأثير على الأمن الغذائي للدول النامية.

أ- دور الإعلام:
لقد وحَّدت العولمة – وهي توحد أسواق التجارة والاستثمار والمال – الأسواق الاستهلاكية. وهذا ينطوي على عمليتين: إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية، فالتحرير الاقتصادي فتح أسواقًا للسلع الاستهلاكية – بدءًا من الكتب إلى الأغذية إلى الثلاجات إلى أجهزة التلفزيون والهاتف النقال، وغير ذلك، وقد أتاح رفع القيود عن الواردات وخفض التعريفات الجمركية مجموعة أوسع بكثير من السلع ذات النوعية الأفضل قدرات تنافسية أكبر.

ولتوحد السوق الاستهلاكية عالمياً بعدٌ اجتماعي أيضًا، فمع انهيار الحدود الوطنية في التجارة والاتصالات والسفر، يصبح البشر في أنحاء العالم شتى جزءًا من سوق استهلاكية عالمية موحدة تضم المنتجات نفسها والدعاية التجارية نفسها. ويتقاسم المستهلكون فيها معايير الاستهلاك نفسها

ويستهلكون من مجموعة الملابس نفسها ومجموعة المنتجات الخاصة بقضاء العطلات نفسها والموسيقى نفسها... وغير ذلك. كما أصبح بإمكان المستهلكين مشاهدة برامج التسوق على شبكة التلفزيون والقيام بعملية التسوق بواسطة الهاتف مستخدمين بطاقات الائتمان الخاصة بذلك.

فلقد أخذ البث الإعلامي الشامل لكل أرجاء المعمورة يؤدي مفعوله. فحيث ما يصل البث الإعلامي وحيثما يعرض السواح مستوى الرفاهية المحققة في البلدان الصناعية تشخص أنظار الشباب باتجاه الماركة التي تعرضها وسائل الإعلام، والماركات تمثل بدورها رزمةً من القيم والمفاهيم.

وتشهد أسواق البلدان النامية انتشارًا غير عادي للماركات العالمية من منتجات الشركات المتعدية الجنسية ومنتجاتها الاستهلاكية التي تحمل أسماء ماركات شهيرة مثل ماكدونالدز، الـKFC، وغيرها، (فقد وسَّعت مطاعم ماكدونالدز مبيعاتها على نطاق العالم بمقدار 19 مليار دولار في الفترة ما بين العامين 1986– 1996 كمثال) كما أن الدعاية التجارية تتوسَّع بسرعة في كل مكان مروِّجة لمنتجات استهلاكية من أغذية وسجائر ومشروبات... وغير ذلك.

وتسعى هذه الشركة إلى جذب طبقات المجتمع كلها وليس الطبقة الوسطى فحسب عبر لفت أنظار الجمهور من خلال صور الدعايات الضخمة واختيار المراكز الاستراتيجية للمحلات وغير ذلك.

ولقد جلب عقد التسعينيات من القرن العشرين الذي اتسم بتصاعد العولمة وتوحيد السوق الاستهلاكية العالمية تغييرات سريعة في أنماط الاستهلاك، فقد تزايدت ظاهرة تناول الطعام خارج البيت مع انتشار سلاسل الوجبات السريعة في العديد من الدول. وتغيَّرت عادات الطعام لدى الجمهور، وانتشرت ثقافة طعام جديدة على نسق الخدمة الذاتية وحمل الطعام بالأيدي والتهام السندويشات وقوفًا في الشارع وكأن ذلك يعني استيراد ثقافة أكل جديدة وفقًا للقيم الاستهلاكية الغربية.

وتكفي الإشارة هنا إلى أنه في سنتياغو عاصمة التشيلي نحو 60 مطعمًا

صينيًا و32 مطعمًا للماكدونالدز يرتادها أناس من مختلف الطبقات الاجتماعية على الرغم من أن الأوضاع المالية لبعضهم لا تحتمل ذلك. والعام 1998 سجَّلت فروع ماكدونالدز في اليابان مبيعات إجمالية بلغت 1696مليونًا ين في يوم واحد (35 محلاً)، وبلغ عدد السندويشات المباعة خلال السنة 674 مليونًا[32].

في الختام قد لا يكون تأثير الإعلام مباشرًا على الأمن الغذائي للبلدان النامية، إلا أن الدور الذي مارسه الإعلام في تسويق منتجات غذائية وغير غذائية مصدرها البلدان الصناعية، وفي تشجيع زراعات تجارية تصديرية مرتبطة بالسوق العالمي، أدَّى إلى تهميش الزراعات المحلية التي كانت لقرون من الزمن هي في أساس النظام الغذائي للبلدان النامية والى استنزاف مدّخرات هذه المجتمعات والدول من العملات الصعبة.

ب- دور الشركات المتعدية الجنسية

الشركات المتعدية الجنسية هي واحدة من صانعي العولمة وإحدى أدواتها في آ ن واحد. فلقد جعلت هذه الشركات الاقتصاد العالمي يقوم على سوق عالمية واحدة. والإنتاج في هذه السوق موجَّه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس الاستهلاك المحلي. لذا فالسوق العالمية هي التي تحدِّد على المدى البعيد الحجم الإنتاجي ونمطه وأيضًا مواقع تصنيعه.

وقد ظهر في هذا المجال دور متميّز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة (شركات متعدية الجنسية) التي تتحكَّم في تكنولوجيا مختلف الصناعات

وتسيطر على الفروع الإنتاجية الأكثر تقدمًا في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وتزايدت في السنوات الأخيرة قوة الشركات المتعدية الجنسية وسطوتها الى حد أن نفوذها بات يفوق نفوذ الحكومات والدول، ويظهر الجدول الرقم (3)

92- بيتزال بيرغر وهاموبل بي هنتنغون، عولمات كثيرة، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية 2004، ص410.

قوة بعض الدول والشركات العام 1994.

جدول رقم (3)
قوة بعض الدول والشركات بمليارات الدولارات 1994

اسم الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	اسم الشركة	إجمالي المبيعات
تركيا	149.8	جنرال موتورز	168.8
جنوب افريقيا	123.3	فورد	137.1
فنزويلا	59	تويوتا	111.1
باكستان	57	شل	109.8
مصر	43.9	بي بي أم	72
نيجيريا	30.4	نستلة	47.8
مجموعة الدول الأقل نمواً في العالم	56.5	سوني	47.6

وتتزايد باستمرار سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الأسواق العالمية، فقد قدرت قيمة مبيعات فروعها الأجنبية بمبلغ 9.5 تريليون دولار العام 1997.(33)

وتعتبر الشركات المتعدية الجنسية العامل الرئيس لتهميش الدول في القرن العشرين. وقد تجلّى دورها في هذا المضمار بالضغوط التي مارستها

إما مباشرة أو من خلال المؤسسات والهيئات الدولية لوقف الإعانات الحكومية للقطاعات الاقتصادية في البلدان النامية وخصخصة بعض المؤسسات العامة وتحرير الأسواق المالية والتجارية، وقد أدى ذلك إلى انتشار اللامساواة في توزيع الدخل داخل البلدان النامية وانخفاض

(33) تقرير التنمية البشرية العام 1999 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مستوى الاستهلاك لدى أكثر من نصف سكان هذه البلدان، وفرض أنماط استهلاكية وفق أنظمة القيم والمفاهيم الغربية. فباتت الشركات المتعدية الجنسية تحل محل الأوطان، وبات الشبان في البلدان النامية يتطلَّعون للانتماء إلى هذه الشركات أكثر من أي انتماء آخر.

تمتلك الشركات المتعدية الجنسية حقول نفط ومصانع ومؤسسات إعلامية وجامعات بالإضافة إلى امتلاكها خيرة الأراضي الزراعية في مختلف القارات والبلدان، ومراكز أبحاث زراعية وشركات أسمدة وأدوية ومراكز لتسويق المنتجات وتصنيعها. وهي بذلك تتحكَّم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والمخرجات الزراعية من سلع ومنتجات مختلفة في آن واحد.

كما تمارس هذه الشركات على الزراعة وإنتاج الغذاء في البلدان النامية تأثيرًا غير مباشر أيضًا. فهي من خلال دعمها لتغلغل الرساميل الأجنبية دفعت باتجاه استبدال العديد من المنتجات الغذائية التي يحتاجها السوق المحلي بمنتجات وسلع تجارية تنتج للسوق العالمي. ففي تجربة أندونيسيا مثلاً أجبرت الشركات المتعدية الجنسية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الحكومة على تطبيق برامج تقشف في غاية التطرف بدءًا بإلغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية الضرورية وانتهاءً برفع معدلات الفائدة إلى مستويات تجهض كل نمو اقتصادي في البلد.

وإذا أضيفت سياسة هذه الشركات إلى سياسة الإعانات التي تفرضها البلدان الغنية لمزارعيها فإن ذلك يؤدي إلى عزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية وتعرض الإنتاج المحلي إلى خطر الإغراق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة ما يقلِّل الحوافز لإنتاج الغذاء وهذا ما يقلِّل الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش. ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا ما خفضت البلدان الصناعية من الإعانات وتدابير الحماية المتعلقة بالزراعة بنسبة 30% لا غير فإن ذلك سيحقق ربحًا إضافيًا للبلدان النامية قدره 45 مليار دولار سنويًا.

وإذا كانت واردات الأغذية الرخيصة تؤدي إلى تحقيق مزايا إيجابية في

ما يتعلَّق بالدخل في الأجل القصير بالنسبة إلى البلدان الفقيرة التي تعاني نقص الأغذية إلاّ أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني نقص الأغذية (88 دولة) ليست في وضع يتيح لها مواصلة استيراد الأغذية. كما أن شراء واردات الأغذية قد لا يشكل الاستخدام الأفضل لمواردها الشحيحة من النقد الأجنبي. فهذه البلدان (الـ88) تنفق نصف عائداتها من النقد الأجنبي على واردات الأغذية.

خاتمة

تغيَّر مفهوم الأمن الغذائي عدة مرات خلال العقود الستة الأخيرة. ففي عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ساد مفهوم الأمن الغذائي الذاتي دونما حاجة الى آخرين. ثم تطوَّر هذا المفهوم الى الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين واستمر في تطوره وصولاً الى مفهوم الأمن الغذائي المستدام الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة.

إلا أن استراتيجيات التنمية المستقلة التي سلكها معظم الدول النامية قد تعثَّرت في عقد السبعينيات من القرن العشرين بفعل الأزمات الاقتصادية العديدة التي حدثت في تلك الفترة ونتيجة درجة التخلف التقني الذي وجدت هذه البلدان نفسها فيه في زمن ثورتي المعلوماتية والاتصالات.

ولقد أدَّى بعض العوامل التقليدية والمحلية (التزايد السكاني وزيادة التحضر، تدهور الموارد وانهاك البيئة) دورًا أساسيًا في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية في عصر العولمة. غير أن هناك عوامل أخرى خارجية ساهمت في تفاقم هذا الاختلال أبرزها السياسات الزراعية التي اعتمدتها الدول الصناعية بالاضافة الى بعض العوامل الناتجة عن العولمة (إنكفاء الفكر الاقتصادي التدخلي وسياسات التنمية، توقف المعونات الأجنبية، تغير دور المنظمات الدولية ووظيفتها، التحرير اللامتكافئ للتجارة الخارجية، تغير مقاصد الاستثمار الأجنبي والمخاطر المناخية الجديدة الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض.)

كما اضطلع بعض أدوات العولمة (الإعلام والشركات المتعدية الجنسية) بدور أساسي في هذا الاختلال.

لقد لاحظنا أن البلدان النامية كمجموعة حقَّقت زيادات مهمة في الإنتاج الزراعي الكلي والإنتاج الكلي للغذاء في العقود الثلاثة الأخيرة وإن بمعدلات أقل نسبيًا من تلك التي تحقَّقت في العقود الثلاثة التي سبقتها. كما أن نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي قد ازداد في البلدان النامية في العقود الثلاثة الأخيرة إنما بمعدلات متواضعة بسبب استمرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية حيث أن البلدان النامية تستأثر بمعظم زيادة السكان التي تتحقق في العالم.

إنما من الواضح أن هناك تفاوتات مهمة بين البلدان النامية نفسها حيث حققت بلدان شرق وجنوب آسيا معدلات عالية في معدلات النمو الاقتصادي وفي حجم الانتاج الغذائي ومعدل نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي وهذا ما دفع المعدلات العامة للبلدان النامية في إنتاج الغذاء واستهلاكه صعودًا. أما بقية البلدان النامية فبعضها شهد مراوحة في إنتاج الغذاء واستهلاكه فيما عرف البعض الآخر تراجعًا سريعًا في هذين الميدانين.

كما كشفت الوقائع عن وجود تباينات مهمة داخل كل بلد نام تقريبًا، ففي الصين مثلاً التي تقود التطور الاقتصادي في الاقتصاداتً الناشئة أحدثت العولمة تفاوتات كبيرة جدًا في مستوى معيشة السكان وفقًا للأقاليم وبين من يملكون ومن لا يملكون. أما في الهند التي هي القطب الثاني في الاقتصادات الناشئة والتي حققت معدلات عالية في النمو الاقتصادي وحجم الانتاج الكلي للغذاء فقد أوجدت العولمة فرصًا جيدة للبعض ومشاكل وصعوبات لآخرين. فقد أقدم ثلاثة وعشرون مزارع قطن في ولاية كارناتاكا الشمالية في الهند كانوا مثقلين بالديون للمرابين المحليين على الانتحار بين كانون الأول/ديسمبر 1997 وأيار/مايو 1998 للخروج من المآزق بطريقة مشرفة آملين أن تعمد الحكومة الى تسديد ديونهم للمرابين الأمر الذي يحول دون تحول أولادهم الى عمال ملزمين

(أشباه أرقاء بموجب العقود)[34].

وكان هؤلاء قد تحوَّلوا عن زراعة الأرز أو الخضار وتوجهوا الى بعض الزراعات المعدة للتصدير (زراعة الورود وغير ذلك) إلا أن افتقارهم إلى الخبرة والاختصاص وتأخر الأمطار الموسمية أدى الى الخراب الكلي لمحاصيلهم.

يجدر بالاشارة أن التقدم الذي حصل في الهند على صعيد تحسن إنتاج الغذاء وتقليل معدلات الفقر في العقود الثلاثة الأخيرة لم يتحوَّل الى تطور متسارع في تقليل سوء التغذية. فلقد بقي نصف الأطفال الريفيين في الهند أقل من الوزن المطلوب بالنسبة الى عمرهم العام 2008 وهي النسبة نفسها للعام 1992 تقريبًا[35].

ومن المجدي أن تشير أيضًا الى أن النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند المترافق مع ازدياد كبير في حجم الغذاء أدى الى تراجع خطير في معدلات المياه الجارية ومخزون المياه الجوفية مع وصول معدل الاستخراج الحالي للمياه الى140% و150% من الامدادات المائية المتجددة.

وفي الختام هل ستظل أزمة الغذاء أزمة توزيع واستهلاك أكثر مما هي أزمة انتاج؟

وهل ستستمر الثورة العلمية في إبقاء أفكار مالتوس في دائرة التأجيل؟ إنه لأمر مشكوك به في ظل الزيادة الكبيرة الحاصلة في أعداد السكان والاستنزاف الكبير للموارد والتدمير الخطير للنظام البيئي والتوسع غير الصحي في الاستهلاك.

34– بيتر آل بيرغر – ساموبل بي هنتنغتون. **عولمات كثيرة**، ص: 171 – 172 – تعريب د. فاضل جتكر – مكتبة العبيكان – المملكة العربية السعودية – 1424 هـ – 2004 م

35– تقرير التنمية البشرية 2007– 2008 مصدر سابق ص: 21

بيضاء

الاقتصاد العربي والأزمة المالية العالمية
مديات التشابك والتداعيات

د. محمد مراد *

الأزمة الرأسمالية الراهنة: طبيعة ومديات

ما زالت المضاعفات السلبية المتولدة عن الأزمة العالمية التي ضربت القطاعات المالية في غير بلد من العالم، لا سيما في بلدان رأسمالية المركز في الولايات المتحدة الأميركية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، محل تفسير وتوصيفات لم تنقطع من قبل المحلِّلين والخبراء المختصِّين في شؤون الاقتصاد والمال، وفي قضايا السياسة والعلاقات الدولية أيضًا.

وإذا كانت عوارض الأزمة الراهنة قد برزت على شكل اختلالات حادة في أسواق المال ومؤشرات الهبوط الانحداري للبورصات وأسعار الأسهم، فإنَّ مثل هذه العوارض ليست سوى فقاعات طافية على سطح الأزمة، في حين أن الأزمة الحقيقية التي هي أكثر عمقًا تكمن في طبيعة الاقتصاد الرأسمالي الذي عرف خلال العقدين الماضيين تطورات كمية ونوعية نقلته من حالة المراكمة تحت السيطرة إلى حالة من النيولبرالية في عصر العولمة[1]، والتي بات معها رأس المال متفلتًا في حركة

* باحث وأستاذ جامعي

1 – أبرز الأبعاد التي أخذتها عملية العولمة المالية في عصرنا الراهن هي:
– النمو الفلكي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.
– الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود.
– الزيادة الهائلة في نمو التعاملات في أسواق العملات العالمية مقابل نمو التجارة الدولية.
– مركزية مؤشر "نازداك" بين أسواق البورصات العالمية، ونازداك مؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الأميركية.
– تنامي التعاملات في المشتقات وهي عبارة عن أصول مالية وعينية، تبنى على أساسها عقود من دون وجود حقيقي لهذه الأصول.
لمزيد من التفاصيل راجع: جودة عبد الخالق: "**الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات**"، السياسة الدولية، العدد 175، كانون الثاني/يناير 2009، ص 120 – 122.

متسارعة متجاوزة قيود الضبط والمراقبة.
إنَّ التاريخ الرأسمالي لم يخلُ يومًا من الأزمات، فالرأسمالية كنظام اقتصادي كانت دائمًا محكومة لقانون يقوم على ثنائية التطور–الأزمة في وقت واحد، بمعنى آخر أنّ التطور كان يحصل على قاعدة أزمة في العمق، وأن التلازم بين التطور والأزمة بات ظاهرة رافقت مسار الرأسمالية في تاريخها الحديث والمعاصر.
ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية قد سجَّلت سبقًا رأسماليًا على سواها من الرأسماليات الأخرى منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، فقد كان من الطبيعي أن تواجه الأزمات الأكثر كلفةً، ليس على مستوى موقعها المركزي في النظام الرأسمالي العالمي وحسب، وإنما أيضًا على مستوى الهرم الكلي لهذا النظام أي بدءًا من رأسه الأعلى الأميركي وصولاً إلى قاعدته العريضة في البلدان النامية المتوسطة والمتدنية النمو شأن العديد من بلدان العالم الثالث ومنها الأقطار العربية بمجموعتيها النفطية وغير النفطية.
الأزمة الراهنة التي عصفت بالمالية الأميركية لم تأتِ من فراغ، بل كانت وما تزال، حصيلة تفاعل مع الوضع الاقتصادي الأميركي، الذي راح يشهد استنزافات حادة بسبب ارتفاع فاتورة التكلفة الاحتلالية لكل من أفغانستان (2001) والعراق (2003). أبرز مظاهر التأزم الاقتصادي الأميركي كانت الآتية[2]:
1– العجز التجاري الذي سجَّل 758 مليارًا العام 2006، والذي يعود سببه الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي، بخاصة السلعي، على تلبية الاستهلاك المحلي.

2– عطا السيد الشعراوي، "**الأزمة في الولايات المتحدة**"، السياسة الدولية، العدد 175، كانون الثاني/يناير 2009، ص 126 – 127،
أنظر أيضًا: غازي الصوراني: "**الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي**"، دراسة مقدَّمة إلى ندوة "معهد دراسات التنمية المعقودة في فندق جراند بلاس" بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2008، ص 3 – 11،
أنظر الدراسة على شبكة الإنترنت: http://www.PFLP.PS

2– ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار العام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار العام 2003، وإلى 8.9 تريليون دولار العام 2007، وأصبحت هذه الديون العامة تشكّل أكثر من 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تحوَّلت الولايات المتحدة من دولة دائنة لغير دولة في العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة تنوء تحت عبء ثقيل من المديونية العامة خلال العقد الأول من القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين).
3– العجز في الميزانية الأميركية الذي وصل في أيلول/سبتمبر 2008 إلى 410 مليارات دولار، أي ما يوازي 2.9% من إجمالي الناتج المحلي؛ الأمر الذي سيكون له تأثيرات سلبية مباشرة على برامج الإنفاق ومشاريع التنمية.
4– التضخم تجاوز 4%.
5– البطالة شكّلت 5% من إجمالي القوة العاملة الأميركية، وهي ما زالت في ازدياد مطَّرد تدل عليه كل يوم ظاهرة التسريح بمئات الآلاف للموظفين الذين فقدوا فرص العمل في القطاعين العام والخاص.
6– إفلاس عدة بنوك ومؤسسات مصرفية.
7– تدهور البورصات وأسعار الأسهم والسندات.
8– إفلاس شركات التأمين والرهن العقاري، وتراجع مبيعات العديد من الشركات الإنتاجية، لا سيما في القطاع الصناعي (شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات).

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تحوَّلت، مع التفجُّر الحدّي للأزمة المالية في أيلول/سبتمبر 2008، إلى قلب الموجة بالنسبة إلى هذه الأزمة، إلا أنَّ مديات الانهيار والاضطراب الماليين أصابت وما تزال غير سوق مالية في العالم. فقد أكَّد العديد من خبراء المال والاقتصاد والباحثين الأكاديميين أن الأزمة الراهنة هي الأعنف في تاريخ الرأسمالية، وأنَّ أسبابها بنيوية تكمن في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي تشير، ليس فحسب إلى اختلالات وظائف هذا النظام، وإنما إلى بداية السقوط لعصر "الرأسمالية المالية" التي ارتكزت في مراكماتها الربحية الخيالية إلى اقتصاد السوق

المفتوح متخطِّية، في ذلك، دور الدولة السيادية في التدخل والمراقبة، كما وأنها آثرت الاستسلام إلى الليبرالية الجديدة (النيوبرالية)، باعتبارها الأكثر قدرة على تعزيز أحادية العولمة الأميركية وسيطرتها على مقدرات العالم.

الاقتصاد العربي أمام تداعيات الأزمة

لمَّا كان الاقتصاد العالمي عبارة عن شبكة ترابطات بين سائر الدول، إذ لا يوجد اقتصاد مغلق في دائرة الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتجاورة إقليميًا أو المتعاهدة اقتصاديًا، فقد كان من الطبيعي، في ظل هذه الكلية للاقتصاد العالمي، أن تتسع مديات الأزمة لتشمل سائر دول العالم ومنها الدول العربية.

في محاولة منها لتعيين طبيعة التداعيات وحجمها والتي يمكن أن تتركها الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العربي، تتوقَّف هذه الدراسة عند محاور أربعة أساسية:

1- واقع الاقتصاد العربي الراهن.

2- مديات التشابك بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي.

3- نوعية التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية وحجمها على مجمل الأنشطة الاقتصادية العربية.

4- شروط الاستجابة العربية لاستيعاب تداعيات الأزمة ومواجهة تحديات المستقبل.

أولاً: واقع الاقتصاد العربي الراهن

يمكن التمييز عربيًا بين مجموعتين اقتصاديتين: مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

الأولى: مجموعة الدول النفطية: وتضمُّ هذه المجموعة، بشكل أساسي، تسع دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عُمان، البحرين)،

إضافة إلى العراق وليبيا والجزائر. فالعراق، بعد احتلاله من أميركا في نيسان/أبريل 2003، بات في مرحلة ما قبل الدولة بسبب التدمير الذي لحق بمؤسساته الاقتصادية وهياكله الإنتاجية[3]، وبسبب معاناته مديونية عالية قُدرت حتى آب/أغسطس 2008، بنحو 80 مليار دولار[4].

وبشأن ليبيا، وعلى الرغم من سيادة نمط الاقتصاد النفطي فيها[5]، إلا أنها تمثِّل حالة انسحاب من الاقتصاد العربي وتتجه أكثر فأكثر إلى أن تكون جزءًا من الفضاء الاقتصادي الأفريقي.

أما الجزائر فهي على الرغم من كونها دولة نفطية إذ احتلت العام 2007 المرتبة السادسة عربيًا على صعيد الإنتاج اليومي (حوالى 1.4 مليون برميل)، والمرتبة الأولى على صعيد إنتاج الغاز (أكثر من 88 مليار متر مكعب للعام 2006)، إلا أنها في سياستها الاقتصادية اعتمدت الجمع بين نمط الاقتصاد النفطي ونمط التنوع الاقتصادي الذي يسعى إلى تطوير قطاعات إنتاج بديلة، لا سيما أن الاحتياطي الجزائري من النفط المقدر للعام 2007 لا يتجاوز كثيرًا 12 مليار برميل أي أن عمر النفط الجزائري لن يطول أكثر من 23 سنة[6].

دول مجلس التعاونِ الخليجي: وهي دول تتمتَّع بأهمية اقتصادية استراتيجية حيث تمثِّل مركز الثقل النفطي العالمي، فالعام 2007 بلغ إنتاجها اليومي أكثر من 15.6 مليون برميل من مجموع 86 مليون برميل على المستوى العالمي أي بنسبة فاقت 18% زيادة على امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم إذ قدر حتى نهاية العام 2007 بنحو 484.3 مليار

3- قدرت دراسة حكومية عراقية تكلفة إعادة إعمار العراق حتى العام 2010 بنحو 187 مليار دولار تصل مساهمة العراق التمويلية فيها إلى 4%2 فقط والباقي أي 58% عبر القروض والمنح من الخارج. أنظر صحيفة "الحياة" البيروتية، 19/11/2007.

4- قُدرت الديون على العراق حتى آب/أغسطس 2008، بنحو 80 مليار دولار يعود معظمها إلى السعودية والكويت. أنظر: "بحوث اقتصادية" السنة الخامسة عشرة، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2008، ص 287.

5- العام 2007 بلغ إنتاج ليبيا من النفط الخام 1.661 مليون برميل يوميًا وهي تأتي في المرتبة الخامسة عربيًا بعد المملكة العربية السعودية (الأولى)، والكويت (الثانية)، والإمارات العربية المتحدة (الثالثة)، والعراق (الرابعة).

أما على صعيد الاحتياطي المؤكد من النفط فقد بلغ المخزون الليبي بنحو 41.46 مليار برميل، وبذلك تحتل ليبيا المرتبة الخامسة أيضًا على هذا الصعيد بعد كل من السعودية (الأولى) والعراق (الثانية)، والكويت (الثالثة) والإمارات (الرابعة).

أنظر: المستقبل العربي، السنة الحادية والثلاثون، العدد359، كانون الثاني/يناير 2009، ص 245 و248.

6- انظر: الطاقة في الوطن العربي والمستقبل القريب، العدد359، كانون الثاني/يناير 2009، ص 244 و250.

برميل أي ما يعادل قرابة 37% من احتياطي العالم[7].

أبرز سمات الاقتصاد الخليجي هي الآتية:

1- مركزية النفط في البنيان الاقتصادي العام

سجلت عوائد الصادرات النفطية قرابة 114 مليار دولار أي بنسبة تجاوزت 33% من إجمالي الناتج المحلي البالغ حوالى 341 مليار دولار للعام 2003[8] والعام 2007 ارتفعت العوائد النفطية الخليجية إلى 364 مليار دولار[9] بسبب الطفرة السعرية التي شهدتها السوق النفطية بعد العام 2003، حيث سجَّل السعر الفوري لسلة خامات أوبك 36 دولارًا العام 2004، 69 دولارًا العام 2007[10] ووصل إلى أكثر من 140 دولارًا في أيار/مايو 2008.

هذا، وتكمن المساهمة النسبية العالية للعائد النفطي الخليجي إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال الارتباط الوثيق للقسم الأعظم من الصادرات الخليجية بالنفط ومشتقاته. فالعام 2005 سجَّلت المساهمات النفطية ما نسبته 92.7% من ناتج الصناعة الاستخراجية، كما أن الصناعة التحويلية في الخليج تعتمد بشكل أساسي على صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك بأكبر نسبة[11]. أما مساهمات قطاع الزراعة في الناتج المحلي لدول مجلس التعاون فهي متدنية للغاية إذ تصل إلى 1.3% في قطر، و0.5% في الكويت، و0.6% في البحرين، و2% في عُمان، و2.3% في الإمارات و4.5% في السعودية[12].

7- المستقبل العربي، العدد نفسه، ص 244 – 249.

8- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2004)، جداول متفرقة.

9- الملف الإحصائي، المستقبل العربي، العدد 359 كانون الثاني/يناير 2009، ص: 252 حاشية (4)

10- الملف الإحصائي، المستقبل العربي، العدد السابق، ص 251.

11- حسين عبد المطلب الأسرج: "**تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة**"، بحوث اقتصادية عربية، السنة السادسة عشرة، العدد 45، شتاء 2009، ص 59.

12- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي: "**العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي**"، بحوث اقتصادية عربية، السنة السادسة عشرة، العدد 44، شتاء 2009، ص 59.

ومرة أخرى يتعلَّق الأمر بالنفط: ارتفاع أسعاره من جهة، وزيادة الطلب العالمي عليه من جهة أخرى، فخلال عشر سنوات (1995-2005) سجلت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي معدلات النمو الآتية:

متوسطات النمو السنوي للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي (1995-2005) [13]

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
معدل النمو (بالمئة)	13	8	12	11	18	12

3– اقتصاد دخل فردي مرتفع

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد الذي تصدره الأمانة العامة في جامعة الدول العربية كدورية سنوية، إلى أن الناتج القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الدخل الحسابي للفرد في هذه الدول قد سجلا للعام 2006 الأرقام المبينة في الجدول الآتي[14]:

13– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2006، القاهرة، الجامعة، 2006، جداول متفرقة.

14– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، القاهرة، الأمانة العامة، 2006، الملحق الرقم (2/7)، ص 261.

World Development Report 2008: Agriculture for Development ,New York, Oxford University Press 2007, table .1, pp. 334-335; table 6, p. 344 and technical notes, pp. 345-346

الدولة	السكان (مليون نسمة) 2006	معدل النمو السنوي (%) 2000-2006	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج (بالدولار)	معدل نمو نصيب الفرد 2005-2006 (%)
الإمارات	4.6	%5.9	103.5	23950	%3.4
البحرين	0.7	1.6	10.3	14370	5.3
السعودية	24	2.3	289.2	12510	3.8
عمان	2	1.2	23	9070	2.2
قطر	0.8	5.2	28.4(*)	35625	1.4
الكويت	3	2.9	77.7	30630	5.3

(*) يعود للعام 2004، الملف الإحصائي، المستقبل العربي، العدد 335، كانون الثاني/يناير 2007، ص 172.

×

إن الأرقام الواردة في الجدول تشير إلى إرتفاعات قياسية في أحجام الناتج القومي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي، وهي ارتفاعات تنعكس مباشرة على معدلات الدخل الفردي الذي يفوق ليس نظيره العالمي فحسب، وإنما أيضًا الدخول الفردية في البلدان الصناعية المتقدمة نفسها.

4- استثمارات برؤوس أموال كبيرة

توفر البيانات الاستثمارية الخاصة بدول مجلس التعاون معطيات ذات دلالة عن أحجام رؤوس الأموال التي توظفها هذه الدول كاستثمارات حكومية وخصوصًا في أميركا وأوروبا وفي بلدان أجنبية وعربية أخرى.

في الكويت وصلت الكتلة المالية الموضوعة في الاستثمار في نهاية شهر آذار/مارس 2007 إلى 61.4 مليار دينار كويتي (213 مليار دولار) مسجِّلة بذلك أعلى مستوى لها في تاريخ الدولة. ومن المعلوم أن هذه الكتلة مستثمرة بشكل أساسي خارج الكويت عبر صندوقين تديرهما الحكومة وهما "صندوق احتياط الأجيال القادمة" الذي تبلغ موجوداته 174 مليار دولار، و"صندوق الاحتياط العام" بموجودات 39 مليار دولار[15].

وقد جاء في تقرير اقتصادي أعدَّه المصرف السعودي–البريطاني (سابا) أن حجم الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة يصل إلى نحو 420 مليار دولار حتى مطلع العام 2008[16].

ومن جهتها ذكرت وكالة "رويترز" أن هيئة الاستثمار القطرية التي تدير استثمارات حجمها 60 مليار دولار لم تلبث أن اشترت حصصًا في شركات خدمات مالية وتشييد في الولايات المتحدة وأوروبا[17].

وهناك تقديرات غربية لحجم الاستثمارات الخليجية تتفاوت بين 1058 و1478 مليار دولار للعام 2008، ومن المتوقَّع أن تشهد هذه الاستثمارات تصاعدًا في أحجامها المليارية لتصل، في خلال خمس سنوات قادمة، إلى ما بين 3 – 5 تريليونات من الدولارات[18]. هذا، مع العلم أن أغلب الأرصدة الاستثمارية مستثمر في الدول الغربية وخصوصًا في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يضعها أمام مخاطر متزايدة في ظل عجز الميزان التجاري الأميركي، وما يعنيه ذلك من حتمية تراجع قيمة الدولار تحت ضغط الأزمة المالية الراهنة، والاضطراب الحاصل في أسواق المال وأسعار الأسهم ومؤشرات السقوط المتزايد في البورصات.

5– اقتصاد جاذب للعمالة الوافدة

تعتبر دول الخليج العربية من أكثر دول العالم اعتمادًا على العمالة الوافدة من ثلاثة مصادر أساسية: البلدان العربية غير النفطية (مصر، تونس، لبنان، السودان، موريتانيا...)، والبلدان الآسيوية وبلدان التكنولوجيا المتقدمة في أميركا وأوروبا واليابان وسواها.

بحسب تقديرات العام 2006، شكلت العمالة الوافدة إلى بلدان مجلس التعاون

15– الحياة، بيروت، 6/7/2007.
16– الإعمار والاقتصاد، بيروت، السنة 14، العدد 193. 25 كانون الثاني/يناير 2008.
17– الشرق الأوسط، لندن، 22/1/2008.
18– يوسف خليفة اليوسف: "الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وتحرير القطاع الزراعي"، بحوث اقتصادية، السنة السادسة عشرة، العدد 45، شتاء 2009، ص 76.

الخليجي حوالى 31% من السكان و56% من إجمالي القوى العاملة. هذا مع العلم أن النسبة المشار إليها ليست واحدة في الدول الخليجية، فهي تراوح بين 80 – 90% في الإمارات و33% في عُمان[19]. وفي تقرير صادر عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي جاء أن حجم القوى العاملة الوافدة في الخليج بلغ 14 مليون عامل، يشكلون أكثر من 80% من حجم القوى العاملة في بعض الدول الخليجية. ورجح أن تتجاوز قيمة الأموال المرسلة من منطقة الخليج بواسطة هؤلاء الوافدين 25 مليار دولار سنويًا[20].

إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية ستنعكس مباشرة وبشكل سلبي، ليس فحسب على حجم العمالة الخليجية، وإنما أيضًا على حجم التحويلات المالية التي كان يرسلها الوافدون إلى بلدانهم والتي كانت تساهم نسبيًا في مشاريع التنمية المختلفة فيها.

يعود هذا الاعتماد المفرط على القوى العاملة الوافدة إلى أسباب عديدة أبرزها: الندرة السكانية للدول الخليجية، ومحدودية القوى العاملة ذات المهارات العالية، وعدم إقبال المواطنين الأصليين على الأعمال المهنية بسبب سيادة الريعية على الأنشطة الاقتصادية، كل ذلك ساعد على ارتفاع درجة اعتماد الدول الخليجية على العمالة الخارجية من أجل تلبية حاجاتها من المهارات المختلفة والمتغيرة مع مستوى التنمية.

الثانية: **مجموعة الدول غير النفطية**: دول هذه المجموعة تتفاوت من حيث مستويات النمو الاقتصادي، فهناك دول متوسطة النمو قياسًا على دخل حسابي للفرد يتجاوز الألف دولار سنويًا كنصيب من الناتج الإجمالي المحلي، وهو حال كل من لبنان، تونس، الأردن، المغرب، سوريا ومصر[21].

19– المرجع نفسه، ص 76-75.
20– الحياة، بيروت، 18/1/2008.
21– [illegible] ص 347، [illegible] 2008، ص 235 – 236، [illegible] أقل من ألف دولار

كنصيب سنوي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو حال كل من اليمن، السودان، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر والصومال[22].

أبرز السمات الاقتصادية للمجموعة العربية غير النفطية هي الآتية:

1- **تدني المردودية الإنتاجية** على صورة غير تناسبية مع حجم الكتلة السكانية ومعدلات نموها المتزايدة. تضم دول هذه المجموعة حوالى 68% من إجمالي السكان العرب مقابل 32% لدول المجموعة النفطية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر[23].

تشهد دول المجموعة غير النفطية اختلالات عميقة بين قطاعات الإنتاج لجهة طغيان قطاع الخدمات على قطاعي الزراعة والصناعة[24]. ومن ناحية أخرى، فإن البنية الاقتصادية لدول المجموعة تتميَّز بالسكون، إذ ما تزال القطاعات السلعية تهيمن على هذه البنية، وهناك سيطرة عالية لفروع الإنتاج الأولي ذي الطبيعة الاستخراجية الزراعية والصناعية، مقابل تدني مدخلات القطاعات التي تعتمد التكنولوجيا كمعرفة أساسية في الإنتاج، لا سيما الصناعي التحويلي منه. فحتى العام 2004 ظل قطاع الخدمات في لبنان يمثل 73% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8% للزراعة و10% للصناعة الاستخراجية و9% للصناعة التحويلية. وفي جيبوتي احتل قطاع الخدمات 71%، وفي الأردن 59%، وفي سوريا 50% ومصر 45%[25].

2-**مديونية عالية**: تعاني بلدان العجز الإقتصادي العربي مديونية تراكمية تركت تأثيراتها السلبية على مجمل السياسات الإنفاقية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه صورة عن واقع المديونية العربية عشية انفجار الأزمة المالية العالمية وظهورها على شكل إنكشاف حاد في أيلول/سبتمبر 2008.

22- المرجع نفسه، الجدول الرقم (1).
23- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول والعربية، الملحق الرقم (2/7)، ص 261.
24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، القاهرة، الأمانة العامة 2005، الملحق الرقم (2/2)، ص 250.
25- المصدر نفسه، وهي الدولة الوازنة عربيًا على الصعيد السكاني، ارتفعت ديونها

الخارجية من 2209.5 مليون دولار العام 1974، أي عام الانفتاح الاقتصادي الذي دشَّنه الرئيس الراحل أنور السادات مع الدول الغربية، إلى 36102 مليون دولار العام 1985. وبعد جملة تسهيلات من الدول الدائنة وبخاصة الولايات المتحدة والدول الخليجية تقديرًا للموقف المصري في إبان أزمة – حرب الخليج الثانية (1990-1991)، انخفضت الديون المصرية خلال التسعينيات من القرن الماضي لتعود فتسجل 29187 مليون دولار العام 2000، وترتفع إلى 31383 مليونًا العام 2003[26]. وفي حزيران/يونيو 2006 كان الرقم الإجمالي للدين المصري 29.6 مليار دولار أي ما يمثل 27.6% من إجمالي الناتج المحلي[27].

– **سوريا**: انخفضت الديون من 20 مليار دولار العام 2000 إلى 5.3 مليار دولار العام 2007 وبنسبة بلغت 13% من الناتج المحلي الإجمالي[28].

– **الأردن**: بلغ الرصيد الإجمالي للمديونية الأردنية العام 2007 حوالى 10.5 مليار دولار توزَّعت بنسبة 8.68% دين خارجي مقابل 2.31% دين داخلي[29].

– **السودان**: وصلت ديون السودان العام 2007 إلى نحو 27 مليار دولار أي ما يمثل حوالى 90% من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ قرابة 29.9 مليار دولار[30].

– **لبنان**: سجلت الديون رقمًا قياسيًا إذ وصلت إلى 46.9 مليار دولار حتى نهاية العام 2008 مع إنتاج إجمالي محلي بلغ حوالي 22.2 مليار دولار، وبذلك تكون نسبة الدين اللبناني إلى الناتج الإجمالي 211.25%[31].

– **الجزائر**: وصلت المديونية الخارجية إلى 17.19 مليار دولار أي ما يعادل 8.16% من إجمالي الناتج المحلي؛ في حين سجلت خدمة الدين 5.84 مليار دولار أي ما يعادل 12.5% من إجمالي الصادرات ثم ارتفعت إلى 22.6% في

26- World Bank, World Development Indicators 2006 (Washington, DC: the bank 2006).

27– الإعمار والاقتصاد، بيروت، العدد 167 تاريخ 19/1/2007.

28– الإعمار والاقتصاد، بيروت، العدد 212 تاريخ 7/11/2008.

29– الشرق الأوسط، لندن، 6/8/2007.

30– الحياة، بيروت، 16/9/2007.

31– الإعمار والاقتصاد، بيروت، العدد 212 تاريخ 7/11/2008.

نهاية العام 2006[32].

– **تونس**[33]: بلغت الديون العام 2006 نحو 18.4 مليار دولار، مقابل ناتج إجمالي محلي 28.7 مليار دولار. وبذلك تكون نسبة الديون إلى الناتج المحلي 64%.

– **المغرب**: الديون 18.4 مليار دولار مع ناتج إجمالي 30.5 مليار دولار أي نسبة الديون إلى الناتج 60.3%.

– **اليمن**: وصلت الديون إلى 5.5 مليارات دولار؛ في حين لم يسجل ناتجها الإجمالي أكثر من 15.1 مليار دولار، وبذلك تكون نسبة الدين إلى الناتج حوالى 36.4%.

تركت المديونية العالية ومعها خدمة الديون المترتبة عليها كفائدة سعرية، أعباءً على الموازنات الحكومية في غير دولة عربية من دول العجز والمديونية العالية. ولعلّ الجدول الآتي يقدم صورة عن عجز الموازنات الحكومية لدى عيِّنة من الدول العربية:

عجز الموازنات الحكومية لدى

عيِّنة من الدول العربية، العام 2000[34]

الدولة	العجز (مليون دولار)	الدولة	العجز (مليون دولار)
الأردن	282	لبنان	3847
تونس	503	مصر	3431
السودان	135	المغرب	201
سوريا	1148	الجزائر	946

32– زايري بلقاسم: "**إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**"، بحوث اقتصادية، السنة الرابعة عشرة، العدد 41، شتاء 2008، ص 24.

33– تونس والمغرب واليمن في: محمد يحي السعيدي: "**نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الإقراض**"، بحوث اقتصادية، السنة الخامسة عشرة، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2008، ص 23.

34– صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، 1990 – 2000 (أبو ظبي: الصندوق 2001)، لقد دخل الدول العربية القرن الحادي والعشرين وهي تنوء تحت أعباء

مديونية عالية وخدمة دين زادت من عجز الموازنات الحكومية. فالموازنة الأردنية سجلت عجزًا العام 2007 مقداره 1184 مليون دولار[35]، والسودان 2.5 مليار دولار[36]، وسوريا 89 مليار ل.س بنسبة عجز 5.4%[37]، ولبنان 3.107 مليارات[38]، والمغرب عجز موازنة بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2007[39]، والجزائر وصل العجز في الموازنة إلى 2398.9 مليار دينار للعام نفسه[40].

3- **بلدان استقبال للمساعدات والاستثمارات الخارجية**: تحوَّلت بلدان المجموعة العربية غير النفطية إلى بلدان مستقبلة للمساعدات والاستثمارات الخارجية. ولما كانت هذه البلدان تعاني تعثرات في حراكها الاقتصادي بسبب جملة من الاختلالات في هياكلها الإنتاجية وفي سياساتها الاقتصادية، فإنها وجدت في الحصول على المساعدات والاستثمارات من الدول المانحة الخارجية العربية والأجنبية منها، ما يساعدها على القيام بمشاريع تنموية من شأنها الإسهام في تلبية حاجاتها المتزايدة.

أولاً: الاستثمارات: كانت الاستثمارات وما زالت على نوعين: استثمارات بينية (عربية-عربية) واستثمارات أجنبية.

الاستثمارات العربية البينية: العام 1994 بلغ إجمالي الاستثمار في الوطن العربي نحو 94 مليار دولار أي ما يعادل 22.5% من إجمالي الناتج العربي المحلي. قفز الحجم الاستثماري العام 2004 إلى حوالى 173 مليار دولار وبنسبة 20% من الناتج الإجمالي. أما توزع هذه الاستثمارات على الأقطار العربية فكان وفقاً للجدول الآتي[41]:

35- الشرق الأوسط، لندن، 22/1/2007.
36- الحياة، بيروت، 8/12/2007.
37- الشرق الأوسط، لندن، 7/10/2007.
38- الإعمار والاقتصاد، بيروت، السنة 14، العدد 188، 9/11/2007،
39- الحياة، بيروت، 3/12/2007.
40- اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 325، كانون الأول/ديسمبر 2007.
41- الحسابات القومية للدول العربية، 2004، ص 25 (الجدول 2-6).

إجمالي الاستثمار في أقطار الوطن العربي للعام 2004

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

القطر	الاستثمار	% من الناتج المحلي
الأردن	2298	%20
الإمارات	21176	20.4
البحرين	2330	21.1
تونس	7227	24.3
الجزائر	27096	32
السعودية	47435	18.9
السودان	3174	14.4
سوريا	4939	21
الصومال	-	-
العراق	2006	6
عمان	3498	14.1
قطر	9484	33.3
الكويت	7906	14.2
لبنان	5827	29.5
ليبيا	3219	11.7
مصر	13044	16.6
المغرب	12411	24.8
موريتانيا	0.348	25.9
اليمن	2974	23
مجموع الاستثمار ونسبته من الناتج المحلي العربي	172365	19.8

استأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بالقسم الأكبر من هذه الاستثمارات

بحيث بلغ حجمها المالي 91829 مليون دولار أي بنسبة 53.3%، في حين توزع الباقي وهو 80536 مليون دولار وبنسبة 46.7% على سائر الأقطار العربية الأخرى، إذ نالت الجزائر 27096 مليون دولار (15.7%)، مصر 13044 مليون دولار (7.5%)، المغرب 12411 مليون دولار (2.7%)، تونس 7227 مليون دولار (2.4%)، ولبنان 5827 مليون دولار (3.4%).

وإذا كانت الاستثمارات في دول مجلس التعاون تعود لمصادر محلية خليجية وأجنبية خارجية، إلا أنها في مجموعة البلدان العربية الأخرى وبخاصة غير النفطية منها، تعود بالقسم الأعظم منها للصناديق السيادية العربية التي تعمل برؤوس أموال خليجية بالدرجة الأولى. توزَّعت مجموعة الصناديق السيادية على المؤسسات التمويلية الآتية[42]:

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
2- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
3- البنك الإسلامي للتنمية.
4- صندوق أبو ظبي للتنمية.
5- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
6- الصندوق السعودي للتنمية.
7- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
8- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

حتى نهاية العام 2007، أي قُبيل انكشاف الأزمة المالية العالمية، بلغ الإجمالي التراكمي للاستثمارات المقدَّمة من مجموع الصناديق السيادية نحو 80 مليار دولار أميركي، موَّلت 5493 عملية استثمارية تنموية في 135 بلدًا ناميًا، كان نصيب البلدان العربية منها حوالى 47.4 مليار دولار أي بنسبة 2.59% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، ووصل عدد العمليات الاستثمارية العربية إلى 2220 عملية، أي ما يمثل 40.4% من إجمالي العمليات

42- عبد الحميد محفوظ الزقلعي، "دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية **1998 – 2007**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، ص 10.

في كل البلدان النامية[43].

إن ما قدَّمته دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها الدول الرئيسة المانحة للاستثمارات والمساعدات للدول العربية الأخرى وبخاصة غير النفطية منها، بلغ خلال السنوات العشر 1998 – 2007، نسبًا راوحت بين 3.0% و 1%، وبمتوسط قدره 0.6% من دخلها القومي الإجمالي[44]. أما إجمالي مساعداتها الممنوحة إلى الدول العربية غير النفطية فقد بلغت خلال السنوات العشر 1998 – 2007 ما قيمته 18142 مليون دولار، نالت المغرب منها 17%، مصر 3.15%، لبنان 9.5%، اليمن 8.7%، عمان 8.1%، تونس 7.6%، سورية 7.5%، الأردن 3.7%، البحرين والسودان 6.7% لكل منهما، موريتانيا 4.4%، وجيبوتي 1.3%[45]. وفي مقارنة لهذه المساعدات الخليجية للدول العربية المشار إليها مع إجمالي المساعدات التي تلقتها هذه الدول، وخلال الفترة ذاتها، والتي بلغت حوالى 47.550 مليار دولار، فإن النسبة تصل إلى 38%[46]، وهي نسبة كبيرة ومؤثرة، إذ تتضح معها أهمية العون العربي المقدَّم من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية كنسبة إلى إجمالي مصادر التمويل الميسَّر، إلى الدول العربية وبخاصة إلى الدول الأقل نموًا ومتوسطة الدخل. من هنا، فإن تداعيات الأزمة المالية على الدول الخليجية ستصيب بالضرر سائر الأقطار العربية، لا سيما في مجال التراجع في العمليات الاستثمارية والمساعدات الأخرى الممنوحة من دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

4– **بلدان بطالة مرتفعة وعمالة مهاجرة**: يُقدَّر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو 15% من إجمالي القوى العاملة، وهي نسبة لا يتقدمها كمرتبة أولى في العالم سوى دول افريقيا جنوب الصحراء. وبناءً على البيانات المتوافرة، سجلت البطالة في البلدان العربية خارج دول مجلس

43– المرجع نفسه، ص 12–10، أنظر أيضًا الجدول الرقم (4) في المرجع نفسه، ص 26.
44– المرجع نفسه، ص 14.
45– المرجع نفسه، ص 16.
46– المرجع نفسه، ص 16.

التعاون الخليجي المعدلات المبينة في الجدول الآتي[47]:

معدلات البطالة في عشر دول عربية للعام 2005

الدولة	معدل البطالة	الدولة	معدل البطالة
الأردن	%13.7	**لبنان**	8.4
تونس	14.3	**ليبيا**	11.7
الجزائر	27.3	**مصر**	11
السودان	17.0	**المغرب**	11.9
سوريا	8.0	**اليمن**	11.5

يتضح من الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيًا من حيث ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 27% من إجمالي القوى العاملة، تليها السودان 17%، وتأتي سوريا في المرتبة الأدنى 8% ولبنان 8.4%.

وعلى الرغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التشغيل سجل خلال السنوات الأولى من العقد الحالي – العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – حوالى 2.6% كمؤشر لانخراط قوى عاملة جديدة معظمها شاب في سوق العمل، إلا أن هذا المعدل بقي أقل من المعدل العالمي لنمو العرض من العمالة والبالغ حوالى 2.3%[48].

لم تقتصر البطالة على قوى عاملة خارج سوق العمل بقطاعاته الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية، وإنما أيضًا طالت نسبة عالية من خريجي الجامعات العربية من أساتذة وأطباء ومهندسين وفنيين وإداريين وغيرهم.

وإذا كان العجز الاقتصادي وغياب السياسات التخطيطية العربية وراء ارتفاع معدلات البطالة، فإن هذه البطالة كانت بدورها الدافع الأكبر إلى

47– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 207، وص 208.
48– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "نظرة تحليلية لواقع التنمية البشرية العربية"، شؤون عربية، تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، صيف 2008، ص 24.

هجرة عربية اتخذت، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وما تزال حتى اليوم، اتجاهين رئيسين:

الأول، الهجرة إلى مناطق تركّز الثروة وخاصة إلى الدول العربية المصدرة للنفط (الهجرة إلى النفط)[49].

الثاني، الهجرة من دول العجز الاقتصادي العربي إلى خارج الوطن العربي وبخاصة إلى بلدان المركز الرأسمالي في الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية. كان لهذه الهجرة الأثر الأكثر سلبية بحيث أنها طالت هجرة الأدمغة أو ما اصطلح على تسميته بـ "نزيف العقول". فقد كان المتخصصون في مجالات الطب والعلوم والرياضيات يمثلون الحضور الأكبر حجمًا بين العناصر المهاجرين. ففي دراسة عن الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأميركية جاء أن حوالى 60% من المهاجرين هم من العلماء وأن 13% منهم من المهندسين[50].

صحيح أنه ترتب على الهجرة باتجاهيها إلى النفط الخليجي من جهة، وبلدان الغرب الصناعي من جهة أخرى، الكثير من السلبيات على المستويات الوطنية والاجتماعية، إلا أنها، بالمقابل حملت بعض النتائج الإيجابية كان أبرزها على صعيدين اثنين: **الأول**، أنها شكلت مظهرًا من مظاهر التكامل الاقتصادي العربي بوصفها عاملاً من عوامل دعم التنمية في بلدان الاستقبال أي بلدان الخليج من ناحية. **والثاني**، أنها باتت مصدرًا مهمًا للتحويلات المالية في بلدان الإرسال أي البلدان العربية المحدودة الموارد الاقتصادية. فكان لهذه التحويلات التأثير البارز في دعم الإيرادات، وفي خفض عجز الموازنات وفي إطلاق العديد من المشاريع التنموية. من هنا، فإن تداعيات الأزمة المالية سوف تطال هذه التحويلات سواء

القادمة من البلدان العربية أم من البلدان النفطية وذلك بحكم أن المهاجرين العرب يشكلون عمليا شبكة من التوازنات بين بلدانهم الأم وبلدان الخليج

49- [illegible]

50- فرجاني: "من المسؤول عن هجرة العقول المصرية إلى الخارج"، صحيفة الوفد المصرية، 17/8/1989، أنظر أيضا: كرم الحلو: [illegible] 3/5/1993.

والغرب المستقِبلة.

ثانيًا: مديات التشابك بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي

على قاعدة الكلية في الاقتصاد العالمي، فإنَّ سائر دول العالم سواء أكانت دولاً منفردة أم منخرطة في تكتلات إقليمية، هي عبارة عن حلقات مترابطة في سلسلة عالمية قائمة على ثنائية التأثر والتأثير في حركة دورية من المبادلات المستمرة.

ولما كانت الحلقة المركزية للرأسمالية العالمية قد عرفت تركّزها الأكثر كثافة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، فإنَّ الموقع العربي من تلك الحلقة كان على درجة عالية من الترابطات الاقتصادية وذلك بفعل جملة من الخصوصيات الاقتصادية العربية هذه أبرزها:

1- **الموقع الجيو-استراتيجي للمنطقة العربية** لكونها تمثل المجال الأكثر حيوية في العالم للتجارة العالمية العابرة، وذلك بفعل جملة من المنافذ البرية والبحرية التي تربط بين قارات العالم، والتي يحتل فيها مضيق هرمز وقناة السويس موقعًا مفصليًا. ففي العام المالي 2006 – 2007 سجَّلت قناة السويس إيرادات مالية غير مسبوقة بلغت 4.16 مليار دولار لتشكل ثالث مصدر للعملات الأجنبية في مصر بعد السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج[51].

2- **العلاقة الاقتصادية العربية مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي** وهي علاقة تتسم بالتاريخية وتعود لعهود السيطرة الأوروبية على غير قطر من الأقطار العربية، وعلى الرغم من حصول هذه الأخيرة على استقلالها الوطني، إلا أنها بقيت تقتدي النموذج الرأسمالي الظرفي الذي لم يستطع الفكاك عن رأسمالية المركز أو رأسمالية القلب المتمثلة بدول الغرب الصناعي المتقدم.

51- كابي الخوري: "يوميات اقتصادية مختارة"، بحوث اقتصادية، السنة الخامسة عشرة، العددان 43 - 44 صيف – خريف 2008، ص 88.

3- **سياسات الانفتاح الاقتصادي العربي على العالم الخارجي، لا** سيما أنَّ هذه السياسات كانت محكومة لطبيعة النمط الاقتصادي المتمثل بالنفط العربي المحكوم بدوره إلى الحاجة الدولية التي تفرض الطلب عليه. فالنفط هو سلعة استراتيجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة على السواء.

إن مقارنة حسابية لمؤشر التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منسوبًا إلى النواتج المحلية الإجمالية فيها تظهر مدى الانفتاح العالي لتلك الدول على الاقتصادات الدولية في العالم. تشير البيانات المتوافرة في هذا المجال إلى أن درجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي كانت وفقاً للجدول الآتي:

درجات انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي
على الاقتصاد العالمي العام 2008
(نسبة مئوية)[52]

الدولة	درجة الانفتاح (%)
المملكة العربية السعودية	%76.4
الإمارات العربية المتحدة	114.1
الكويت	102.8
قطر	84.2
البحرين	174.7
عمان	84.8

وإذا ما عرفنا أن الدول الخليجية المشار إليها تتمتع بنواتج محلية إجمالية عالية نظرا إلى كمية النفط في اقتصادياتها، لأدركنا الدلالات القياسية

52- حنان وجائزي عبد اللطيف: "الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 175، يناير/كانون الثاني 2009، ص 174.

لمؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الخليجي على العالم وبخاصة على البلدان الأكثر استهلاكًا للطاقة أي البلدان الصناعية المتقدمة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وسواها.

العام 2007 سجَّل مؤشر انفتاح الاقتصاد الخليجي في مبادلاته مع العالم الخارجي كمتوسط نسبة زادت على113%، وهذه تعتبر نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية، حيث أنها لم تزد على 40% في أغلب الدول الصناعية، وتزيد قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى.

4- **نمو التجارة العربية الخارجية باتجاه الدول الصناعية**: أسهمت التجارة العربية المتزايدة مع دول الغرب الصناعي في تعميق الترابطات الاقتصادية بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهذا ما تدل عليه الاتجاهات الرئيسة لحركة الصادرات السلعية العربية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الدول المغاربية العربية.

على صعيد دول مجلس التعاون توزعت صادراتها السلعية على بلدان الاستقبال العام 2004، وفقاً للجدول الآتي[53].

الدولة	الدول النامية	الدول العربية	الدول الصناعية	باقي دول العالم
الإمارات	%28	%8	%42	%22
البحرين	9	11	17	63
السعودية	23	15	41	21
عمان	43	17	29	11
قطر	37	6	50	7
الكويت	29	4	44	23
متوسط النسب	%28.1	%10.2	%37.2	%24.5

يتضح من الجدول أن الدول الصناعية نالت الحصة الأكبر من الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي (37.2%)، في حين لم تنل الدول

53- أحمد عدنان عبدا الصاحب الشبيب، "واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، أبحاث اقتصادية، العددان 43- 44، صيف – خريف 2008، ص 65.

العربية سوى 10.2% من إجمالي تلك الصادرات، الأمر الذي يشير إلى حجم الترابطات الاقتصادية بين الدول الخليجية والدول الصناعية أي دول رأسمالية المركز على الصعيد العالمي.

وإذا كانت الصادرات السلعية لدول الخليج العربية تعتمد بشكل أساسي على النفط لكونه السلعة الاستراتيجية في الصناعات التحويلية المتطورة في الغرب الرأسمالي، فإنّ الدول المغاربية العربية، والتي لا يعتمد معظمها على النفط كسلعة تصديرية، كانت هي الأخرى تتجه نحو المزيد من التشابك الاقتصادي مع الرأسماليات الغربية في تجارتها الخارجية. ولعلّ الجدول الآتي يظهر الوزن النسبي لتركز المبادلات المغاربية مع قارات العالم الخمس وفقًا لما يأتي[54]:

الفارة	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	%72.3	%69.8
أفريقيا	4.6	3.1
أمريكا	16	17
آسيا	6.4	8.9
استراليا	0.7	1.2

وحسب المعطيات الرقمية الواردة في الجدول فإنّ إجمالي الصادرات المغاربية العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي وأميركا تصل إلى 3.88%، وكذلك إجمالي وارداتها منها إلى 8.86%، وهذا ما يدل على قوة الترابطات الاقتصادية بين دول المغرب العربي ودول الغرب الرأسمالي.

5– الاستثمارات البينية العربية–الغربية الرأسمالية: اتخذت حركة الاستثمارات اتجاهين رئيسين: **الأول**، استثمارات خليجية عالية النسبة

54– شريط عابد: "أثر ظهور اليورو على الاقتصادات الدولية والعربية"، بحوث اقتصادية، السنة الرابعة عشرة، العدد 38، ربيع 2008، ص 16.

باتجاه الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، مقابل استثمارات بينية عربية محدودة، **والثاني**، استثمارات أجنبية أميركية وأوروبية باتجاه الدول الخليجية بشكل أساسي، وبشكل محدود باتجاه الدول العربية الأخرى.

زادت هذه الاستثمارات من ارتفاع درجة التشابك بين الاقتصادات العربية والعالمية. فقد ارتفع حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج في السنوات الأخيرة في ضوء الفائض التراكمي المتولد عن الطفرة السعرية للنفط (طفرة 2004 – 2008) إلى قياسات مليارية. على سبيل المثال لا الحصر، وصل الفائض النفطي في المملكة العربية السعودية وحدها العام 2008 إلى 365 مليار دولار أي بمعدل مليار واحد كل يوم[55]، وإذا ما عرفنا أن إنتاج السعودية من النفط للعام 2008 وصل إلى 8.12% من الإنتاج العالمي، والإمارات إلى 3.6%، والكويت إلى 2.3% وقطر إلى 1.5%، وإذا ما عرفنا أيضاً أن هذه الدول الخليجية الأربع باتت مسؤولة عن 25% من إجمالي صادرات النفط في العالم[56] لأدركنا الحجم المليارى للفوائض النفطية، وبالتالي لإمكانات التوظيف والاستثمار في الخارج وبخاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الرأسمالية الأخرى.

لقد نجحت دول الخليج في تعزيز أصولها الخارجية لتصل إلى نحو 310 مليارات دولار العام 2007 مقابل 132 مليار دولار العام 2002. وتتنوَّع الاستثمارات الخليجية في الخارج بين استثمارات خاصة وأخرى رسمية، وهي إما في صورة موجودات عينية أو أسهم أو استثمارات في سندات حكومية[57].

وبالمقابل، فإن استثمارات أجنبية وخاصة أميركية وأوروبية، تجاوزت 200 مليار دولار حتى العام 2007، وأن المملكة العربية السعودية استأثرت

55– الحياة، بيروت، 27/7/2008.
56– المصدر نفسه.
57– حنان رجائي عبد اللطيف: "الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 175، يناير/كانون الثاني 2009، ص 117.

وحدها بجذب نحو 85 مليار دولار من هذه الاستثمارات العام 2007، مقابل 38 مليار دولار العام 2006[58].

أما بشأن الدول العربية الأخرى فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول من 255 مليون دولار العام 1995 إلى 12217 مليون دولار العام 2004. هذا، وكانت مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية قد سجلت تراكمًا خلال الفترة ما بين العامين 1995 – 2005 ما قيمته 62.7 مليار دولار وبنسبة تبلغ 0.87 بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وبنسبة 3.28 بالمئة على صعيد الدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي يبلغ 6.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وقد تصدَّرت المغرب، خلال هذه الفترة، قائمة الدول العربية المضيفة للإستثمار باستقطابها تدفقات تراكمية بلغت 9.8 مليار دولار بين العامين 1995 – 2005 وحصة 15.6% من إجمالي التدفقات التراكمية، تليها مصر بحوالى 8.1 مليار دولار ونسبة 12.9%، والجزائر بنحو 5.7 مليار دولار ونسبة 9%، وتونس بنحو 5.4 مليار دولار ونسبة 8.6%، ثم البحرين بنحو 5.4 مليار دولار ونسبة 8.7% من إجمالي التدفقات[59].

إن التدفقات الاستثمارية المتبادلة باتت تمثل العامل الثاني من حيث الأهمية بعد النفط، في درجة الترابط الاقتصادي بين الدول العربية والدول الغربية. من هنا، فإن تداعيات الأزمة المالية سوف تطال بصورة مباشرة هذا الترابط في جانبه الاستثماري القائم.

6– **البورصات**: تمثِّل البورصات العربية حلقة أخرى من حلقات التشابك المالي العربي – العالمي الرأسمالي. بين البورصات العربية هناك ست أساسية: خمس بورصات خليجية وبورصة واحدة في مصر. أما عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية فقد وصل في 30 حزيران/يونيو 2006 إلى 1665 شركة، توزعت بين البلدان العربية[60]: مصر 656، الأردن

59– مفتاح صالح: "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية، 2006، ص 43.

214، الكويت 172، مسقط 124، السعودية 80، أبو ظبي 59، الدار البيضاء 55، الخرطوم 51، البحرين 94، تونس 46، دبي 36، الدوحة 34، فلسطين 27، بيروت 15 والجزائر 2.

أما القيمة السوقية للأسهم في هذه البورصات فتتركَّز بشكل أساسي في ست كبرى منها هي حسب الترتيب: السعودية، أبو ظبي، الكويت، دبي، الدوحة ومصر. فقد استأثرت هذه البورصات بـ 91.7% من القيمة الإجمالية للأسهم البالغة 1287.3 مليار دولار العام 2005، و89.1% من أصل 1052.1 مليار دولار العام 2006[61]. وحتى آذار/مارس 2007 بلغ إجمالي القيمة السوقية لدى البورصات العربية نحو 1.7% من إجمالي القيمة السوقية لمجموع البورصات في العالم، ونحو 2.3% من حجم التداول العالمي[62]. إلا أن هذه البورصات، وعلى الرغم من محدودية حجمها التداولي عالميًا، فقد كانت جزءًا من نشاط حركة مالية على مستوى العالم الأمر الذي جعلها عرضة لأي تطورات تصيب سلبًا أو إيجابًا البورصات الكبرى في بلدان العالم الرأسمالي مثل وول ستريت، ولندن وباريس، وبرلين وطوكيو وسواها.

7– **العملات العربية والدولار**: لما كانت العملات العربية على ارتباط بالدولار الأميركي بوصفه أساسًا نقديًا لغير عملة في العالم سبق أن أقره نظام "بريتن وودز" العام 1944، فإن قوة أو ضعفه قيمة هذا الدولار ستنعكس مباشرة على سائر العملات العالمية المرتبطة بها والتي منها عملات البلدان العربية. وهذا ما ظهر جليًا مع تفجر الأزمة المالية في شهر أيلول/سبتمبر 2008، بحيث أفضى التراجع في قيمة الدولار الأميركي إلى تراجعات موازية في عملات العالم تفاوتت بين دولة وأخرى بحسب موقعها الاقتصادي على الصعيد العالمي.

ثالثًا: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي

لقد أدى تداخل الاقتصاد العربي مع الاقتصاد العالمي على النحو الذي أشرنا إليه أعلاه إلى تعرضه لتداعيات عديدة على المستوى الدولي من التداعيات السلبية التي يمكن أن

61– محمد مراد، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على البورصات العربية 2004-2006"، بحوث اقتصادية، السنة الرابعة عشر، العدد 38، ربيع 2007، ص 71.
62– الشرق الأوسط، لندن، 3/3/2007.

تتركها الأزمة المالية على غير دولة من دول العالم. فالرئيس السابق للبنك الدولي "جيمس ولفنسون" توقع أن تستمر الأزمة لفترة طويلة، واحتمال أن تعاني الدول الغربية انكماشًا اقتصاديًا لسنوات، ونبَّه إلى خطر وصول الركود إلى الدول النامية، بخاصة الدول العربية والصين والهند بسبب أحجامها الاقتصادية والسكانية.

وقد تكون الأزمة، حسب ولفنسون، أميركية المنطلق، "لكنها أظهرت خللاً في سائر أنظمة المال حول العالم وسيأخذ العلاج وقتًا طويلاً"[63]. جاءت أحكام ولفنسون استنادًا إلى تقرير أعده "بنك التسويات الدولية"، يظهر أن العالم شهد تبادل أوراق وسندات مالية بقيمة 631 تريليون دولار، أي ما يفوق بعشرة أضعاف حجم الناتج العام الإجمالي الحقيقي للعالم بأسره[64].

وبشأن حجم الخسائر التي تكبَّدتها الاقتصادات الدولية، وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2008 فقط، فقد قدَّرها "بنك انكلترا" بنحو 10 تريليونات من الدولارات أي ما يوازي سدس (6/1) الناتج العالمي السنوي[65].

أما عربياً فقد تفاوتت الآراء بشأن تداعيات الأزمة على الاقتصاد العربي، وكان أبرزها التحذير الذي أطلقه رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف من تحول الأزمة المالية العالمية إلى "كرة ثلج تدور حول العالم". وذكر أنَّ "التراجع الحاد الذي شهدته أسواق المال في المنطقة خصوصًا الخليجية منها، يعكس مدى القلق على المستقبل المالي والاقتصادي وليس مستقبل سوق العقارات فقط. وقد فاقم هذا القلق الانخفاض القوي الذي أصاب أسعار النفط التي تعتبر مصدر سيولة أساسيًا لهذه الدول"، ودعا،

أخيرًا، إلى الانطلاق من هذه المعطيات لإبعاد شبح الكارثة العالمية عن

63– الطليعة، 2008/11/17.
64– المرجع نفسه.
65– الحياة، 2008/10/27.

تداعيات الأزمة بالأرقام:

طالت الأزمة المالية بتداعياتها السلبية وما تزال جوانب أساسية من الأنشطة الاقتصادية العربية، وكانت أبرز مؤشراتها قد ظهرت على المستويات الاقتصادية الآتية:

1- **هبوط أسعار النفط**:

لما كانت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية (مجموعة الثماني) الأكثر استهلاكًا للنفط عالميًا، فإن الركود الاقتصادي الحاصل في هذه الدول بسبب الأزمة المالية، أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط؛ الأمر الذي ترك جملة من النتائج السلبية المترابطة هذه أهمها:

أ - **انخفاض في حجم الصادرات النفطية العربية**، لا سيما أن منظمة أوبك سارعت إلى خفض إنتاجها بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا لمواجهة انخفاض متوقع في الاستهلاك النفطي الأميركي بنحو 100 مليون برميل في غضون أشهر قليلة.

ب - **هبوط انحداري في أسعار النفط** من أقصى قيمة سعرية له بلغت أكثر من 140 دولارًا للبرميل في شهر أيلول/سبتمبر 2008 إلى أقل من 50 دولارًا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وذلك بنسبة انخفاض تصل إلى نحو 65% في أقل من شهرين[67]. هذا، واستمر التراجع إلى قرابة 35 دولارًا في مطلع العام الحالي 2009، وبذلك تكون نسبة التراجع قد سجلت حوالى 75% في غضون خمسة أشهر فقط.

ج - **ترتب على تراجع الأسعار تراجعًا موازيًا في قيمة الفوائض النفطية** والتي تمثل موقعًا مركزيًا في السياسات الإنفاقية والبرامج التنموية وأيضًا في الأنشطة الاستثمارية سواء أكانت في الخارج العالمي أم في الداخل الخليجي والعربي عمومًا.

د - **اختلال التوازن في الميزانيات الحكومية الخليجية**؛ ذلك أنّ مثل هذه الميزانيات تبقى متوازنة (إيرادات مقابل نفقات) وفقًا لقدرة كل دولة خليجية على تحمل القيمة السعرية كحد أدنى "البرميل الواحد" في الإمارات

66- الشرق الأوسط، لندن، 14/11/2008.

67- حسان رجائي عبد اللطيف، "الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، السياسة الدولية، العدد 179، يناير/كانون الثاني 2009، ص 178.

حتى 20 دولارًا للبرميل، قطر والكويت حتى 30 دولارًا، السعودية بين 40 – 50 دولارًا، البحرين وعُمان تتحملان حتى 60 دولاراً[68].

هذا، وتشير التوقعات الاقتصادية إلى ان دول الخليج العربية سوف تشهد، في حال استمرار الركود في السوق النفطية، مزيدًا من التباطؤ في معدلات النمو. فالعام 2008 سجَّلت هذه المعدلات نموًا مقداره 8.4% مقابل 6% لعام 2007، والأمر في ذلك يعود إلى انخفاض العوائد البترولية بنسبة 10 – 15%[69].

إنَّ التراجع في أحجام الفوائض النفطية لم يترك بصماته السلبية على مجمل المشاريع الاستثمارية والتنموية في دول الخليج وحدها، بل سيمتد أيضًا إلى الدول العربية غير النفطية كمصر ودول افريقيا العربية، بسبب أنها كانت تعتمد بدرجة كبيرة على اجتذاب هذه الفوائض الخليجية في صورة استثمارات مباشرة في اقتصادياتها.

2 – **تراجع الاستثمارات**:

كانت الاستثمارات العربية النفطية أكثر المواقع الاقتصادية العربية التي تأثرت وما تزال، بتداعيات الأزمة المالية الراهنة؛ ذلك أن ثمة تقديرات تشير إلى خسائر الاستثمارات العربية في الخارج وبخاصة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها في البنوك التي أعلنت إفلاسها وتمَّ بيعها لبنوك أخرى. طالت الخسائر التوظيفات الخليجية في ملكية الأسهم والحصص الكبيرة في مؤسسات مالية وبنوك من أجل تنوع الاستثمارات بعيدًا عن النفط والغاز، فضلاً عن خسائر الاستثمارات العربية المباشرة في قطاع العقارات في أميركا ودول الغرب عمومًا[70].

وإذا ما عرفنا أن الحجم التقديري للاستثمارات المصرفية العربية في الخارج يتراوح بين 1.8 و2 تريليون دولار، وأن 60% منها في مؤسسات مالية وبنكية

68– المرجع نفسه، ص 178
69– المرجع نفسه، ص 180

أميركية[71] لأدركنا، عند ذلك، الحجم المليارى للخسائر العربية تحت ضغط الأزمة، والآثار السلبية التي سوف تتركها على السياسات الاستثمارية في المستقبل.

وبالرغم من أن عددًا من البنوك العربية، بخاصة في الخليج، أعلنت عن حجم تعرضها للأزمة ومساحات تضررها منها، إلا أن الأرقام القليلة المعلنة تكشف حجم المشكلة. فقد أعلن بنك أبو ظبي التجاري أن حجم خسائر محفظته يتجاوز 272 مليون دولار. وقد أكد البنك أنه رفع قضايا قانونية لمقاضاة صناديق استثمار أميركية وشركات رهن عقاري أميركية أيضًا قائمة في نيويورك. وكان البنك نفسه قد دعا مصارف خليجية كثيرة إلى عمل جماعي في هذا المجال[72]. من هنا، كان قرار مصرف الإمارات المركزي القاضي بتأمين تسهيلات بـ 50 مليار درهم (14 مليار دولار) لمصلحة المصارف العاملة في الإمارات لتستخدمها عند الحاجة إلى حماية المصارف الوطنية من تبعات الأزمة المالية العالمية[73].

والجدير بالذكر أن عددًا من البنوك الخليجية الأخرى صرَّحت بأن خسائر محافظها المالية كانت قد وصلت إلى 7.2 مليار دولار[74]. مع كل ذلك تبقى الأرقام المعلنة دون الحجم الحقيقي للاستثمارات العربية في أميركا وأوروبا، وهي استثمارات بأحجام مليارية عالية تعود لمؤسسات حكومية وخاصة في الوقت نفسه.

3- خسائر الصناديق السيادية

أصابت الصناديق السيادية العربية وهي عبارة عن سبعة صناديق حكومية خليجية سبق أن تم التطرق إليها في هذه الدراسة. قدول مجلس

70- غازي الصوراني: "تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي"، مرجع سابق، ص 20.
71- وائل جمال: "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية نموذج"، شؤون عربية، العدد 136، ص 75.
72- الحياة، بيروت، 23/9/2008.
73- المرجع نفسه.
74- وائل جمال: "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية نموذج"، شؤون عربية، العدد 136، ص 75.

التعاون تمتلك نصف قيمة الصناديق السيادية في العالم، والمقدرة بنحو 1500 مليار دولار (1.5 تريليون دولار) تمثل أكثر من 80% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة. وهناك توقعات تشير إلى احتمال ارتفاع قيمة الصناديق السيادية بحلول العام 2010 لتصل إلى 3000 مليار دولار (3 تريليون دولار)[75]. وبحسب بنك "سامبا" السعودي فإن قيمة خسائر الصناديق السيادية العربية السبعة العام 2008 تقدر بحوالى 190 مليار دولار، إذ يرى البنك نفسه أن هذه الخسائر تلغي الزيادة التي تحقَّقت في عوائد النفط بفعل الأسعار القياسية التي شهدها سوق النفط العام 2008، والتي قُدرت خليجيًا بـ 198 مليار دولار[76].

يرى البعض أن هذه الصناديق، التي تستثمر 40% من محافظها في الأسهم، لديها القدرة الكافية أكثر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، على مواجهة الأزمة والحدّ من تداعياتها، لا بل أكثر من ذلك، هناك من يعتقد بأنَّ أمام هذه الصناديق حاليًا فرصة لاقتناص فرص استثمارية رخيصة في الخارج مع تراجع أسعار الأصول، وهو الأمر الذي يراهن عليه الغرب لإنقاذ أسواقه[77].

من هنا، كانت دعوة رئيس الوزراء البريطاني "غوردون براون" دول الخليج العربية من أجل زيادة مساهماتها وتمويل "**صندوق الإنقاذ المالي**" الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، وتصل مخصصاته إلى 250 مليار دولار؛ الأمر الذي واجه ردًا فوريًا من أمين عام منظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط) **عبدالله البدري**، حيث ردّ على براون قائلاً: "إنَّ العالم لا يمكنه الاعتماد فقط على الدول المنتجة في أوبك للخروج من الأزمة المالية"[78].

وجاء في تصريح آخر لنائب وزير الخزانة الأميركي "روبرت كيميت" الذي قام بجولة في المنطقة الخليجية حيث حثَّ المسؤولين على إبقاء تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الأسواق الأميركية: "نتطلَّع إلى أن تبقى

75– حنان رمال، مرجع سابق، ص 181.
76– وائل جمال: "الأزمة الاقتصادية العالمية..."، مرجع سابق، ص 76.
77– المرجع نفسه، ص 76.
78– الحياة، بيروت، 29/10/2008.

الصناديق السيادية الخليجية على نهجها المستمر منذ أكثر من خمسة عقود والقائم على الاستثمار وفق أسس متينة ما سيشكل أفضل مساهمة للاقتصاد الدولي"[79]. هذا، ولم يذكر كيميت حجم الخسائر التي تكبدتها الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة منذ بدء أزمة الإئتمان أو نتيجتها.

وفي التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي العام 2008، أشار فيه إلى الأهمية الخاصة للصناديق السيادية العربية في مساهمتها في استقرار النظام النقدي والمالي على مستوى العالم[80].

4– **خسائر أسواق المال العربية**: كانت أسواق المال العربية أكثر المواقع التي شهدت تدهورًا في قيمتها السوقية بسبب شبكة ترابطاتها مع الأسواق العالمية، لا سيما الأسواق الأميركية والأوروبية.

في دول مجلس التعاون الخليجي، حدث ما يشبه الزلزال المالي في أسواقها المالية بحيث بلغت نسبة الانخفاض في هذه الأسواق نحو 7%4 من قيمتها السوقية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2008، أي بمقدار 538 مليار دولار، بينما عادت وسجلت انخفاضًا آخر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام نفسه قُدِّر بحوالى 373 مليار دولار. فالسوق السعودي، وهو أكبر أسواق المنطقة العربية، فَقَدَ 254 مليار دولار من قيمته السوقية، بينما فقد سوقا الإمارات والكويت 141 مليارًا و 101 مليار دولار على التوالي[81].

حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر خسرت بورصة دبي نحو 5% وأبو ظبي 3% والكويت 2.2%، وسوق الرياض 8.7%، من القيم السوقية لها. وانخفض مؤشر سوق الأسهم السعودي بنحو 5.21% ليصل إلى أقل مستوى له منذ

خمس سنوات. كما انخفضت المؤشرات الخاصة بـ أبو ظبي بمقدار 4.87% بحوالى 2975 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر سوق الكويت بنسبة 2.16%إلى نقطة، وانخفضت المؤشرات الخاصة بسوقي مسقط والبحرين بنسبة

79– مرجع سابق.
80– المرجع نفسه.
81– راجع تقرير الأزمة المالية العالمية... مرجع سابق.

1.99%و 2.74% على التوالي[82].

مصر: شهدت البورصة المصرية في 8 تشرين الأول/اكتوبر 2008، تراجعًا بنسبة 8.11%. لكن مخاطر الأزمة ستظل في حدود ضيِّقة بالنسبة إلى المؤسسات والبنوك المصرية لأنها لا تملك استثمارات لها لدى بنوك الاستثمار الأميركية والأوروبية[83]. لكن الوضع الاقتصادي المصري لن يبقى بعيدًا عن انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية وذلك على مستويات ثلاثة:

– **الأول، مستوى المعونات المالية** الغربية والخليجية التي كانت تمنح لمصر سنويًا.

– **الثاني، مستوى الاستثمارات** الغربية والخليجية، بحيث تحولت مصر إلى دولة مستضيفة لمثل هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة، وبلغت قيمتها الإجمالية 11.1 مليار دولار لعام 2007.

– **الثالث، مستوى عائدات قناة السويس**، وهي عائدات، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة في مصادر الدخل المصري بعد السياحة وتحويلات المصريين في الخارج، راحت تتراجع بسبب تقلص التجارة البحرية الخارجية في ظل حالة الركود الاقتصادي الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية. ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2008، تراجعت إيراداتها بنسبة 17% بعد أن كانت تنمو بوتيرة 16%سنوياً[84].

الأردن: تراجعت بورصة عمان في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر بنحو 8.2%، وفقدت القيمة السوقية للأسهم حوالى 2.77 مليار دينار أردني. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأردنية في أسواق المال العالمية فهي متواضعة الأهمية، الذي يجعلها بمنأى عن الأزمة في مراكز القوة الرأسمالية "في أميركا وأوروبا" لكن ذلك لم يجعل الاقتصاد الأردني

82– حنان رجائي عبد اللطيف: "الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، مرجع سابق، ص 180، راجع أيضًا: غازي الصوراني، الاقتصاد السياسي للأزمة المالية العالمية، ص 22.

83– غازي الصوراني، المرجع السابق، ص 21.

84– "الأزمة المالية تكلف قناة السويس 3 مليارات دولار"، www.alarabiya.net، 2008/12/29.

بعيدًا كليًا عن التأثر بتداعيات الأزمة، ذلك أن الأجانب يملكون أكثر من 50% من الشركات الأردنية المساهمة. والأهم من ذلك أن كل الظروف متاحة للعولمة الرأسمالية لتصدير أزمتها إلى بلدان العالم ومنها الأردن[85].

سوريا: يرى العديد من الخبراء أن تأثيرات الأزمة المالية على سوريا لن تكون كبيرة، وذلك يعود إلى شبه غياب لعلاقة المؤسسات الاقتصادية والبنكية السورية بالمؤسسات المالية الأميركية والأوروبية[86].

5–تداعيات هبوط القيمة الشرائية للدولار على التعاملات الاقتصادية العربية:

كان من بين تداعيات الأزمة المالية في أماكن تفجرها الأساسية في مراكز الرأسماليات الغربية، التدهور في قيمة الدولار الأميركي، وهو تدهور يعود في الأصل إلى إلغاء نظام بريتن وودز العام 1971 عندما راحت الولايات المتحدة تفرغ الدولار من تغطيته الذهبية. إلا أن تفجر الأزمة المالية الراهنة سرعان ما عرَّض الدولار إلى الانكشاف النقدي أمام العملات الدولية الأخرى.

ولمّا كانت العملات العربية مرتبطة بالدولار، فقد كان من الطبيعي أن تنعكس قيمته الشرائية المنخفضة على مجمل النشاط التجاري العربي، وعلى احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية ما يجعلها معرَّضة للهزات الاقتصادية. فكلما اهتز الاقتصاد الأميركي واهتز الدولار، مثلما يحدث الآن، اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تبعي[87].

90% من التجارة العربية تتم على شكل مبادلات مع الخارج، مقابل حوالى 10% فقط تدخل في نطاق التجارة البينية أي بين الأقطار العربية[88]. فقد كان لزوال الحدود الجمركية بين البلدان العربية وارتباط الدولار الأميركي في تعاملاتها

85– راجع: [illegible]
86– المرجع نفسه، ص 22.
87– [illegible]
88– [illegible]

المالية أن تدفع بالدولار مقابل مشتريات خارجية بعملات أجنبية أخرى، الأمر الذي كان يفضي إلى خسائر جسيمة كفارق عملة.

على سبيل المثال، لا الحصر، تقدم الجزائر نموذجًا على تداعيات الأزمة المالية في الجانب المتعلق بانخفاض قيمة الدولار. فقد سبَّبت تراجعات القيمة الشرائية للدولار بخسائر مالية فادحة للجزائر راوحت بين 500 – 800 مليون دولار سنويًا، لأن 60% من المعاملات التجارية تتم بالعملة الأوروبية (اليورو)، بينما تتم الصادرات بالدولار. ومن هنا، فإن تراجع قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظرًا إلى تفاقم عجز الحساب الجاري الأميركي، الذي وصل إلى مستوى غير قابل للإستمرار، أثر سلبيًا في قيمة الاحتياطي الجزائر من العملة الأجنبية[89].

الأمر نفسه ينطبق على سوريا، فقد بلغت نسبة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي العام 2003 أكثر من 54% من إجمالي الصادرات السورية، وبالمقابل، بلغت نسبة وارداتها من الاتحاد أكثر من 32% من مجموع وارداتها للعام نفسه[90].

وكذلك الأردن، سجَّلت تجارته الخارجية مع الاتحاد (واردات + صادرات) حوالى22% لعام 2003 مقابل 14% مع الولايات المتحدة[91].

أما دول مجلس التعاون الخليجي فهي الدول الأكثر تضررًا من جراء استمرار الارتباط بالدولار نظرًا إلى حضورها الدولي كمصدر أساسي للنفط في العالم. من هنا تكمن الأهمية القصوى في تسريع الخطوات باتجاه إطلاق العملة الخليجية الموحدة في مطلع العام 2010، الأمر الذي سيحقق العديد من الإيجابيات على صعيد الاقتصاد الخليجي خصوصًا والاقتصاد العربي عمومًا، وسيتيح لدول الخليج المساهمة في وضع أنظمة وتشريعات جديدة من

88– العام 2006 بلغت التجارة البينية العربية حوالى 1032.6 مليون دولار أي ما يوازي 1.3% فقط من إجمالي التجارة العربية
89– ورد في غازي الصوراني: "تداعيات الأزمة المالية..."، مرجع سابق، ص 17.
90– شريط عابد: "أثر ظهور اليورو..."، مرجع سابق، ص 64.

شأنها أن تساعد على ولادة نظام اقتصادي يقوم على التكافؤ في العلاقات الدولية.

6- **الأزمة المالية وتحويلات المغتربين العرب**:

طالت الأزمة المالية بتداعياتها سائر دول العالم وإن تفاوتت هذه التداعيات بين دولة وأخرى. فقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له بشأن جملة من التوقعات للعام 2009، إلى أنَّ الإنتاج الصناعي العالمي انخفض بنسبة 13% في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008، في حين تراجعت قيمة الصادرات العالمية للسلع بأكثر من42%[92]. أما الانعكاسات السلبية لهذا التراجع في النشاط الاقتصادي العالمي فقد تترجمت مباشرة تزايدًا في معدلات البطالة وفي حملات التسريح لملايين الموظفين والعاملين في غير مؤسسة أو شركة في الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من بلدان آسيا. على الصعيد العربي انعكست أزمة العمل والتوظيف على المهاجرين والمغتربين العرب وبخاصة في بلدان العسر الاقتصادي التي تعاني مديونية عالية ودخول فردية متدنية. فقد برزت هذه البلدان عالميًا كأول مصدر للإغتراب من ناحية، وأول المستقبل لتحويلات المغتربين المالية من ناحية أخرى.

العام 2007 وصل حجم التحويلات السنوية القادمة نظاميًا إلى البلاد العربية من المغتربين المقيمين في أميركا وكندا وأوروبا وبلدان الثروة في الخليج العربي، إلى نحو 28.8 مليار دولار، بعد أن كانت بحدود 13 مليار دولار سنويًا خلال عقد التسعينيات[93].

ثلاث دول عربية هي مصر ولبنان[94] والمغرب، كانت في طليعة الدول العالمية المستقبلة لتحويلات من مغتربيها. فقد كانت حصة مصر (5.9) مليار دولار، ولبنان (5.8) والمغرب (5.7). أما من حيث ما تشكله

92- سمير العطية، "الأزمة... والاقتصاد السياسي في البلدان العربية"، مرجع سابق، ص 1 (افتتاحية).

93- البلدان العربية المستقبلة لتحويلات المغتربين هي: مصر، لبنان، المغرب، الأردن، السودان، اليمن، تونس، سوريا، الجزائر، موريتانيا. أنظر: نجلاء الأيوبي، "دور المغتربين العرب في الاستثمار في التكامل العربي"، ورقة عمل في الأصل قدمت إلى المؤتمر الثالث لرؤساء أجهزة الاستثمار العربية، القاهرة، 1988، ثم أعيد تقديمها في إطار التحضير لمؤتمر القمة العربية الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، آب/أغسطس 2008، منتدى البحوث الاقتصادية، نشر جزئيًا في صحيفة (5.4) الكويتية، تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

التحويلات الاغترابية العربية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فتبرز في المراتب الأولى عالميًا التحويلات إلى لبنان (26%) وفلسطين بالإضافة إلى الأردن (18%)[95].

ثمة تقديرات أخرى، غير رسمية، تشير إلى أن حجم التحويلات غير النظامية إلى البلدان العربية تصل إلى حوالى 50 مليار دولار سنويًا وتمثل نسبًا عالية من دخولها الوطنية. ففي لبنان تصل إلى 7%، وتونس 20%، والمغرب 34%، والأردن 53%، ومصر 56%، والجزائر57% وسورية 79%[96].

أما البلدان المستقبلة للمغتربين العرب والتي تعتبر المصدر الأساسي للتحويلات المرسَلَة فهي دول الخليج العربي والولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا. والجدير بالذكر أن التحويلات من بلدان الخليج تراجعت كثيرًا بسبب الأزمات والحروب المتواصلة في الخليج من جهة، وبسبب عمليات الطرد المكثّف للعمّال العرب لاعتبارات سياسية بين الحكومات العربية من جهة أخرى. ويجدر بالإشارة أن دول الخليج قامت باستبدال موسَّع للعمالة العربية بأخرى من الدول الآسيوية أرخص ثمنًا وأسهل تطويعًا. كل ذلك ساعد على انخفاض ملحوظ في حجم التحويلات البينية العربية والتي لم تعد تشكل أكثر من 50% من إجمالي التحويلات الوافدة[97].

ولما كانت الولايات المتحدة ومعها دول غرب أوروبا، المكان الأكثر تركزًا للأزمة المالية، فإنها سوف تتحوَّل إلى أمكنة طاردة للمغتربين العرب المقيمين على أراضيها. فمصر ستكون أكثر تأثرًا بانخفاض حصتها من التحويلات الوافدة من الولايات المتحدة، في حين سوف تكون المغرب أكثر تأثرًا بانخفاض حصتها من التحويلات الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك لبنان وسوريا والأردن وفلسطين وتونس ستشهد تراجعًا

94– صُنِّف لبنان من بين طليعة الدول التي تعتمد على التحويلات الخارجية والتي تصل إلى 6 مليارات دولار سنويًا. الإعمار والاغتراب، العدد 137، 28/9/2007.

95– سمير العطية: "التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشراكة الأوروبية"، مؤلف، تقرير خلاصة مشروع تأهيل "بالمغرب والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، 2008.

96– سمير العطية: "الأزمة... والاقتصاد السياسي في البلدان العربية"، ص 2.

97– المرجع نفسه، ص 3.

في تحويلاتها من بلدان الخليج العربي ومن أوروبا أيضًا. فهناك تقديرات رقمية تشير إلى أن حجم التحويلات العربية إلى البلدان المحدودة الموارد والإمكانات الاقتصادية هي بنسبة 50% من الخليج العربي مقابل 50% من الدول الغربية. ولما كانت الدول الغربية ومعها الدول الخليجية بمنزلة الحلقتين المركزيتين الأكثر تأزمًا بالأزمة المالية، فإن توقعات غير مريحة بمستقبل التحويلات العربية إلى البلدان الأكثر حاجة إليها.

إن تداعيات مالية غير محمودة العواقب سوف تطال بلدان الاستقبال للتحويلات الاغترابية في مصر ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين والمغرب وتونس والسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر، الأمر الذي سيزيد من تفاقم المديونية الخارجية لهذه البلدان وسيؤثر سلبًا على برامجها التنموية ويوسع فجوة العجز في ميزانياتها الحكومية.

رابعًا: شروط الاستجابة العربية للردّ على تداعيات الأزمة وتحديات المستقبل

كثيرة هي آراء المحللين والمختصين العرب في قضايا الاقتصاد والمال بشأن الأزمة المالية العالمية ومدى التداعيات التي تركتها حتى الآن، والتي يمكن أن تتركها في المستقبل على الاقتصاد العربي. وقد ظهر ما يشبه الإجماع عند أكثرية أولئك الاقتصاديين في رؤيتهم لمعالجة الأزمة واحتواء تداعياتها عربيًا من خلال اعتماد سياسة تكامل اقتصادي تقوم منهجيتها على تعميق الترابطات البينية لمختلف جوانب الاقتصاد العربي وصولاً إلى قيام الكتلة الاقتصادية العربية التي تبقى وحدها بمنزلة الردّ الاستراتيجي على الأزمة المالية الراهنة وعلى سائر الأزمات والتحديات المستقبلية.

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ختام أعماله في الرياض إلى الإسراع في إنشاء السوق العربية المشتركة وإقامة الاتحاد الجمركي العربي ومشروع استراتيجية التنمية الزراعية ومتابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[98]. ومن جهته، رأى الأمين العام لمجلس

الوحدة الاقتصادية العربية "أحمد جويلي"، "أن المرحلة المقبلة صعبة، وأن الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية تعزز فكرة السوق العربية المشتركة والتكامل العربي، بحيث يمكن استيعاب آثار الأزمة المالية العالمية والتعامل معها"[99].

في الواقع، المنطقة العربية تمثل سوقًا كبيرًا تعززه مساحة سطحية تصل إلى نحو 14.2 مليون كلم٢ بما يمثل 2.10% من مساحة العالم، وتعيش عليها كتلة بشرية تزيد عن 325 مليون نسمة أي بنسبة 4.8% من سكان العالم[100]. ومن الناحية الاقتصادية تنفرد المنطقة العربية بامتلاكها الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة؛ إذ تنتج قرابة 32% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، ونحو 11.4% من الغاز الطبيعي، فضلاً عن امتلاكها حوالى 59% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 29.4% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي[101]. إلى جانب ذلك، فإن الدول العربية تملك مقومات جغرافية تاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة السوق العربية المشتركة أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية في العالم مثل الاتحاد الأوروبي وغيره.

إنَّ أهمية قيام السوق العربية المشتركة تتمثل، ليس فحسب في احتواء تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية ذات المديات العالمية، وإنما أيضًا في التأكيد على ثلاثة أهداف استراتيجية للإقتصاد العربي وهي:

1- تلازم الأمن الاقتصادي مع الأمن السيادي القومي العربي.

2- تحقيق الانتقال من حالة التبعية الاقتصادية العربية والتخلص من حالة التبعية المزمنة للخارج.

3- دعم التركز العربي التفاوضي في الاقتصاد الدولي الراهن.

98- السفير، 24/11/2008.
99- الحياة، بيروت، 20/11/2008.
100- الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، الملحق الرقم (2/7)، ص 261.
101- كابي الخوري (معد)، "بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم"، المستقبل العربي، العدد 359، كانون الثاني/ يناير 2009، ص 244-255.

في 30 نيسان/أبريل 1964 أعلن المجلس الاقتصادي العربي موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة التي فتحت الباب واسعًا أمام إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تنشد التعاون والتنسيق بين الدول العربية[102]. إلا أنَّ أيّاً من هذه الاتفاقيات إما لم يرَ النور، وإما نُفِّذ جزئيًا، وبالتالي فإن السوق العربية المشتركة ظلت حلمًا يراود الدول العربية في مختلف ندواتها ومناقشاتها على كثرتها دون وجود نتائج جادة لتحقيق هذا الهدف[103].

العام 1996، وتحت ضغط الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها غير دولة عربية بفعل تعاظم مخاطر العولمة الاقتصادية وتهديداتها باجتياح العالم، تبنت قمة القاهرة خطة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد تم إقرار قيام هذه المنطقة في شباط/فبراير 1997 بهدف تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية على مراحل سنوية متدرجة طبقًا لجدول زمني مدته عشر سنوات ابتداءً من كانون الثاني/يناير 1998.

صادق على هذه الاتفاقية 19 دولة عربية، حيث تتيح المادتان الخامسة والسادسة منها إقامة مثل هذه المنطقة بما يتناسب، آنذاك، مع التوجهات العالمية المتمثلة بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية المتزامنة مع ظاهرة العولمة، لا سيما بعد إقرار إنشاء منظمة التجارة الدولية (الغات) في خطوة كان الهدف الأساسي منها دفع الاقتصاد العالمي إلى المزيد من الاندماج في إطار اقتصاد السوق.

102– للمزيد من التفاصيل بشأن الاتفاقيات الاقتصادية العربية راجع:
–عبد الحسن زلزلة: "**التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة، 1985، ص 136 – 142.
–طاهر حمدي كنعان: "**التعاون الاقتصادي العربي، رؤية عملية**"، المستقبل العربي، العدد 268، حزيران/يونيو 2001، ص 10.
–مهدي ميلود: "**التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)**"، بحوث اقتصادية، العدد 45، شتاء 2009، ص 38 – 51.

103– كانون الثاني/يناير 2008، انتهت مدة العشر سنوات فيما ظلت منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى متعثرة، وظلت معها السياسات الاقتصادية العربية تدور في الحلقة المفرغة نفسها إلى أن هبّت رياح الأزمة المالية العالمية في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2008، مهددة باجتياح مدمِّر، هذه المرة لكل الاقتصادات الرخوة والتي هي غير قادرة على الصمود والمواجهة. أما الأسباب العميقة الكامنة وراء فشل إنجاز متقدم على طريق التكامل الاقتصادي العربي فهي على مستويات ثلاثة[104]:

الأول، إقتصادي: وهو يتمثل بالآتي:

1- سيادة نمط الإنتاج الأولي في الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية، وتوجيه الإنتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى الدول الصناعية المتقدمة استيرادًا وتصديرًا.

2- اختلاف هياكل التكلفة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى عدم التزام بعضها بالسياسات الحمائية المشتركة ومؤاثرة إتباع سياسة حمائية منفردة.

3- عدم الاهتمام بوجود شبكة نقل لربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض.

4- عدم تجانس الفلسفات والسياسات الاقتصادية.

5-تفاوت مستويات الدخول بين الدول.

الثاني، سياسي: ويتحدد بالآتي:

1- التخوف من التعدي على السيادة القطرية.

2- أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية (معاهدة كامب ديفيد أدت إلى مقاطعة مصر عربياً).

3- الانقسامات السياسية الداخلية المغلفة بصراعات مذهبية وطائفية (العراق، لبنان، السودان، الصومال...).

104- المرجع السابق، ص52.

الثالث، تنظيمي: ومن أبرز عوامله:

1- الالتباس والغموض في نصوص الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية.
2- عدم توافر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.
3- حرية الدولة القطرية في إبرام ما تشاء من اتفاقيات مع أي دولة أخرى في العالم، حتى ولو تعارضت مع مصالح الدول العربية أو ميثاق جامعة الدول العربية.
4- تغليب السياسي على الاقتصادي في عمل الأجهزة والمنظمات التي تشرف على إدارة وتنظيم العمل العربي المشترك.

استنتاج

إنَّ الدول العربية التي فشلت لأكثر من ستة عقود مضت على قيام جامعة الدول العربية ومنظماتها الإقليمية التابعة لها، في بلورة كيان اقتصادي عربي تكاملي عن طريق الاندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق حرة، لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات المتسارعة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، لا سيما التحديات الضاغطة والمتمثلة بالعولمة وأزمتها المالية الراهنة.

حاليًا، يتزايد في العالم الاتجاه نحو الاستقطاب الجهوي لنشوء التكتلات الاقتصادية من أجل تطوير المواجهة، ليس فحسب لمحاصرة تداعيات الأزمة المالية الراهنة، وإنما أيضًا لإفشال الآليات التي تعتمدها النيوبرالية الاقتصادية في عولمة الاقتصاد العالمي، وهي الآليات نفسها التي أوصلت العالم إلى الأزمة الراهنة. من هنا، تكثر، اليوم، محاولات حثيثة في العالم من أجل إعادة تشكيل سيادة الدول على المستوى الجهوي أو الإقليمي للتصدي لنمط "العولمة المفتوحة" وغير المنضبطة التي تهدد بإنهاء عهد الدولة السيادية وتعطيل وظيفتها في الضبط والمراقبة. فالبلدان النامية، ومنها البلدان العربية، عليها الإقلاع عن ترددها من أجل المضي الجاد

نحو بناء فضاءات اقتصادية تكاملية بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها ويحافظ على وجودها.

إن قيام الكتلة الاقتصادية العربية هو مطلب جيو – استراتيجي أكثر من ضرورة تاريخية في مواجهة تحديات الأزمات المتولدة عن العولمة الاقتصادية. أما شروط الاستجابة لقيام مثل تلك الكتلة فإنما تكون بالتزام تطبيق الخطوات الأساسية الآتية:

1- **تعميق التشابك الاقتصادي والاجتماعي والبشري بين الدول العربية.**
2- **فك الارتباط الأحادي أي القطري مع مواقع الاقتصاد العالمي، ودخول هذه المواقع بوحدة الرؤية العربية الجامعة التي يمكنها وحدها أن تتجاوز الظرفية والتهميش في علاقاتها الاقتصادية سواء مع دول المركز الرأسمالي أم مع سائر الدول العالمية الأخرى.**
3- **الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتوطينها، والبحث العلمي والمعرفة المعلوماتية، كل ذلك بهدف إنتاج تكنولوجيا ذات خصوصية عربية تخرج عن دائرة الاستهلاك والتبعية الراهنة.**
4- **تمكين البنيان الاقتصادي، وإيلاء الأهمية المطلوبة لتنشيط القطاعات الإنتاجية، لا سيما خلق القاعدة التصنيعية العربية التي تبقى الأساس الأقوى للإقتصاد برمته.**
5- **توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والديمقراطية في بناء الاقتصاد والمجتمع المدني المتماسك إنتاجيًا وثقافيًا ووطنيًا.**
6- **تغليب الإرادة السياسية في العلاقات البينية العربية وإيلاء الأولوية للقومي الاستراتيجي على القطري الظرفي.**

أخيرًا، إنَّ الترجمة العملية لهذه الخطوات إنما تكون من خلال خلق تيار اقتصادي عربي يضم نخبًا معرفية عربية قادرة على تحليل علمي ومعمّق للواقع الاقتصادي العربي الراهن، وبالتالي وضع دراسات جادّة وتفصيلية مرتكزة إلى علم الاقتصاد لتبيِّن أهمية تأسيس الكتلة الاقتصادية العربية،

ليس بهدف ظرفي لمواجهة العولمة وأزماتها المالية وحسب، وإنما أيضًا، وهذا أساس، بهدف خلق اقتصاد عربي نهضوي يستطيع أن يؤسِّس لمراكمات نهضوية ناجحة ومستمرة.

ملخصـــات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

• تركيا وموازين القوة في الشرق الأوسط الجديد

..... أ. د. ميشال نعمة 135

• تبييض الأموال ومستقبل السرية المصرفية..... داليا خوري 136

بيضاء

أ.د. ميشال نعمة

تركيا وموازين القوة في الشرق الأوسط الجديد

تشهد السياسة الخارجية التركية تغيرات كبرى ومصيرية وخصوصًا أنها تطالب بعضويتها الاتحاد الأوروبي.

هل تستطيع تركيا التغلب على التعقيدات بتحقيق هدف مشاركتها في الاتحاد الأوروبي وهل من الممكن إجراء التحولات الضرورية في سياستها وخصوصًا من خلال عدم تدخلها في قضايا الشرق الأوسط؟

تحاول الدراسة أن تضع جانبًا مجمل التغيرات المحلية التي تحدث حاليًا في تركيا والتركيز على مختلف جوانب السياسة الخارجية التي تقودها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

أحد التحديات المصيرية التي تواجه صانعي السياسة الخارجية التركية تكمن في القدرة على التغلب على التعقيدات والمشاكل الآتية من الشرق الأوسط وبخاصة تلك التي تلت الحرب على العراق وكيفية رد تركيا على مجمل هذه التحديات.

داليا خوري

تبييض الأموال ومستقبل السرية المصرفية

تنتشر ظاهرة تبييض الأموال في العالم بشكل كبير ويعتبرها القانون جناية مالية يحاسب عليها مرتكبوها. وقد تم اكتشاف هذه الظاهرة في عدة بلدان غير مستعدة للحد منها ما أدى إلى اعتبارها بلدان غير متعاونة يجدر وضعها على اللائحة السوداء.

في السنوات الأخيرة، لم يعد يعتبر إسم لبنان على هذه اللائحة لأنه يتعاون في مكافحة هذه الظاهرة التي تشغل أصحاب الشأن الاقتصادي والمالي. كيف يمكن تفسير ظاهرة تبييض الأموال من الناحيتين المالية والاقتصادية؟ ما هي الأسباب المؤدية إلى هذه الحالة الخطرة؟

تحاول الباحثة معالجة موضوع تبييض الأموال من خلال تقسيم الدراسة إلى عدة أجزاء حيث أشارت في الجزء الأول إلى التفاصيل كافة، بدءًا من تعريف هذا المصطلح وصولاً إلى مصدره وتقنياته. أما في الجزء الثاني، فقدمت الباحثة بعض الأمثلة من الناحيتين المالية والاقتصادية التي أحدثت جدلاً في العالم ومخاطر التبييض.

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Hassan MNEIMNE ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief : Prof. Michel NEHME Directrice de Rédaction: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

- Language should be concise and clear. Use the active voice.
- Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.
- Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.
- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose
- Authors are responsible for accuracy of all material reported
- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

عاضيد

Index

Nº 68 - Avril / April 2009

- **Turkey and the new Middle East balance of Power** ..... *Prof. Michel Nehme 5*

- **Le Blanchiment d'argent et l'avenir du secret bancaire** .....*Dahlia Khoury 37*

Abstracts

.....*96 - 103*

Résumés

..... *104 - 109*

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني– مديرية الشؤون الجغرافية 2009

Turkey and the new Middle East balance of Power

Prof. Michel NEHME *

Turkey's foreign policy is going through a massive transformation. This trend is primarily driven by the new Turkish setting of calling again and again to become a participant in the EU membership. But will Turkey be able to overcome a variety of problems, continue making reforms, and avoid a debilitating intervention in the Middle East?

This article leaves aside Turkey's domestic drastic changes taking place recently and examines the aspects of foreign policy driven by prospects of EU membership. One of the most critical challenges for Turkish foreign policymakers will be how to handle problems coming out of the Middle East, especially regarding post-war Iraq, and how Turkey responds to these challenges?

If Turkey were to enter the EU, a thoroughly transformed Turkey might become an example

**Academician and Researcher*

to the Middle East for stability and a secular, modern, and democratic form of governance. This Turkey could also help the EU export security to the region and address the area's conflicts. The alternative to such an outcome could be an unstable Turkey, influenced by a combination of Islam and Turkish nationalism; alternatively, it could become an "illiberal democracy" dominated by the military and hard-liners.

The area known as the Middle East, and its extension to the north through the former Soviet Union, is characterized by long conflicts. Several examples include Chechnya, Cyprus, Greece and Turkey, the Arab-Israeli Conflict, and the Armenian-Azeri conflict over Nogorno-Karabagh are vivid exhibition of that. That same region is generally characterized by poverty as well as either failed or repressive states reflecting what is so called "illiberal democracy." Relations among states are characterized by deep mistrust, absence of cooperation, and periodic resort to violence. This situation is reinforced by the chaos in Iraq and growing terrorism from Jihadist groups.

Turkey had enjoyed relative stability and security. Its place in the "West" was, by and large, secure and uncontested. In this period Turkey remained aloof from developments in the Middle East and its foreign policy was typically characterized by non-involvement. Turkey shielded itself from the Arab-Israeli conflict, as well as the effects of Pan-Arabism. Whatever involvement it had was limited to the economic realm, particularly from

the mid-1970s onward. The end of the Cold War brought major changes and challenges to Turkey both internally and externally.

In terms of the Middle East, the 1990s was a period when Turkey became steadily more involved in the region. The state establishment pursued a policy of expanding Turkey's relations with the United States as well as Israel. It supported the UN intervention in the 1990/91 Kuwait Crisis. Turkey also made possible the creation of a safe haven for Kurds in northern Iraq, while deploying a military presence in the area to combat the PKK. Turkey supported the Arab-Israeli peace process and actively participated in the multilateral talks initiated with the Madrid conference in 1991. However, once the peace process stalled and entered a deadlock, Turkey's relations with Israel expanded.

However, despite an attempt by Turkey to project neutrality, the Islamic world as Iran and a number of Arab countries tried to get the Islamic Conference Organization in Tehran to adopt a decision critical of Turkey's relations with Israel. Consequently and in retaliation, Turkish President Suleiman Demirel found himself having to leave the summit prematurely. In October 1998, Turkey threatened Syria with a military intervention in a successful effort to have Syria expel the PKK's leader, Abdullah Ocjalan, who enjoyed sanctuary there.

Some observers view that Turkey has never before been this close to achieving its forty-year-old aspiration of joining the

EU as a full member. This would also be the sealing of an almost two-century-long process of Westernization and effort to create a modern, secular and democratic society. Yet the chaos and instability created by the U.S. intervention in Iraq is deeply affecting Turkey. It put a lot of pressure on its foreign policy regarding whether or not to support the United States or intervene in northern Iraq. This is a very critical issue for Turkey's relations with the EU and the Middle East. In the same token, the terrorist attacks of 2003 in Istanbul also threw a shadow on whether Turkey would be able to sustain its political reforms and economic recovery that condition its march toward EU membership. Will Turkey get sucked into a quagmire in Iraq and the Middle East, or will it be able to stay out of any military involvement? Will Turkey be able to shield itself from al-Qa'ida-linked terrorism, handle its domestic economic problems, and continue making and implementing reforms? Will Turkey become a player in the region that can help to extend an EU-like "security community" into the Middle East, or will Turkey engage in policies that might bring a new balance of power to the Middle East?

Foundations of the New Turkish Foreign Policy

The most prominent Turkish foreign policy stands is: "Peace at home and peace abroad," this is considered the keystone of Turkish foreign policy. Kamal Ataturk, founder of the Turkish Republic said in his State of the Nation speech on November

1, 1928: "It is quite natural and therefore simple to explain the fact that a country which is in the midst of fundamental reforms and development should sincerely desire peace and tranquility both at home and in the world". In that respect Turkish foreign policy did not leave any room for idealism other than it most cherished goal of becoming an equal member of the Western world of nations.

Turkish foreign policy spokesmen have always asserted that they pay particular attention to the safety and security of their country and to their capability to protect the rights of the citizenry against any aggression." While Turkey's wished to live in peace with all nations and maintain friendly relations with great and small powers alike, it was always prepared to defend itself from potential aggressors.

One of the most important focal points of Ataturk's foreign policy was its dislike for military alliances and pacts. This stemmed from his conviction that every alliance provoked a counter-alliance by causing suspicion and insecurity among other countries, which would be against both Turkey's principles and interests.

During the Ataturk era, Turkey's international orientation was non-alignment, which seemed to best fit its objectives in the immediate post-World War One period. Turkey was a war-torn country in need of internal reconstruction, which made seeking peace a necessity. Two basic foreign policy goals reigned throughout the period: to create a strong, modern state which could defend its territorial integrity and political independence,

without external assistance, against external aggression; and to make Turkey a full, equal member of the Western European community of nations.

The main principle of Turkey's Middle East policy, to avoid interference with that region's affairs was formulated within this general framework. Although bilateral relations with regional states were established, the main thrust remained leaving the Arabs alone. The 1937 Sadabad Pact concluded with Iraq, Iran, and Afghanistan was a good example of how Kamalist foreign policy distanced itself from the Middle East. Rather than being an example of regional cooperation and collaboration, as it is sometimes claimed, the Pact's principles were those of non-interference in each others' affairs.

However, in accounting for early new Turkey's foreign policy, one should not be misled by the common perception that it totally avoided Middle East affairs. In fact, it was Ataturk himself who patiently waited until March 15, 1923, when he mentioned Alexandretta (Hatay, the Sandjak of Alexandretta) as having been Turkish land for 4000 years, and in the mid-1936 signing of the Montreux convention (the treaty governing passage through the straits, so vital for Turkey's interests as to overshadow every other concern), Ataturk cautiously waited and helped the Turks of Hatay (Alexandretta) to pave the way for its incorporation into Turkey. Finally in October 1936, Ataturk, noticing the international environment was favorable for such a move took the initiative. By suddenly leaving for Adana to inspect the troops,

he made sure that the French would understand his readiness to resort to military means if the Alexandretta problem was not solved in favor of the Turks. In the final analysis, Ataturk's basic strategy proved to be very effective and gained the aim.

On the other hand and just to maintain a balance in the presentations of arguments concerning Turkish foreign policy this example provides an indication of the lower priority given relations with the Middle East, which came during the 1924-25 upheavals in Morocco. The Turkish attitude toward the proto-nationalist struggle showed that Turkey's ignorance of regional independence movements, for which the Democratic Party (DP) government was harshly criticized during the 1950s, was not without precedent. At first, the Turkish press and public opinion took interest in the Reef rebellion (Suburban Rebellion) and drew parallels with Turkey's own War of Independence. However, from 1925 on, the government press and the elite began to voice concern that it might hurt Turkey's interests to draw the wrath of the French and the Spanish at a time when their support was needed in the League of Nations to secure a favorable solution of the Mosul dispute a very important concern for Turkey in its future relations with Iraq. Thus, the roots of Turkish foreign policy toward the Middle East were laid in an era when Turkish foreign policymakers tended to avoid involvement in Middle East affairs. The fact that relations with the West were given top priority sometimes led Turkey to avoid entanglement with the Middle Eastern states. For this reason

one could say about the argument that Turkish foreign policy in the Gulf Crisis constituted a deviation from traditional Kamalist foreign policy stood on an interpretation of Kamalist foreign policy as preaching total avoidance of Middle East affairs. In fact, Turkey's position was based on its interpretation of how any such involvement would affect its higher-priority West-oriented goal.

American Intervention and Turkish Foreign Policy

The decision of the Turkish parliament, on March 1, 2003, not to support the government's recommendation to allow U.S. troops to enter northern Iraq via Turkish territory brought the relationship with the United States to its lowest ebb since the U.S. arms embargo against Turkey in 1975. This situation was unique since Turkey has been a long-standing ally of the United States. The situation was further aggravated in April, and again in July, when U.S. troops arrested small Turkish military units in northern Iraq. Following the arrests in July, local U.S. officials alleged that the unit was plotting to assassinate the local Kurdish governor. Although the crisis was diffused, Turkish mistrust of the United States deepened, and the incident itself was seen as a manifestation of U.S. disillusionment with Turkey. Another important development with respect to Turkey's handling of the Iraq crisis was the way in which it refrained, partly due to EU opposition, from any unilateral intervention in northern Iraq. The Turkish security establishment, including the military, watches developments in Iraq with concern, fearing that any

undermining of Iraq's territorial integrity might produce a Kurdish state. Such a development could then lead to irredentist claims on the Kurdish-populated sectors of Turkey, or alternatively, could encourage some among Turkey's Kurds to become more insistent in their demands for independence. Turkey's security establishment also worries about the continued presence of PKK militants in northern Iraq.

Notwithstanding, a review of U.S.-Turkish and Turkish-Middle East relations was largely caused by Turkish displeasure with the attitude of its allies who failed to support Turkey on the Cyprus issue. The Middle East countries' support of the Greek Cypriots caused the Turks to come to terms with their cultural and historical bonds. The so-called new Turkish foreign policy, drafted in the mid-1960s as a result of these discussions and considerations, was expected to correct mistakes committed during the 1950s that were blamed for the deterioration of relations with the Middle East which, in return, caused Turkey's isolation in the region and alienation at the UN concerning Cyprus. In this sense, Turkey's pre-1960 policies toward the Middle East produced a negative feedback that led to cognitive inconsistency in and increased opposition to its policies.

The most prominent feature of the new Turkish foreign policy was its emphasis on multi-faceted policy making. Turkey's foreign policy orientation, although subject to criticism by radical rightist and leftist circles alike, remained unquestioned at the policymaking level. When applied to the Middle East context,

this policy required less cooperation with the United States, and a more balanced attitude towards the Arab-Israeli dispute. Nonetheless, Turkey refrained from overruling cooperation with the United States and preferred to make its decisions ad hoc. Decrease of tension in the region, enabled by the end of Turkish-Western efforts to direct the regional course of politics and the resurgence of inter-Arab rivalries, allowed the Turks to distance themselves from U.S. policies without incurring any costs. A good example of this effort was seen in 1964 when Turkey, together with other CENTO (Central Treaty Organization, the name the Baghdad Pact took after Iraq's withdrawal in 1958) members, Iran and Pakistan, concluded an agreement to create the organization of Regional Cooperation for Development (RCD). Although RCD seemed to be duplicating non-military functions of CENTO, it served an important political and psychological role.

However, regarding the use of NATO bases for non-NATO purposes, Turkish policy makers preferred to preserve a degree of ambiguity which they believed to have a deterrent value of its own. Although Turkey maintained that it would not allow the use of its bases during the 1967 and 1973 Arab-Israeli wars, it is premature to argue that this was an indication of a complete reversal in Turkish foreign policy simply because Turkey refused to cooperate with the United States while adopting a policy of benevolent neutrality that tilted toward the Arabs. It would be more accurate to argue that Turkey adopted a policy of caution

in its attitudes towards Middle East crises as it carefully weighed the pluses and minuses of each potential action and decided accordingly. In this sense, Turkish foreign policy carefully stuck with one of the main principles of Kamalist foreign policy and that is pragmatism.

By the end of the 1970s, however, although Turkey was still refusing to make any formal strategic commitment outside the NATO framework, became more eager for consultations about cooperation for security in the Middle East. To quote one analyst of Turkish foreign policy, these developments brought back the traditional images of international politics held by the Turkish policymakers. To give an example on this important remark, in November 1983, the Turkish government concluded an accord with the United States whereby American troops in the Multinational force in Lebanon (deployed in Beirut at the request of the Lebanese government, following the 1982 Israeli attack on PLO forces in Beirut, with the task of assisting the Lebanese Army in restoring the central government's authority) were given the right to use the NATO base at Incirlik. The permission Turkey granted the Multinational force to use the Incirlik base during the Gulf crisis (1990-91) was another example of how Turkey cooperated with the West when deemed necessary, and felt conditions to be ripe for such cooperation. Without changing the basic tenets of their foreign policy, Turkish policymakers were able still to prepare the future to pull the Middle East states to their side to the extent that was possible given the

Iranian growing power dimension and the major regional power role that the Egyptian would like to play in the area. In short, Turkey's new foreign policy starting in the 1960s was later defined as the traditional Kamalist policy, in part to justify it. In retrospect it was defined as: non-interference in the domestic affairs of Middle East countries and in inter-country relations; equality among states; maintaining both diplomatic relations with Israel and political support for the Arab cause; preserving links with the West in regard to their impact on Turkey's relations with the Middle East and vice versa and last but not least the development of bilateral relations.

The old new principles still continue to guide Turkish foreign policy makers during the 1990s. What is surprising is that the same set of principles is taken as a reference point in trying to prove that Turkish foreign policy in the Gulf Crisis constituted a deviation from the traditional Kamalist foreign policy. However it could be well argued that Turkey's foreign policy toward the Middle East shows continuity. Although there have been some adjustments, the policy's main tenets remained the same. One important factor as an indication against change was perhaps Turkey's Middle East policy itself. Cautious to distinguish between pragmatism and opportunism, the foreign policy establishment did not deviate from past practices. In sum, side-effects of and spillovers from certain policies, if mistaken for substance in the larger framework of change and continuity, may be misleading. The history of Turkish foreign policy towards

the Middle East presents a fine case study to test these premises. If one has to account for policy changes, the only watersheds were when Turkey opted to join a collective alliance (NATO) in 1952; and when it began developing multilateral relations as of the late 1960s. Otherwise, accelerated or decelerated relations and ad hoc reactions cannot be categorized as change given the historical perspective.

Updating the New Turkish foreign policy: Pragmatism and Foreign Policy Decision Making

By the summer of 2003, the inability to restore order and stability in Iraq well after the end of formal hostilities led to increasing calls in the United States for Turkish assistance. This time the U.S. government appeared to handle the issue more carefully in terms of Turkish sensibilities and also authorized the potential release of $8.5 billion in credits without openly linking it to Turkish troop deployments in Iraq. The military and the government wanted to make this deal but public opinion continued to oppose any involvement in Iraq, fearing Turkey would be seen as helping to entrench a U.S. occupation. In an effort to legitimize Turkish involvement in the eyes of the public, both the government and the military stressed that Turkey's role would be a humanitarian one emphasizing the restoration of public services. Notwithstanding, the Turkish security elite's immediate concern was the repercussions that chaos and instability in Iraq could have on Turkey. They feared

the break up of Iraq and the emergence of a Kurdish state. They argued that sending troops would block these outcomes while guaranteeing Turkey a place at the negotiating table where Iraq's future would be discussed. These Turkish officials were particularly disturbed by the prominent Kurdish presence in the U.S.-appointed Governing Council in Baghdad at the expense of the Turcoman presence, which they attributed to the Kurds choosing to cooperate closely with the United States. There was also deep concern about the fact that the PKK had again started operations in towns along the border with Iraq and threatened further attacks deeper into Turkey. The security elite scrutinized every American move and statement concerning northern Iraq and concluded that the United States was conspiring to set up a Kurdish state. Hence, a military presence in Iraq was required to counter this danger.

Another important factor influencing the decision to send troops to Iraq is far less evident. The government has been very successful in adopting a series of very difficult reforms in an effort to enhance Turkey's chances of starting accession negotiations with the EU. These reforms substantially improve and pluralize Turkish democracy. Most importantly, the government succeeded in limiting the power of the National Security Council, and thus of the military and the security establishment. Since this group is more eager to intervene in Iraq, the government thought that dispatching troops would curry favor with a domestic constituency its other

policies have injured.

In as much as seeing the new Turkish foreign policy from a geopolitics perspective, one could recall that during the Cold War, Turkey had a relatively cozy security arrangement. It was an important part of NATO and was closely integrated with the major political and economic institutions of Western Europe. Turkey also had an associational relationship with the then European Community. But one should also recall that the end of the Cold War changed this situation dramatically. The Balkans drifted into chaos while in Turkey a Kurdish secessionist struggle led by the PKK adversely affected both internal security and Turkish democracy. The situation was aggravated by the aftermath of the first Gulf War, which left a vacuum in northern Iraq from where the PKK was able to mount operations into Turkey. Economic sanctions against Iraq also led to the loss of business in that country, which used to be a major source of income for the economy of southeast Turkey.

The situation was further complicated by the covert or overt assistance that neighboring and even EU governments offered to the PKK. This was a period when Turkey came to the brink of war with Greece in 1996 and Syria in 1998. Relations were foul and confrontational with Iran. Turkey's close and intimate relations with Israel provoked considerable resentment in the Arab world; so much so that the then Turkish president found himself storming out of an Islamic Conference Organization summit in Tehran in November 1997. Relations with a number

of EU countries were often strained over human rights violations and the Kurdish problem. Turkey to say the least was gripped by a deep sense of mistrust towards the external world and particularly the EU and the United States. Many in the country, including the military and bureaucratic elite, believed that the United States was actually supporting the PKK. Internationally, Turkey was often seen as a security liability. The exception was Turkey's restrained policy in respect to the conflict in Bosnia-Herzegovina. Against tremendous public opinion for a unilateral intervention of some kind to save the Muslims from Serbian massacres, the government was able to adhere to a multilateral approach and contributed positively to the process that culminated with the Dayton Peace Agreement in 1995.

The whole picture began to change by the late 1990s. A period that marked the beginning of the process of rapprochement, between Greece and Turkey in 1999, followed by the Helsinki European Council decision to extend to Turkey candidate status, were critical developments edging Turkey closer to the EU and toward political reforms. The U.S. role in helping Turkish officials to capture the leader of the PKK in Kenya followed by the visit of the U.S. President to Turkey for the OSCE summit in November 1999 were two events that boosted the standing of the United States in Turkey. This same period also coincided with Turkey's active involvement in NATO operations against Serbia over Kosovo as well as in humanitarian and peacekeeping

operations in Kosovo. In the United States, Turkey was presented as a pivotal state in terms of the security of the Balkans, the Middle East, the Caucasus and Central Asia. Close cooperation between the United States and Turkey was also extended to the strategically important issue of the transportation of oil and gas from the Caspian Sea region through Turkey to the West.

It is remarkable how much the events of September 11, 2001 further enhanced the security value of Turkey as a Muslim country that could be a model liberal market economy and secular democracy to an Islamic world beset by Islamic radicalism, repression and economic failure. Moreover, Turkey contributed to the force stabilizing Afghanistan after the Taliban was defeated. In short, Turkey had become a net contributor or exporter of hard and soft security. Though it is labeled by Turkish officials as a fruitful period it was not without its difficulties. A coalition government in Turkey lacked the cohesion and determination to see through political reforms needed to meet the EU's Copenhagen criteria. Powerful opponents to membership in the EU still remained in spite of wide popular support. Yet the United States remained adamant in its support for Turkey's EU membership and tried to exert considerable pressure on a number of EU governments. Transformation of politics in Turkey is drastic at the domestic level. However a similar process also of fundamental change can be observed in respect to foreign policy. The manner in

which the Iraqi crisis was handled by the government is in itself a reflection of this process. The government managed to stay out of Iraq and shied away from using confrontational means of foreign policy in contrast to the Turkish policy of a few years back. A good example of Turkish foreign policy evolving towards a "Europeanized" approach to foreign policy is the manner in which the crisis of Turkey's veto over the use of NATO capabilities for European security force operations was finally resolved in November 2001. Turkey had been vehemently objecting to the EU countries using NATO capabilities without allowing Turkey the right to fully participate in ESDP decision-making. After long and tough negotiations between Turkey, the United States and Britain, a compromise arrangement was reached. The arrangement reflected a "win-win" outcome that made it possible for EU countries to gain access to NATO facilities while Turkey's security concerns were addressed without undermining the European security force's independent decision-making procedures. Furthermore, this also opened the way at the Laeken European Council meeting for Turkey to be invited to participate in the Convention on the Future of Europe. The decision not to become directly involved in Iraq can also partly be attributed to a greater willingness, as compared to the past, to heed to objections coming from the external world mainly from Middle Eastern countries. Part of this transformation is also reflected in the erosion of the influence that traditional central players in foreign

policymaking, such as the military and civilian hardliners, have enjoyed.

Elected officials are today more likely to have their views and interests taken into consideration then was the case in the past. Furthermore, public opinion and civil society have been able to make their voice heard on foreign policy issues and exercise some degree of influence.

The new Turkish foreign policy is well reflected in its policies toward the Middle East. Previously, Turkey's military relations with Israel had attracted negative attention while Turkey had poor relations with the Arab countries, particularly Syria. In sharp contrast, today Turkey has good relations with both Israel and many Arab countries including Syria. The issue of water and the question of Alexandretta (Hatay) are no longer highly contested or divisive issues straining relations between Syria and Turkey. Inter-governmental relations have reached a level where both countries were recently able to agree to clear an area the size of the island of Cyprus from mines that had been put into place back in the 1950s when relations had first started to deteriorate. The current Turkish government has noticeably tried to keep good relations with Israel, though at the same time without hesitating to criticize both Israeli policies toward Palestinians and the Palestinians' use of suicide bombings.

Iraq and what is to become of it in the future will continue to be a critical issue for Turkey. As already mentioned, the military

and the hardliners in Turkey are particularly concerned about Iraq disintegrating into three separate states. They do not trust the United States and suspect it intends to create a separate Kurdish state. These decision makers are already feeling quite nervous about the U.S. reluctance to clamp down on the PKK in northern Iraq. It is very likely that the military and the hardliners will object to any arrangement that may seem to reduce Iraq's territorial integrity, even a federal one, especially if it is based on ethnicity. On the other hand, the government itself may actually be less dogmatic on the issue, especially if federalism does emerge as a genuinely supported option within Iraq and the region. In any event, the future territorial and political shape of Iraq will be an issue to which Turkish foreign policy players will pay considerable attention.

Turkey has manifested interest to work in the direction of developing a genuinely democratic and secular Iraq. However, in Turkey there is considerable skepticism and apprehension about the likelihood of such a regime emerging. Such an Iraq would also be a country less likely to pose any political or military threat to Turkey. In contrast, an unstable Iraq, or one heavily influenced by Iran, would constitute such a threat. Turkey's stand on the Iraqi crisis and its adoption of political reforms has helped to strengthen its relations with the EU. However, until recently, the Cyprus problem continued to stand in the way. Statements from EU officials and European politicians made it clear that the absence of a solution on

Cyprus could well impede Turkey from getting a date for the start of accession negotiations, even if Turkey met the Copenhagen political criteria. The implication of the solution of the Cyprus problem and Turkey finally embarking on a path of EU membership is significant in terms of the future of the Middle East. At a time when there is growing urgency to bring stability and democracy to the Muslim world and the Middle East, a Muslim country like Turkey with strong prospects of EU membership will be capable of playing a much more constructive role in the region. Such a Turkey is going to be much more likely to make positive contributions to the efforts to rebuild Iraq. Similarly, a stable Turkey will also be able to play an important economic role in the region, especially as the current Turkish government's political background relates much more easily to the publics and governments of the Middle East. They have already, on a number of occasions, been able to directly advocate democratization, the rule of law, and women rights in the Muslim world that no previous government in Turkey could have done. Lastly, a Turkey that is anchored with the EU and that is capable of mobilization the long years of cooperation with Israelis and Palestinians may be able to contribute to efforts to breakout of the deadlock between the two parties.

Conclusion

The new development in the Middle East especially that of the continued rift in the balance of power as Iran is advancing its influence in Arab countries at the same time that is developing nuclear fear among Arab exporting countries is perplexing and viewed by the Americans and the Europeans as a region that needs fixing. Turkey is the new element that is thrusting the new dilemma of the larger Middle East concept. It is feared yet it is becoming welcomed by most of the Arab Sunni regimes with reservation by Egypt. While the recent wrangling in Turkey between the generals and the Islamists has drawn attention to Turkey's domestic policies, a significant shift in the country's foreign policy has gone largely unnoticed: after decades of passivity, Turkey is now emerging as an important diplomatic actor in the Middle East. Over the past few years, Ankara has established close ties with Iran and Syria, with which it had tense relations during the 1980s and 1990s; adopted a more active approach toward the Palestinians' grievances; and improved relations with the Arab world more broadly.

These new approaches in the foreign policy of turkey are not significant important departure from the basic principles of the recent Turkish foreign policy especially those espoused by Mustafa Kamal Ataturk, as previously mentioned, the founder of the modern Turkish republic, was that Turkey should limit its involvement in Middle Eastern affairs, and except for a brief

period in the 1950s, Ankara largely stuck to it for reasons related for better preparing for the future. Turkey's recent focus on the Middle East, however, does not mean that Turkey is about to turn its back on the West. Nor is the shift evidence of the Islamic sympathy of Turkish foreign policy, as some critics claim. Turkey's new activism is a response to structural changes in its security environment since the end of the Cold War. And, if managed properly, it could be an opportunity for Washington and its Western allies to use Turkey as a bridge to the Middle East.

During the Cold War, the main threats to Turkish security came almost exclusively from the Soviet Union. Today, Turkey faces a much more diverse set of challenges: growing Kurdish separatism, sectarian violence in Iraq that could spill over, and the rise of Iranian power and influence. Since most of these come from Turkey's southern periphery and the wider Middle East, Turkey has understandably begun to focus more attention on the region. In the Middle East, Turkey could play a leading role in resolving political conflicts; boosting economic cooperation and investment within the region; and supporting political, economic, and social reforms.

As the most democratic Muslim country in the Middle East, one with rich experience dealing with and adapting to Western institutions, Turkey is regarded at least by some International strategists as the best-suited Middle Eastern country to lead the effort to advance regional stability and development by

reorienting the down shift in the regional balance of power. The European Union and the international community are trying to support Turkey in this role. On the other hand, Ankara has demonstrated a consistent commitment to good relationships with all countries of the region, regardless of their domestic, regional, or international policies. Except for occasional military actions against Kurdistan Workers \Party (PKK) pockets in northern Iraq that Ankara considers essential for its national security, Turkey has made clear in its foreign policy to abstain from interference in the internal affairs of other countries. After some years of hesitation, Turkey has begun improving relations with the Kurdistan regional government in northern Iraq, a key factor in improving stability and security in that country. Turkey was also one of the first countries to contribute to the NATO-led International Security Assistance Force (ISAF) in Afghanistan.

Turkish efforts over the last two years to mediate between Syria and Israel, and, more recently Palestinian organizations, as well as its offer to mediate between Iran and the United States, as it looks, have been met with limited success so far. But they have nonetheless underscored Turkey's capability and potentially suitable positioning to act as a regional leader. While primarily leaning toward the West in the past, the Turkish government (controlled by the Justice and Development (AK) party)

has, especially over the last few years, improved its relations and image among the Muslim countries of the region and specifically the Sunnis, occasionally at the cost of Western reservations or objections.

Boosting economic relations and investment between Middle Eastern countries would, especially if accompanied by relaxation of travel, residence, and work-permit limitations, gradually contribute to the overall improvement of living standards, education, and social services in the region. The result would be the mitigation of the actual and potential dangers of extremism and ethnic conflict. Turkey's experience and democratic reforms (free and fair elections, media, education, privatization, and modernization), is in a position to help other Middle Eastern countries implement reforms. Doing so could also help Turkish officials unblock their own reform process and move ahead with EU-required measures that have been slimming down considerably for the last two years.

The modalities of EU involvement in such a regional initiative remain undetermined, but it seems that most observers perceive a leading role for Turkey would be one of the best guarantees of success. Many Turkish officials have expressed a desire for greater Turkish engagement in the region.

U.S. Secretary of State Hillary Clinton's recent visit to Ankara has signaled Washington's support for Turkey's role in the Middle East, and EU officials have seconded that support. It looks like there is no other positive alternative to pursue

when it comes to finding solutions. So the prospect is to build on these initiatives in order to keep the Middle East peace process active even as Brussels and Washington are preoccupied with immediate concerns closer to home.

Bibliography

- Steve Smith, **"Foreign Policy Theory and the New Europe"** in Walter Carlsnaes and Steve Smith (eds.), European Foreign Policy: The EC and Changing Perspectives in Europe, (London: Sage, 1994), p.2.

- William Hale, **"Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis" ,** International Affairs, Vol.68, No.4 (1992), pp.679- 692; Philip Robins, Turkey and the Middle East (London: Pinter, 1991).

- Sabri Sayari, **"Turkey: the Changing European Security Environment and the Gulf Crisis",** Middle East Journal, 46: 1 (1993), p. 10.

- President Turgut zal,television address delivered on March 2nd 1991. Atat rk, Speech and Statements, p.356 quoted in Metin Tamko , The Warrior Diplomats: Guardians of National Security and Modernization of Turkey (Salt Lake City: University of Utah Press, 1976), p.299.

- George Harris, "**Turkey: Coping With Crisis",** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985), p.182.

- Apt lahat Ak in, **"Foreign Policy Principles and Diplomacy",** (Ankara: 1991), p.123.

- Mahmut Dikerdem, "**Revolutionary Years in the Middle East",** (stanbul: Cem, 1990), p.10.

- Ayhan Kamel **"Turkey's Relations with the Arab World",** Foreign Policy [Ankara], Vol.4, No.4. [1977], pp. 91-2.

- Kemal Karpat, et. al., "**Turkish Foreign Policy in Transition",** (Leiden: E.J. Brill, 1975), p.115.

- Andrew Mango, **"Turkish Policy in the Middle East: Turning Danger into Profit"**, in C.H. Dodd (ed.), Turkish Foreign Policy: New Prospects (Cambridgeshire: The Eothen Press, 1992), p.58.

- Richard D. Robinson, "**The First Turkish Republic: A Case Study in National Development",** (Cambridge: Mass.: Harvard University Press, 1965), p.174.

- Stefanos Yerasimos, **"Nationalities and Boundaries-The Balkans, Caucasus and the Middle East",** (Stanbul: leti im, 1994), p.187.

- Nuri Konuralp, "**The History of the Struggle for Independence",** (skenderun: Hatay Postas Gazete ve Bas mevi, n.d.).

- In Harold D. Nelson (ed.), "**Morocco: A Country Study",** (Washington D.C.: G.P.O., 1985), pp.19-50.

- Fran ois Georgeon, **"Kemalism and the Muslim World (1919-1938): Some Milestones"**, in skender G kalp and Francois Georgeon (eds.), "**Kemalism and the Muslim World, trans".** (stanbul: Arba Yay nlar, 1990), pp.38-39.

- Selim Deringil, **"Introduction: Turkish Foreign Policy Since"**, in C.H.Dodd (ed.), Turkish Foreign Policy: New Prospects (Cambridgeshire: The Eothen Press, 1992), p.3.

- Mer Krkolu, "**Turkey,s foreign policy towards the Arab Middle East Ankara",** (Sevin Matbaas, 1972).

- Altmer "**Turkey and the World"** (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1959), p.189.

- George McGhee, "**The US-Turkish-NATO Middle East Connection",** (New York: St. Martin,s Press, 1990), p.140.
A. Haluk lman and Oral Sander, "**Factors Affecting Turkish foreign policy: [1923-1968] II",** A. . Siyasal Bilgiler Fak ltesi Dergisi (1972), p.5.

- Nur Bilge Criss, **"U.S. Forces in Turkey"**, in Simon W. Duke and Wolfgang Krieger (eds.) U.S. Military Forces in Europe- The Early Years, 1945-1970, (Boulder, Colorado: Westview Press, 1993), p.331.

- Nigel John Ashton, **"The Hijacking of a Pact: the Formation of the Baghdad Pact and Anglo-American tension in the Middle East"**, 1955-1958,, Review of International Studies, V. 9 (1993), pp. 123-137.

- Oral Sander, **"Turkish-American Relations, 1947-1964",** (Ankara: Sevin Matbaas, 1979), p.204.

- Duygu Sezer, (Ankara:), p.126.

- Ali L. Karaosmano lu, **"Turkey's Security Policy: Continuity and Change"**, in Douglas T. Stuart (ed.), Politics and Security in the Southern Region of the Atlantic Alliance, (London: Macmillan Press, 1988), p.168.

- George Lenczowski, "**The Middle East in World Affairs"**, 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), p.160.

- Karaosmano lu, **"Turkey's Security Policy: Continuity and Change"**, Idem. pp.165-8.

- Mer Krkolu, **"Development of Turkish-Arab Relations: An**

Appraisal", in Ali L. Karaosmano lu and Seyfi Ta han (eds.), Middle East, Turkey and the Atlantic Alliance, (Ankara: Foreign Policy Institute, 1987), p.23.

- Seyfi Ta han, **"Contemporary Turkish Policies in the Middle East: Prospects and Constraints"**, Foreign Policy [Ankara] 12: 1/2 (1985), pp.8-13.

- Hamit Batu, **"Turkish Foreign Policy in a Changing World, Studies on Turkish-Arab Relations"**, 6 (1991), p. 85.

- Kjell Goldmann, "**Change and Stability in Foreign Policy",** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988), p. 10.

- Mahmut B. Aykan, **"Turkey,s Persian Gulf Security Policy: 1979-1988",** METU Studies in Development, 21: 1 (1994), p.57.

Charles F. Hermann, **"Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy"**, International Studies Quarterly, 34 (1990), p.5.

عاضيد

عاضيد

Le Blanchiment D'argent et l'avenir du secret bancaire

Dahlia khoury *

Le phénomène de blanchiment d'argent continue, depuis quelques années, à s'étendre de plus en plus, et le taux d'argent sur le fond monétaire international atteint des chiffres chimériques dans chaque pays, ce qui affecte désormais la situation financière et affaiblit l'économie légitime et met le phénomène du secret bancaire en cause.

Ce processus de blanchiment a été classifié par l'ordre juridique comme un délit financier ayant pour but de dissimuler des sommes d'argent par des criminels professionnels; ces sommes, provenant d'activités illicites, mettent en danger notre société libre et menacent nos institutions. Ce dit processus a été sançtionné par plusieurs pays au niveau pénal et ses conséquences seront désormais l'emprisonnement et le paiement d'amende d'après la propre législation de chaque

* DESS en droit bancaire

pays. C'est un problème qui touche l'équilibre financier et aboutit à des pertes monétaires ainsi qu'à l'accumulation de dettes lourdes, ce qui conduit parfois à des crises boursières nationales ainsi que mondiales comme l'affaire de Madoff, qui éveille dans la mémoire économique mondiale celle de 1929, qui a lancé l'angoisse et la perturbation vécues durant cinq ans c'est-à-dire jusqu'en 1945 date de la deuxième guerre mondiale. Ceci implique, notamment, la nécessité de la lutte anti blanchiment afin de préserver l'équilibre de l'économie nationale et internationale.

Le blanchiment d'argent trouve sa source dans les différentes techniques de la criminalité financière (trafic de drogues, d'armes, extorsion, activités mafieuses, fraudes fiscales…). Ces sources sont issues en principe des pays pauvres, car la pauvreté serait la raison principale du recours au moyen du blanchiment pour des gains d'argent; mais malheureusement ces gains conduisent à la peine de prison et à des pertes financières, les blanchisseurs croyant que leurs opérations de blanchiment seront difficilement enquêtées.

Blanchir de l'argent existe dans plusieurs pays à travers le monde. Ces pays on été mis sur la «liste noire», c'est-à-dire les pays non coopératifs dans la lutte anti-blanchiment par le groupe d'action financière sur le blanchiment des capitaux le GAFI. Aujourd'hui 12 pays en font partie comme par exemple l'Indonésie, le Nigeria et d'autres qu'on citera durant cette recherche, on tient à préciser que le Liban et bien d'autres pays on été rayés de la liste noire vu

leurs participations aux logiciels de lutte anti-blanchiment.
Ce problème délictuel qui occupe l'esprit économique est plus ou moins difficile à éliminer ou dissoudre d'un seul coup, vu que le blanchiment ébranle la confiance des investisseurs dans les importants marchés financiers et devient à caractère public de sorte que les actionnaires de la société et les entreprises légitimes qui font affaire avec en pâtissent, de plus c'est la dématérialisation et l'internationalisation des flux financiers qui facilitent le déplacement rapide de cet argent virtuel sale car l'argent a quatre caractères: planétaire, permanent, immédiat et immatériel, ces caractéristiques englobant le contenu du pouvoir économique et monétaire nous rappellent la puissance du créateur.
Le développement de la technologie, en ce qui concerne les offres bancaires (virements bancaires, échanges internationaux, cartes électroniques), a donc encouragé la multiplication des opérations de blanchiment, et c'est le secret bancaire dans certains pays comme le Liban et la Suisse qui a surtout favorisé et facilité ce blanchiment.
Une question se pose: comment démasquer la vraie origine de cet argent ? En d'autres termes comment séparer le bon grain (l'argent légal) de l'ivraie (c'est-à-dire de l'argent sale) pour arriver à la sanction?
Ceci représente un défi auquel les Etats victimes de ce crime doivent faire face. Cette lutte anti-blanchiment requiert pour être efficace: l'action des divers services répressifs qui sera complétée par la participation d'autre intervenants notamment les banques

et les grandes sociétés financières; afin de bien tenir le système de la production et son interaction avec l'évolution.

I- Processus du blanchiment d'argent:

Que veut dire exactement le terme blanchiment d'argent en matière économique et légale? Quelles sont les sources et méthodes aboutissant au blanchiment d'argent?

Pour pouvoir répondre à ces questions, on divisera cette recherche en sous parties de manière à ce que le processus soit plus claire en ce qui concerne sa définition, ses sources, ses techniques ou ses méthodes; pour enfin passer à une seconde partie réservée à quelques exemples de sérieux - litiges en matière de blanchiment d'argent dans certains pays.

A- La définition et les origines du blanchiment d'argent

Pour définir le terme blanchiment, il convient de présenter ses diverses définitions dans le champ légal et économique ou monétaire. En matière économique, d'une part, on le définit comme: «élément des techniques de la criminalité financière. C'est l'action de dissimuler la provenance d'argent acquis de manière illégale (spéculations illégales, activités mafieuses, trafic de drogue, d'armes, extorsion) afin de le réinvestir dans des activités légales (comme la construction immobilière). C'est une étape importante, car sans le blanchiment, les criminels ne pourraient pas utiliser de façon massive ces revenus illégaux sans être repérés»(1).

1. www. wikipédia.com, "**Le blanchiment d'argent**".

D'autre part, la Convention des Nations Unis a donné une définition légale du blanchiment d'argent en 2000, à l'encontre du trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes en 1988: «les principales affaires du blanchiment d'argent mises à jour ces dernières années ont un trait commun: les organisations criminelles font un large usage des occasions que leur offrent les paradis financiers et les centres bancaires offshore pour blanchir leurs avoirs, entravent ainsi les poursuites des services chargés de les réprimer»(2).

D'après l'auteur québécois Gérard Verna: «Le blanchiment d'argent est le processus consistant à dissimuler la source de l'argent ou des biens tirés d'activités criminelles. Une grande variété d'activités illégales est motivée par le profit, notamment le trafic de stupéfiants, la contrebande, la fraude, l'extorsion de fonds et la corruption. L'importance de ces produits est considérable quelque- 500 milliards à un billion de dollars américains dans le monde entier tous les ans»(3).

Il y a une relation moderne très importante entre le blanchiment d'argent et le terrorisme surtout après le 11 septembre 2001. Cela aboutit à une lutte internationale contre les mouvements d'argent dans le monde menée et gérée par les grandes puissances, surtout par l'Amérique. L'auteur Ibrahim Warde, considère que le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme sont interchangeables, donc il les met à pied d'égalité

2. www.paradisfj.info, Marie Agnès, «**Définition légale du blanchiment extraite de la Convention des Nations Unis**», le mardi 8 mai 2007.
3. http://www.fsa.ulaval.ca/personnel/VernaG/EH/F/noir/blanc, "**L'argent secret**".

car d'après lui: dans un système fondé sur la rapidité, l'efficacité et l'anonymat, les opérateurs les plus souples disposent d'un avantage sur les autorités politiques et judiciaires, d'autant que les régulateurs nationaux se sont effacés au profit d'un régime de réglementation global aux contours aussi mouvants qu'incertains. Etablies par un certain nombre d'organisations internationales (Organisation mondiale du commerce [OMC], le Fonds monétaire international [FMI], la Banque mondiale, la Banque des règlements internationaux [BRI], Groupe d'action financière [sur le blanchiment des capitaux, le GAFI] ou le Comité de Bâle), les règles du jeu sont largement contrôlées par les pays les plus puissants, les Etats-Unis en tête, avec le concours d'établissements privés peu connus du public, dont «Clearstream», que son ancien patron André Lussi avait décrit en ces termes: «Les banques ont des clients, et nous avons comme clients les banques. Nous sommes comme les notaires du monde»(4).On remarque que toutes ces définitions ont un trait commun, quelle que soit la cause du blanchiment d'argent politique ou économique, il préserve son caractère délictuel comme étant le processus consistant à dissimuler la source ou l'origine de l'argent ou des biens tirés d'activités criminelles. Donc, on peut en déduire que le blanchiment est l'argent sans origine légale déposé de façon légale dans les banques et investi dans de nombreuses affaires financières. On remarque que les paradis financiers aident beaucoup les criminels à blanchir leurs avoirs vu qu'ils offrent, par exemple, aux investisseurs

4. Ibrahim Wardé, "**Dérèglementation financière, blanchiment et guerre contre le terrorisme, ce que cache l'affaire Clearstream**" numéro 627, Le Monde diplomatique, Paris, Juin, 2006

étrangers de nombreux services comme l'immatriculation de banques offshore, de sociétés écrans et de sociétés d'affaires internationales; à signaler que les banques offshore ne sont pas soumises au contrôle des organes de tutelle, ce qui garantit un strict secret des opérations et protège les investisseurs étrangers de poursuites légales dans leur pays d'origine. tout cela implique que les paradis financiers et le secret bancaire offrent aux criminels une protection dite illimitée dont ces derniers en abusent pour faire des affaires exigeant d'importantes liquidités comme les restaurants, les casinos, les cinémas et même les banques que nous allons envisager dans le cadre des techniques du blanchiment et ses sources. Le terme de blanchiment tire son origine des blanchisseries utilisées par Al Capone (chef de famille mafieuse de Chicago) qui en 1928 créa une chaîne: «les Sanitary Cleaning shops» qui lui permirent de donner une façade légale aux ressources tirées de ses multiples activités illicites, l'arrestation de ce dernier pour fraude fiscale mit en évidence des techniques plus efficaces pour déguiser les gains. Dès 1932, Meyr Lansky un célèbre mafioso, eut l'idée de recourir aux pays offshores et aux banques suisses en faisant sortir de l'argent des Etats Unis sur des comptes numérotés, ce fut grâce à ces fonds recyclés qu'il créa Las Vegas, les fondations des techniques modernes étaient posées par lui et s'utilisent aujourd'hui même s'il existe des techniques plus sophistiquées et adaptées aux circonstances économiques et législatives actuelles(5).

5. Eric Vernier, "**Technique et méthodes du blanchiment**", Nouvelle édition, Paris, 2008, p.p1-2.

En ce qui concerne les sources du blanchiment d'argent, Eric Vernier dresse une liste des crimes primaires dont les profits sont blanchis, le blanchiment constituant le crime secondaire, ces crimes primaires sont donc les sources du blanchiment:

1-La drogue: elle représente la deuxième économie du monde, après les ventes d'armes. Avec un chiffre d'affaire compris entre 500 et 700 millions de dollars, ce commerce de la drogue rapporte plus que le pétrole, 80% de cette somme est blanchi: soit 250 à 300 millions de dollars. Le trafic de haschich marocain génère à lui seul plus de 3 millions de dollars chaque année transformée en lingots à Paris.

2-Le trafic d'êtres humains: dans cette rubrique peuvent être inclus les crimes suivants: proxénétisme, prostitution, commerce, pédophilie, traite d'êtres humains, trafic d'organes humains, esclavage, enlèvements, trafic de main d'œuvre immigrée.

3-Le trafic d'animaux: chaque année, selon le programme généré par le WWF pour lutter contre le commerce, 30000 primates, 5 millions d'oiseaux, 2 millions de reptiles, 15 millions d'animaux à fourrure, 500 à 600 millions de poissons tropicaux se vendent ainsi. L'investissement est faible et les profits énormes. Une peau de léopard des neiges peut valoir jusqu'à 70 000 euros, un perroquet gris du Gabon vendu 30 euros par un africain se vend en Europe à 1000 euros. Ces crimes sont surtout observés à la Camorra en Italie et à Hong Kong.

4- le vol et la contrebande: et surtout le vol de voitures en Europe, où un à deux millions de véhicules sont dérobés dont près de la

moitié n'est jamais retrouvée. Ainsi que des lames de rasoir dans les grands magasins, lorsqu'en 2004 trois polonais sont arrêtés pour avoir volé des lames de rasoir en Finlande. La contrebande des cigarettes revient en force en Europe avec l'augmentation substantielle des prix pour lutter contre le tabagisme. La liste est longue; on peut ajouter, le trafic des chiens interdit en France, comme les pit-bulls, le pillage d'œuvres d'art ou de pierres anciennes des châteaux et fouilles archéologiques, le détournement de gaz en Russie, etc.

5- le financement du terrorisme: depuis les attentas du 11 septembre, leTracfin (Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers), a reçu plusieurs dossiers d'associations caritatives qui finançaient le terrorisme international comme par exemple une association caritative agissant au profit d'un pays du Proche-Orient, dont les fonds auraient été utilisés par son dirigeant pour financer une mouvance terroriste islamique; les donateurs ont ainsi été victimes d'un abus de confiance et cette affaire a fait l'objet d'une transmission à la justice.

6- De l'argent noir «pas tout à fait noir»: la fraude à la TVA ou «ronde de TVA» est considérée la source d'argent la plus sale en Europe. Elle consiste à se faire rembourser indument de la TVA dans des transactions intercommunautaires virtuelles, les mafias italiennes et pakistanaises sont spécialistes dans cette escroquerie.

La technique s'explique comme suit: un fournisseur italien A par

exemple, livre des téléphones portables à un courtier français B, et ne paie pas de TVA, car la transaction est intercommunautaire. Ce courtier revend les produits à une autre entreprise française C avec une facture TTC, sans verser à l'Etat la TVA, l'Etat va rembourser à la société C la TVA qu'elle a réglée au courtier. La marchandise peut repartir au Luxembourg puis en Belgique pour reprendre la «ronde». Selon le syndicat national unifié des impôts, ce préjudice représente en France 5 millions de dollars chaque année, dans d'autres pays il est de 13 millions de dollars. De même la contrefaçon représente aujourd'hui 10 % du marché mondial, soit 500 millions de dollars, causant la perte de 100 000 emplois en Europe et 30 000 en France. La Chine représente 60% de l'origine du trafic, tous les touristes ramènent de ce pays une montre Rolex achetée à 30 euros ou un polo Lacoste à 2 euros. La France perd ainsi 6 millions de dollars chaque année a cause de la contrefaçon(6).

B- Les techniques ou méthodes du blanchiment

On remarque dans le monde financier que plus l'argent sale tourne dans les machines à blanchir plus il est jugé propre et mis à la disposition des criminels vu que son origine géographique et la manière dont il a été acquis demeurent désormais inconnues ou bien indécelables. Comment alors ces criminels réussissent-ils à transformer leurs profits illicites ou leurs avoirs en argent légal dans les secteurs de l'économie? Quelles sont alors les

6. Ibid., p.p. 21-31.

techniques ou les étapes régies par les criminels et qui sont relatives au blanchiment ? Il est important de signaler que le but des groupes criminels est de divulguer l'origine de l'argent, donc il leur est primordial de bien mener ou diriger leurs diverses entreprises illégales sans attirer l'attention des organismes d'application de la loi. Ceci implique que la première étape ou règle d'or serait: la prudence et la bonne stratégie et les méthodes novatrices pour dissimuler l'origine afin de ne pas éveiller les soupçons.

Habituellement le processus de blanchiment se divise en trois étapes principales: la première est de dissocier l'argent du crime (le placement); la deuxième dite dispersion aide à déguiser l'origine des fonds par exemple les virements électroniques entre plusieurs pays et de divers comptes au cours d'une brève période; finalement l'étape intégration permet de conserver un accès aux fonds puisqu'ils semblent légitimes. Ainsi l'organisation criminelle pourrait utiliser ces fonds sans craindre que l'on soupçonne leur origine illicite.

Diverses techniques sont utilisées pour blanchir l'argent comme par exemple les fausses factures entre des sociétés offshore ou écran pour faire croire que l'argent est tout à fait propre; mais il existe d'autres méthodes utilisées dans les étapes de placement et de dispersion comme:

1. Le shtroumfage

C'est la méthode la plus courante de blanchiment d'argent qui nécessite l'implication de nombreuses personnes à déposer des sommes dans les banques ou se procurer des traites bancaires de moins de 10000 de la monnaie du pays afin d'éviter le seuil de la déclaration; ceci aide les criminels à se distancer de la source des profits illicites et implique le recours à plusieurs moyens comme les institutions de dépôt, les télévirements internationaux et l'acquisition de biens immobiliers.

2. La complicité bancaire

Il y a complicité bancaire lorsqu'un employé de banque s'est impliqué criminellement afin de faciliter le processus du blanchiment d'argent; mais aujourd'hui ce moyen n'est plus utilisé facilement en raison des principes directeurs, des pratiques et des procédés de formation préconisés par l'Association des banquiers canadiens (ABC), ainsi qu'en France avec la Fédération bancaire française et l'application stricte du code monétaire et financier et du code pénal et la réglementation bancaire qui en découle.

Donc la réglementation des banques et l'élaboration de strictes règles à l'intérieur du régime bancaire, ont servi pour empêcher les criminels de coopérer avec les employés de banque afin de protéger le système financier des banques et éviter les délits financiers qui en découlent, à savoir le blanchiment d'argent. Ne serait-ce une première étape vers le chemin remédiant au problème du blanchiment?

3. Entreprise de transfert de fonds et bureaux de change

Ces entreprises offrent des services à leurs clients qui leur permettent de se procurer des devises étrangères qui peuvent être emportées outre-frontière ainsi que l'opportunité de télégraphier des fonds à des comptes ouverts dans des banques étrangères, se procurer des mandats, des chèques bancaires ou des voyages.

4. Achat de biens au comptant

Les blanchisseurs achètent et paient des biens de grande valeur tels que les automobiles, les bateaux ou les biens de luxe (les bijoux ou l'équipement électronique) qu'ils utiliseront mais s'en distancieront en les enregistrant ou les achetant au nom d'un associé. Ces articles seront alors portés au nom de l'associé tiers à l'opération blanchiment, de cette façon, les criminels garantiront tout risque de poursuite ou de doutes sur leur délit financier.

5. Transfert électronique de fonds

LeTransfert ou le virement électronique ou le télé virement permettent de transférer d'un pays à l'autre afin d'éviter le transport physique de l'argent. Ceci protègera les blanchisseurs d'être poursuivis sur le champ, car ils ne porteront pas l'argent sale entre les mains, mais le font virer et transférer d'un compte à l'autre et d'un pays à l'autre.

6. Mandats-postes

Cette technique consiste à échanger des sommes en espèces contre des mandats-postes, lesquels sont ensuite transmis à l'étranger pour fin de dépôt bancaire.

7. Cartes de crédit

Les malfaiteurs paient en trop le solde de leurs cartes de crédit et conservent un solde créditeur élevé pour acheter des biens de valeur ou convertir le solde créditeur en chèque bancaire.

8. Casinos

Les blanchisseurs se rendent aux casinos, où ils se procurent des jetons en échange d'argent comptant pour ensuite encaisser leurs jetons sous forme de chèque.

9. Arnaque à la loterie

Les trafiquants sont amenés à acheter un ticket ou un billet de loto gagnant au prix de la somme remportée, pour blanchir une somme moyenne d'argent sale.

10. Raffinage

Cette technique consiste à échanger de petites coupures contre des grosses. Le but est d'en diminuer le volume, pour ce faire, le blanchisseur échange des sommes d'argent d'une banque à une autre afin de ne pas eveiller les soupçons et cela sert à diminuer les grandes sommes d'argent.

11. Amalgamation de fonds des entreprises honnêtes

C'est le cas des restaurants, bars, boites de nuits, hôtels, bureaux de change et compagnies de distribution automatique; les blanchisseurs achètent ces commerces par des ventes au comptant, ils investissent ensuite ces fonds obtenus par des moyens frauduleux en les amalgamant à un revenu qui ne suffirait pas autrement à soutenir une entreprise honnête. Le

but serait donc d'incorporer les investissements et les produits de criminalité aux activités commerciales légitimes brassées par l'entreprise.

12. Altération des valeurs

Le blanchisseur achète un bien immobilier d'une personne disposée à déclarer par un prix de vente inférieur à la valeur réelle du bien et se faire payer la différence en argent comptant et en cachette. Par exemple: le blanchisseur achète une maison valant 2 millions de dollars pour seulement 1 million et transmet en secret au vendeur le reste de l'argent qu'il lui doit. Après une certaine période de rétention du bien immobilier, le blanchisseur le vend à son prix réel soit 2 millions de dollars.

13. Auto-prêt

Le trafiquant remet à un complice une somme d'argent illicite, ce complice lui prête une somme équivalente, documents de prêt à l'appui, pour créer l'illusion que l'argent du criminel est légitime, le calendrier de remboursement de l'emprunt par le criminel ajoute à l'apparence de légitimité de cette combine, et procure un autre moyen de transférer des fonds[7].

Malgré le perfectionnement croissant du blanchiment d'argent, l'histoire devient de plus en plus complexe, car l'argent sale est vendu ou transféré par des virement bancaires ou caché par plusieurs méthodes en perpétuelle innovation, des méthodes vraiment professionnelles et si bien étudiées pour échapper au

7. Pour plus de détails sur les méthodes de blanchiment d'argent : cf.Wikipédia, op.cit.

soupçons et aux sanctions y dérivant. Au Canada, par exemple, de récentes enquêtes en Colombie britannique ont démontré que plusieurs groupes du crime organisé du trafic des drogues, ont été capable de blanchir plus que 200 millions de dollars. Les techniques visant à faciliter le processus du blanchiment sont appelées typologies par les organismes d'application de la loi, elles évoluent et s'adaptent au fil du temps en raison de mesures des organismes d'application de la loi, de la législation gouvernementale ou les règlements des services financiers[8].

Le groupe d'action financière sur le blanchiment des capitaux a relevé les typologies se manifestant au Canada par: l'utilisation de virements électroniques, les casinos en ligne, les guichets automatiques privés et autres entreprises de transfert de fonds ou de vente de titres négociables, comme les courtiers de change; pour blanchir l'argent au Canada, ces typologies offrent aux criminels une apparence légitime. Le Canada, vu la stabilité de son économie, est visé par le blanchiment des produits de criminalité avec l'aide des individus ne faisant pas partie de l'organisation criminelle pour les aider par exemple, à convertir pour leur compte des devises américaines en devises canadiennes par le biais d'opération de change.

En conséquence, le blanchiment d'argent est un délit financier essentiel pour une organisation criminelle, qui par ses plusieurs méthodes aboutit à accroitre sa force et sa capacité.

8. "**The Annual report of 2005**". www.cisc.gc.ca/annuel_report_2005.

De plus la technologie c'est-à-dire les offres présentées par les Banques tels les télévirements et les cartes de crédits ont contribué à faciliter le processus du blanchiment d'argent. Ceci implique que la technologie joue un rôle très important dans le blanchiment d'argent.

Une question se pose quels sont les signes ou comment reconnaitre les activités de blanchiment d'argent ?

Les signes avant-coureurs qui peuvent entrainer des soupçons quant au blanchiment d'argent dans le cadre d'une opération immobilière sont:

-le client se présente pour la clôture d'une opération immobilière avec une grande quantité d'espèces.

-le client achète une propriété au nom d'une autre personne, par exemple son membre de famille ou son associé.

-le client ne veut pas signer son nom sur le contrat de vente mais utilise des noms différents, sur les documents de clôture et sur les récépissés de dépôt.

-le client explique mal le remplacement en dernière minute du nom de l'acheteur.

-le client négocie un achat à la valeur marchande ou à une valeur supérieure au prix demandé, mais inscrit une valeur plus faible sur les documents en payant la différence au noir.

-le client vend une propriété à un prix inférieur à la valeur marchande et verse un payement actionnel au noir.

-le client verse l'acompte au moyen d'un chèque signé par un tiers, autre que son conjoint ou un membre de sa famille.

-le client achète des biens pour son usage personnel sous couvert d'achats pour la société, quand ce genre d'opération est contraire aux habitudes du client
-le client verse un acompte important en espèces et le solde est financé par une source de fonds inhabituelle ou par une banque étrangère.
-le client paie d'avance un loyer ou le montant du bail avec des quantités importantes d'espèces.

La présence de plus d'un de ces facteurs nécessite une présentation d'une déclaration d'opérations douteuses auprès du CANAFE (centre d'analyse des opérations et des déclarations financières du Canada)[9].

II-Exemples sur des litiges portant sur le blanchiment d'argent:

On peut citer trois fameux exemples sur le blanchiment d'argent au Liban (Banque al-Madina) et au Nigeria (le blanchiment par la vente de drogues), ainsi que l'affaire Madoff qui touche l'économie et a abouti à la crise financière de la bourse en cours aux Etats-Unis et dans le monde entier.

1. Au Liban

Le litige au Liban en matière de blanchiment est la plus grande opération bancaire illégale au Moyen-Orient depuis le scandale

9. www.acaiq.com, source CANAFE. "**Comment reconnaître les activités de blanchiment d'argent"**, article5, juillet 2005.

de la Banque du Crédit et du Commerce International au début des années 90.

Relativement à certains moyens de communications libanais et étrangers l'assassinat de l'ancien premier ministre Hariri (14/2/2005) semble être en rapport avec le dossier compliqué de la Banque al-Madina où différentes parties sont accusées d'être en relation avec cet attentat. Les causes qui nous interessent ne seraient pas uniquement d'ordre politique mais économique, ainsi que la technique de ce blanchiment et l'auteur ou les auteurs de ce dit délit. D'après les documents bancaires transmis au ministère de la Justice, on peut retrouver une impressionnante description de la corruption et de la fraude qui sévissaient dans la banque impliquant de grands responsables en Syrie et au Liban. Et toujours selon la presse Rana Koleilate, ancienne responsable de la banque, est soupçonnée d'avoir joué un rôle clef dans l'affaire de la banque al-Madina. Elle a été poursuivie par les enquêteurs à l'arrestation, accusée alors de transmettre de grosses sommes en espèces à certaines grandes personnalités, pour cacher l'origine de l'argent sale.

«L'affaire a touché à des positions beaucoup plus importantes que les hauts responsables, c'était un moyen pour d'autres pays, de profiter du Liban et de l'Irak car à l'approche de la faillite de la banque, les blanchisseurs ou les différents grands

responsables ont accéléré leurs retraits d'argent »[10].

Ce dossier souligne l'importance de la méthode utilisée par les blanchisseurs, et regroupe des associés de différentes nationalités et surtout de hauts responsables ou chefs d'Etats, tout cela en vue de garantir la réussite du processus du blanchiment et échapper aux soupçons. Malgré tous ces efforts pour cacher l'origine de l'argent, les dossiers se trouvant au ministère de la Justice ont décelé l'existence du blanchiment d'argent dans cette affaire, désormais quelques dossiers sont préservés à la banque centrale et ne sont pas encore ouverts car les gens ont peur d'être liquidés à cause de ces documents. On remarque le danger du processus du blanchiment, que les intégrés sont non seulement des criminels financiers mais sont capables d'aller jusqu'au point de détruire tout ceux qui essaient de déceler l'opération de blanchiment.

Ceci souligne la relation des guerres et des problèmes politiques avec le blanchiment d'argent, ce dossier nous a bien montré l'effet du blanchiment sur la vie politique libanaise et sa relation avec les attentats au Liban.

Dans la capitale libanaise, on trouve aussi une grande partie des mécanismes de blanchiment d'argent sale dans le trafic des drogues surtout dans la région de la Békaa mais aussi les armes, ainsi les commissions prélevées sur les trafics des armes

10. Lucas Patriat, "**Démocratie et gouvernance; l'Afrique et le monde**", 20 juillet 2007.
- Informations issues de : "**L'assassinat Harir**i", Fortune magazine, Paris, le 15 mai 2006.
-"**L'assassinat Hariri, scandale al-Médina**", L'Orient le jour, Beyrouth, vendredi 5 mai 2006.
- Asharq-el-awsat, "**Les hommes de la Syrie au Liban (dossier en arabe)**", 12 mars 2005, London.
- Jean Pierre Perrin, «Le Hizbollah, un outil de pression syrien», (dossier), Libération, Paris, 22 février 2005.
- www.usnews.com, "**Following the old money trail**", 4/4/2005.

notamment dans la région des grands lacs en Afrique donnent une image de prospérité à Beyrouth.

Vente d'armes, financement du terrorisme, vente de drogues, toutes ces techniques sont propagées au Liban, les sommes d'argent provenant de ces ventes illicites sont camouflées dans des comptes bancaires ou par virement ou échanges bancaires, enfin ces sommes d'argent sont dissouts avec l'argent licite afin d'échapper aux poursuites légales.

D'ailleurs l'affaire de la banque al-Médina a bien dévoilé, à travers les différents mass-médias, l'identité des auteurs de cette opération qui sont sujets de soupçons et dont quelques uns sont accusés de poursuivre l'enquête sur cette affaire. Le secret bancaire des dits-accusés de cette affaire a été relevé ainsi que leurs comptes ont été gelés par la Commission d'Enquête spéciale à la Banque du Liban, cette Commission étant présidée par le Gouverneur de la Banque du Liban, ce dernier joue un rôle très important dans la protection de l'équilibre financier au Liban.

Il faut signaler, avant la clôture de ce titre très délicat, notre prudence scientifique et juridique vis-à-vis de tout ce qui a été publié dans les livres et journaux à propos de ce scandale frappant le Liban (media-state), pour une simple raison que l'enquête juridique arrivant au tribunal international de la Haye est en cours et le jugement final non politisé n'a pas été prononcé et le Liban est un champ fertile pour les rumeurs politiques propagées par les moyens de communication et rend la nouvelle au Liban

non pas comme un texte publié ou diffusé avec ses éléments objectifs, mais comme un point de vue hétérogène entre les différents partis et convictions(11).

2-La vente de drogues et le blanchiment d'argent au Nigeria

Le Nigeria est très connu par ses trafiquants et mafias faisant partie du marché des drogues, ce marché noir a bien abouti à l'enrichissement illicite des Nigériens, ce qui a ouvert les yeux des économistes et des organismes de lutte anti-blanchiment, sur l'existence de grandes opérations de blanchiment d'argent, l'enrichissement des Nigériens qui appartiennent à un pays pauvre soutient ce fait, vu que blanchiment serait égal à: l'argent, sans origine connue, qui est acquit de manière soudaine par des personnes ne pouvant même pas subvenir à leurs moindres besoins tel que le fait de se nourrir décemment. D'après le Révérend Abiodun Adetiloye: «le Nigeria est l'un des pays du monde où il y a le plus grand nombre de jeunes millionnaires sans moyens d'existence connus»(12).

Dans le quartier d'Ikeja, il y a une région nommée cocaïne avenue. Le blanchiment est facilité par le fait que les banques du Nigeria ont des succursales dans le monde entier et qu'il n'existe pas de législation anti-blanchiment dans ce pays.

11. On peut dire que la liberté d'expression au Liban est liée au grand nombre des partis politiques où chaque parti ou confession a son propre moyen de communication. Pour plus de détails,cf : Nassim khoury, "**Al-iilam al-arabi wa inhiar al-souloutat (l'information arabe et la chute des pouvoirs)"**, centre de recherches de l'union Arabe, Beyrouth, 2005, p.p : 193-225.
12. OGD, Observatoire Géopolitique des Drogues-France, "**Le blanchiment des drogues au Nigeria"**.

D'autre part, les nigériens utilisent les techniques des Indo-pakistanais pour blanchir leurs avoirs, ces techniques s'appellent le «Système Hundi», qui consiste à faire virer au Nigeria par téléphone l'équivalent en monnaie d'un versement effectué en devises dans un pays du Nord, ceci a permi d'ouvrir des banques marchandes depuis 1990 par le processus de transition et par d'anciens gouverneurs militaires.

Jusqu'en 1993, la revente de CFA à la banque de France était également un moyen de blanchir de l'argent sale. Le Nigeria a inondé les pays voisins de marchandises de contrebande y compris de drogues contre des francs CFA. La banque de France a été ainsi noyée sous des torrents de billets, selon un haut fonctionnaire de cette banque, deux tiers des 400 milliards de CFA rachetés en 1992 auraient une origine frauduleuse. Mais la décision de non convertibilité du franc à cette époque a permi aux Nigériens de créer au Togo et au Bénin des boutiques écran pour le recyclage des CFA collectés au Nigeria et dans d'autre pays. Désormais les versements dans la banque étaient les CFA importés des pays comme le Nigeria et cet argent est non convertible.

De plus les activités d'import-export du pays servent aussi à couvrir les opérations de blanchiment par exemple on trouve à Lagos du matériel technologique ou des voitures japonaises de luxe dont le prix est inférieur au prix de vente dans leur pays d'origine, et aussi l'achat en dollars par les compagnies d'aviation des avions ayant une durée limitée qui sont exploités jusqu'à

leur première panne majeure. Un autre moyen pour blanchir l'argent sale est le cas des casinos contrôles par des groupes libanais, pakistanais et chinois[13].

Enfin les Nigériens utilisent toutes les possibilités qui leur sont offertes par les autres pays anglophones et les pays francophones en Afrique de l'Ouest.

3-L'affaire Madoff

L'administrateur chargé de la liquidation de la firme d'investissement de Bernard Madoff, annonce avoir retrouvé 650 millions de dollars et que la date limite pour porter plainte avait été fixée au 2 juillet 2009. Lors d'une réunion d'information des investisseurs floués par Bernard Madoff, Irving Picard affirmait que les victimes présumées de Madoff pourraient réclamer 500 000 dollars de réparations auprès de la SIPC, organisme américain chargé de lutte contre le blanchiment. L'administrateur de la SIPC a reçu 2350 plaintes qui pourraientt se multiplier par 2 d'ici le 2 juillet. Il a ajouté que rien n'indiquait que Madoff ait acheté des titres pour ses clients. Madoff a été arrêté en décembre dernier, étant accusé d'avoir monté une gigantesque fraude pyramidale de 50 milliards de dollars. Le 16 mars 2009, les avocats de ce financier américain, font appel pour une détention provisoire jusqu'à son verdict qui serait prononcé le 16 juin et ont demandé sa remise en liberté sous caution. Bernard Madoff est poursuivi pour blanchiment d'argent et bien d'autres délits comme les faux et usages de faux, les fraudes sur titres financiers et les

13. Lucas Patriat, "**Démocratie et gouvernance; l'Afrique et le monde**", Paris, 20 juillet 2007.

transactions et courriers électroniques, ce qui pourrait entraîner la peine maximale de 150 ans de prison, une peine qui pourrait être assortie d'amendes, de l'obligation d'indemnisation des victimes et de la confiscation des sommes indûment gagnées.

Dans les détails, Madoff et son épouse possédaient pour quelque 22 millions de dollars de biens immobiliers fin 2008, un appartement à Manhattan (7 millions de dollars), un autre au Cap d'Antilles (1 million), et deux autres résidences aux Etats-Unis (11 millions).

De plus l'ancien gérant de fonds possédait 10 millions de dollars de meubles et d'œuvres d'art, un yacht de 7 millions de dollars dans le Sud de la France, près de 3 millions de dollars de bijoux et un piano Steinway équivalent à 39000 dollars, ainsi que 65000 dollars d'argenterie dans son appartement new-yorkais et pas moins de 17 millions en liquidité. Il a détourné 65 millions de dollars au détriment d'institutions caritatives, de personnalités fortunées, de banques et d'autres universités(14).

Bernard Madoff avant d'être arrêté menait vraiment un grand train de vie avec ses 823 millions de dollars de biens. Ne serait-il pas aujourd'hui le symbole américain de la plus grande opération de blanchiment d'argent?

On remarque que presque partout dans les pays blanchisseurs les mêmes méthodes sont utilisées: casinos, vente à un prix inférieur, shtroumfage, complicité bancaire, virements etc.

14. "**L'affaire Madoff**", le Monde, Paris, le 22 février 2009
-"**La fortune de Madoff mise au grand jour**", Le figaro, Paris, le 16 mars 2009.

Donc le problème du blanchiment demeure un défi auquel les Etats doivent faire face à travers l'élaboration de luttes anti-blanchiment et des lois relatives à ces luttes et de contraintes qui pourraient aboutir à contrôler les flux d'argents ainsi que l'abolition du secret bancaire, afin de préserver la situation financière et amoindrir le taux de blanchiment des capitaux. Quels sont alors les procédés de luttes contre le blanchiment?

III-Les remèdes contre le blanchiment ou luttes anti-lanchiment:

La lutte anti-blanchiment est un souci mondial ayant des techniques classiques, mais cette question a pris une grande envergure et a exigé une chaîne de coopération politique sociale et économique entre tous les pays du monde et a divisé la société internationale en deux clans: le bien et le mal. L'ancien président américain Georges W. Bush n'a pas hésité à établir une liste des pays terroristes comme l'Iran, la Syrie, l'Afghanistan, l'Irak, le Hizbollah au Liban et le Hamas à Gaza. De plus, il a adopté le principe des guerres comme solution pour mettre fin aux trafics de corruption financière et avait pour intention de mettre la main sur les sources pétrolières ainsi que sur le nouveau Moyen- Orient. D'ailleurs, la nouvelle administration américaine et à sa tête le président Barak Obama tend dans sa politique, à trouver des solutions vis-à-vis de la crise financière affectant désormais son pays et le monde entier. Cette politique, ainsi que celle adoptées par Bush ne mèneraient-elles pas à l'effondrement de l'empire américain et de la mondialisation ou au moins à un

remaniement totale de la politique extérieure des Etats-Unis basée essentiellement sur le dialogue avec les autres nations, question principale de la campagne électorale d'Obama? En plus le 11 septembre n'établit-il pas une liaison entre les terroristes, le secret bancaire, la Suisse et le Liban et n'attire-t-il pas l'attention des Etats-Unis sur le Moyen Orient et les pays musulmans en général ?

Enfin, la conception de terrorisme et sa liaison avec le blanchiment d'argent a pris une vaste dimension dialectique entre l'Est et l'Ouest. A la lumière de ce qui précède, on va noter les remèdes anti-blanchiment tant au niveau international que national.

A . Au niveau international:

Le financement du terrorisme est en relation avec le système bancaire mondial de telle façon que des mesures de lutte contre ce financement consistent dans la comparaison entre des listes de terroristes connus avec les noms de donneurs d'ordre ou de bénéficiaires des virements internationaux ou des titulaires de comptes bancaires. Ce dispositif est appelé «gel des avoirs» puisqu'il permet, en cas de doute, au MINEFI d'ordonner l'établissement d'un blocage des fonds. Les Etats ont mis en place différents organismes et services en vue de lutter contre le blanchiment d'argent.

1-En France

Outre les Etats-Unis qui disposent de l'office of Foreign Assets Control(OFAC)[15], et d'une politique qui tend à gérer les systèmes du contrôle monétaire mondial, il suffit d'une découverte d'un blanchiment d'argent dans les opérations bancaires. En France par exemple, la sanction serait pénale: le code pénal français punit de 5 ans d'emprisonnement et de 375 000 euros d'amende tout acte intentionnel de blanchiment.

Ce délit expose quotidiennement les établissements de crédits, où il ya passage obligé du blanchiment, au moins au risque de poursuite de ce chef d'accusation. Les nombreuses mises en cause des salariés ou de mandataires sociaux de banques en témoignent.

Le dispositif de Traitement du renseignement et action contre les circuits clandestins (TRACFIN) a été mis en place par le Ministère de l'Economie des finances et de l'Industrie (MINEFI): les établissements financiers et les banques sont tenus de déclarer les comportements suspects de leur clientèle. Ces déclarations sont traitées en interne et les plus crédibles sont transmises aux parquets nationaux. En 2005, 82% des 11 500 déclarations de soupçons ont été faites en France, pour opérations bancaires «anormales» ou «suspectes». Celles ci s'accompagnent d'un certain nombre de mesures de vigilances

15. site officiel de l'OFAC, 2007, www.treas.com/OFAC.

générales et particulières comme lors de l'ouverture d'un compte et le cadre de son fonctionnement(16).

A Bordeaux, six restaurants chinois sont soupçonnés d'avoir blanchi de l'argent. Un groupe d'enquêteurs de l'Office central en charge de la lutte contre le blanchiment d'argent au sein de la Direction centrale de la police judiciaire (DCPJ) a effectué une descente dans six restaurants chinois de Bordeaux et de son agglomération, en milieu de semaine. Agissant sur commission rogatoire d'un juge d'instruction parisien, ils ont interpellé dix restaurateurs soupçonnés d'abus de biens sociaux et d'éluder une partie de leur recette, envoyée à des collecteurs résidant dans la capitale. Après 48 heures de garde à vue au commissariat central, les restaurateurs ont été remis en liberté. Ils devraient avoir bientôt la visite des agents du fiscal qui s'intéressent aussi au dossier(17). L'office central pour la répression de la grande délinquance financière (OCRGDF) de la Direction centrale de la police judiciaire est destinataire d'une grande partie de ces saisines.

2. Monaco: elle est reconnue pour ses grandes chaînes de casinos, et l'on dispose du Service d'information et de contrôle des Circuits Financiers(SICCFIN)(18).

3. L'Italie, pays connu pour les trafics de mafias, dispose de la Guardia di Finanza, qui est la police financière et douanière italienne, et qui dépend directement du ministre de l'Economie et des Finances et possède de nombreuses compétentes de police judiciaire, on est devant une histoire très riche de fraudes fiscales

16. Sites officiels : du : TRACFIN, 2007, www.tracefin.gouv.fr.
- www.sas.com, "**Lutte contre le blanchiment**", France.

17. www.sud-ouest.com, "**La gironde actualité, l'argent blanchi en cuisine**", Bordeaux, le 7 mars 2009.

18. SICCFIN, 2007, www.monaco.gouv.mc.

et des crimes présents dans certains films policiers italiens ainsi que dans l'imagination populaire italienne(19).

4. La Russie Après la guerre froide, la vague criminelle russe s'est étendue à travers le monde surtout en Amérique latine et aux Caraïbes. Cette mafia russe a pris ses quartiers à Brooklyn et dans The Little Odessà mais aussi à Los Angeles qui abrite la plus importante colonie russe aux Etats-Unis. Elle s'est installée aussi en Israël et à Londres, à Berlin à Prague et à Anvers sans oublier Amsterdam, l'Espagne et l'Amérique du Sud. Le blanchiment d'argent s'étendait de Chypres au Venezuela ainsi qu'en Amérique avec la collaboration des mafias russes.

Le crime organisé prospère au mieux dans les contextes des états faibles. Les faiblesses institutionnelles de longue date de la plupart des états d'Amérique latine et des Caraïbes, combinées avec l'existence d'un commerce souterrain de la drogue extrêmement lucratif dans l'hémisphère occidental, ont fait des pays de ce coin du système mondial des cibles particulièrement attrayantes pour les entreprises criminelles transnationales russes(20).

Le manque de transparence et de contrôle efficace, de la part de l'Etat, des systèmes bancaires donc l'absence du secret bancaire de bien des nations latino-américaines et Caraïbes latines les expose particulièrement à la pénétration par les blanchisseurs d'argent russes. Leurs institutions judiciaires et policières corrompues et inefficaces ont permi aux groupes criminels russes de fonctionner hors la loi en toute impunité.

19. www.babylon.com/definition/Guardia-di-Finanza
20. Frank Furet, "**La mafia russe dans le monde**", numéro 134, novembre 2004, www.bancpublic..be/mafiarusse.

De même la technologie et la facilité de communication, ont surtout facilité la transnationalisation des activités de la mafia russe au cours de la dernière décennie. Dans la plupart des pays d'Amérique latine et des Caraïbes, les dynamiques de globalisation au cours des deux dernières décennies ont abouti à des conditions presque idéales pour la pénétration et la diffusion rapides du crime organisé transnational vu le grand nombres de pauvres sous-employés ou au chômage aboutit au besoin de commettre des crimes financiers et cela pour le besoin d'argent. De fait, l'implication dans des activités criminelles, y compris des formes de crime organisé, de la part de défavorisés de la région, peut être vue comme une stratégie rationnelle de survie face à des opportunités de vie sévèrement limitées.

D'un autre côté, les états faibles, souvent corrompus et fréquemment illégitimes, se sont révélés incapables de répondre adéquatement aux besoins désespérés de ces segments "marginalisés" de leurs populations, ou d'empêcher l'extension de la criminalité commune.

Après avoir été retiré de la liste des pays non coopératifs à la lutte anti-blanchiment par le GAFI, la Russie a deux ans pour perfectionner la lutte contre le blanchiment de fonds avant de présenter un rapport au Groupe d'action financière sur le blanchiment de capitaux (GAFI) en 2010, selon un communiqué du Service fédéral russe de suivi financier (Rosfinmonitoring). «Une réunion plénière du GAFI a fixé la date de la présentation du rapport sur la Russie portant sur les

défauts persistant dans son système de lutte contre le blanchiment d'argent. Il devrait être présenté au mois de juin 2010»[21].
4. La Suisse avec la Convention de diligence des banques dispose normalement, d'un outil permettant d'identifier tout client d'une banque. La provenance et l'utilisation des fonds font également l'objet de recherche. Par ailleurs l'obligation de remonter jusqu'à l'ayant droit économique des fonds supprime les risques liés aux sociétés écrans.

La Suisse a pourtant établi en 1934 le système du secret bancaire. Ceci a alors créé un système très compliqué au niveau de la relation liant la Suisse au monde entier vu la possibilité d'ouvrir au sein des banques suisses des comptes anonymes ainsi que des comptes à numéro.

Depuis 1991, il y a eu deux courants:

Le premier visant à l'annulation du secret bancaire pour éviter les fraudes fiscales et les délits financiers mais dont le désavantage serait le dévoilement de tout secret bancaire concernant les gouverneurs et les responsables politiciens du monde ce qui menace leurs positions et aboutit à un danger de perturbation ou de révolution dans les pays du tiers monde vu que ces pays sont les plus assujettis au processus du blanchiment.D'autre part le deuxième courant visait à établir des contre mesures ou lois pour battre et lutter contre les fraudes fiscales, aujourd'hui ces fraudes monétaires sont le blanchiment d'argent et il existe des organismes chargés de lutter contre ce blanchiment.

21. www.paradisfj.info, Emma Goldman, "**GAFI: la Russie a deux ans pour perfectionner la lutte contre le blanchiment de fonds"**, 25 juillet 2008.

D'après Jean Ziegler: «L'admirable helvétique qui autorise toutes ces opérations fructueuses-transferts illégaux, fraude fiscale, financement compliqué de complexes de trafics d'armes, de drogue, de spéculation sur les denrées alimentaires, de manipulation monétaire internationale recel et j'en passe-s'appelle le secret bancaire. Sa base légale l'article 47 de la loi fédérale sur les banques et caisses d'épargne»[22].

Historique du blanchiment d'argent en Suisse :

1980-1990: La Suisse est sous le feu de la critique pour blanchiment d'argent, notamment de la drogue ("pizza connection"), et abrite des fonds de dictateurs comme Marcos, Mobutu, Abacha, Taylor ou Duvalier. L'obligation d'annonce est renforcée en 1997 et la loi sur le blanchiment d'argent est adoptée en 1998.

1996-1999: Suite à de nouvelles pressions internationales, la commission Volcker recherche des fonds en déshérence dans les banques suisses et la commission Bergier étudie le rôle de la Suisse lors de la Seconde Guerre mondiale. Les chercheurs obtiennent accès aux documents nécessaires. Les banques publient des listes des noms.

2001: Après les attentats du 11 septembre, la Suisse accepte d'aider

les Etats-Unis à rechercher les fonds du terrorisme, maissans assouplir le secret bancaire. 2000-2004: Lors des négociations avec l'Union européenne (UE) sur la fiscalité de l'épargne et la lutte contre la fraude fiscale, la Suisse parvient à défendre le secret

22. Jean Ziegler, "**Une Suisse au-dessus de tout soupçon**", édition seuil, Paris, 1976. p53.

bancaire pour les impôts directs. Elle accorde l'entraide judiciaire pour les impôts indirects comme la taxe sur la valeur ajoutée.

2008: Lors de la crise économique et financière mondiale, les Etats-Unis et l'UE renforcent la lutte contre les paradis fiscaux. La pression sur la Suisse s'accroît surtout après la divulgation de l'aide apportée par l'UBS aux Etats-Unis dans sa lutte contre l'évasion fiscale.

18 février 2009: L'UBS verse 780 millions de dollars à la justice américaine et livre des données bancaires aux autorités américaines pour mettre un terme au différend fiscal.

21 février 2009: Dans le cadre d'une plainte civile contre l'UBS, les autorités fiscales américaines exigent la livraison d'informations concernant les comptes de 52000 clients supplémentaires. L'UBS refuse.

6 mars 2009: Le Conseil fédéral nomme un groupe d'experts pour améliorer la collaboration internationale sur les délits fiscaux. C'est sur la base de ses recommandations qu'il décidera de la suite de sa stratégie[23].

Le secret bancaire joue, alors, un rôle très important dans l'investissement majestueux et discret de l'argent et donc par analogie dans la facilitation du processus du blanchiment. Il serait presque difficile alors d'enquêter sur une opération d'investissement déposée par un tiers dans une banque étrangère et dont la source est illégale, car le demandeur ou celui qui se

23. www.romandie.com, "**Le secret bancaire est sous pression depuis longtemps (historique)**", le 6 mars 2009.

plaint sur ce blanchisseur ne peut avoir des informations sur son compte bancaire, son numéro et le siège de la banque, et ceci existe uniquement en Suisse et au Liban surtout. D'ailleurs Jean Ziegler l'a bien précisé en expliquant l'oligarchie suisse qui fonctionne comme le receleur indispensable du système capitaliste mondial, avec son butin quotidien, elle finance ses propres aventures étrangères; ses sociétés multinationales contrôlent aujourd'hui, de l'Indonésie à l'Afrique du Sud, du Brésil au Guatemala, des régions et des populations entières. Pour cela, Ziegler a décrit la Suisse comme étant «l'empire ou la nation de receleurs»(24), car pour lui ce sont les grandes puissances étatiques et surtout les sociétés multinationales qui prédominent sur les Etats pauvres et soumis et cela par la technologie et la dématérialisation. c'est donc le monopole du savoir technologique, expérimental, scientifique concentré sur l'argent et les armes, et produit par les entreprises transnationales du centre d'aujourd'hui, la dépendance quasi-totale économique, politique, culturelle et existentielle des peuples soumis(25).

Il faut bien préciser que les membres du G7 devenu le G8, ont mis en place en 1989 le Groupe d'Action Financière sur le blanchiment des capitaux (GAFI) ou en anglais le Financial Action Task Force (FATF). Depuis ce dernier s'est élargi à d'autres membres. L'Union économique et monétaire (UEMOA) a, dans

24. Jean Ziegler, op.cit, p12.
25. Ibid., p27.

une directive de 2002, réaffirmé sa volonté de lutter contre le blanchiment d'argent[26].

Quels sont les pays non coopératifs dans la lutte contre le blanchiment d'argent?

Le groupe d'action financière sur le blanchiment de capitaux (GAFI) a annoncé des sanctions appelées «contres mesures», contre le Nigeria et l'Ukraine. Ces sanctions s'appliqueront si ces deux pays n'apportent pas de modifications à leurs législations ce qui implique que le GAFI appliquera ces contres mesures en cas de non coopération de ces dits pays à la lutte anti-blanchiment (2002).

D'autre part le GAFI a annoncé qu'il avait retiré la Russie, les îles Marshall et la Dominique de sa liste noire des pays ne coopérant pas à la lutte anti-blanchiment en 2002.

La liste noire des pays non coopératifs comprend désormais les pays suivants: le Guatemala, l'Indonésie, la Birmanie, l'Ukraine, Nauru(Pacifique), le Nigeria, les Philippines, Saint-Vincent-et-les-Grenadines (Caraïbes), les Iles Cook, et grenade (Petites Antilles).

En juin 2002, le GAFI avait retiré quatre pays: la Hongrie, le Liban, l' Israël et le Saint-Kitts-Et-Nevis(Caraïbes). En juin 2001, ce sont les Bahamas, les Iles Caïmans, le Liechtenstein et le Panama qui avaient été rayés de cette liste.

26. Rossel et Cie. Sa, "**Le Soir en ligne**", Bruxelles, 2002. Le blanchiment d'argent.

Le groupe d'action financière sur le blanchiment des capitaux (GAFI), dont le secrétariat est installé dans les locaux de l'Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE) à Paris, était réuni en séance plénière à Paris en 2002[27].
On peut conclure que la liste noire du GAFI n'est pas close, car les pays y figurant pourraint en sortir en fonction de l'évolution de leur législation qui réprimera le blanchiment. On ne peut pas cerner les centaines d'exemples fraichissant notre recherche, mais on peut citer quelques uns:
Les Banques arrivent naturellement en tête assurant plus de 80% des 12 047 dénonciations auprès du Tracfin, en petite hausse de 3.6% ce qui relève prudemment l'organisme. Les casinos par contre comportent seulement 0.2% de déclarations de soupçons.
-Une entreprise de construction de maisons individuelles rémunérant ses employés sous forme de cartes téléphoniques prépayées ou d'appareils électroménagers, a gagné un million d'euros en huit mois.
-Une société de négoce de produits laitiers faisait valser les hectolitres en Europe de 9 millions d'euros en 18 mois en vue d'échapper aux quotas laitiers nationaux.
-Un heureux gagnant de plus d'un million d'euros auprès de la Française des jeux était en réalité comptable dans une association dont il détournait les chèques, tentant de les faire passer pour des gains de loto. Ou encore un ressortissant d'un pays de l'Est connu pour ses liens avec le crime organisé achetant pour 26

27. Francine Quentin, GAFI, "**Argent sale, la liste noire du blanchiment: 15 pays à l'index**".

millions d'euros une villa azuréenne et un château, via deux sociétés de paille alimentés par un compte chypriote(28).

On peut dire que l'avenir s'avère rose pour le blanchiment d'argent vu que le GAFI, regroupant les organismes anti-blanchiment dont le TRACFIN en fait partie, a le bonheur d'annoncer que sa liste noire est désormais vide. Mais tous les pays à travers le monde doivent coopérer pour combattre l'hydre du blanchiment.

Le mauvais exemple vient parfois des plus grandes puissances, le Japon a exclu de sa loi anticorruption les filiales nippones basées à l'étranger puis leur a laissé une marge d'appréciation en interdisant les pots-de-vin versés à la signature d'un marché, même s'il s'agissait simplement d'instaurer de bonnes relations avec un pays émergent.

D'autre part, la récente vente de 72 chasseurs Typhon en Arabie Saoudite, a été décerné par le microsome militaro-industriel comme le record mondial des commissions occultes, la justice de sa Majesté a fermé le dossier en vue de protéger l'intérêt national(29).

Ces exemples de grande puissance, ne faisant pas partie de la liste noire, ont désormais recours au blanchiment sans sanctions pour protéger soi- disant l'intérêt national, révèlent une certaine hypocrisie.

28. Renaud Lecadre, "**L'avenir du blanchiment**", Libération, Paris, le 25 août 2007.
29. www.paradisfj.info, Marie Agnès, "**L'avenir rose du blanchiment d'argent**", le 25 août 2007.

Rôle des textes législatifs dans la lutte anti-blanchiment:

Ces obligations de lutte citées, contre le blanchiment, ont parfois du mal à se concilier avec d'autres textes législatifs :

-Le secret bancaire: quasiment tous les pays du monde n'ont plus le secret bancaire, sauf le Liban et la Suisse. Ce système aide les banques ou les établissements de crédit à communiquer la situation de leurs clients plus facilement et aussi avec d'autres banques, donc échange d'informations sur les clients entre les banques. Mais ce secret bancaire existe toujours au Liban et en Suisse et facilite le processus du blanchiment.

Quel sera donc l'avenir monétaire dans ces deux pays et quel sera l'avenir du secret bancaire ? Restera-t-il l'élément essentiel et garanti pour les blanchisseurs?

-Le CNIL a autorisé un régime dérogatoire pour les systèmes de traitement de données liés à la lutte anti-blanchiment et contre le financement du terrorisme.

-Le «droit au compte», qui permet à la Banque de France d'imposer à un client un établissement de crédit pour la tenue de son compte, peut affecter la mise en œuvre par les banques des dispositions anti-blanchiment. En effet de nombreuses banques rompent leurs relations avec un client faisant l'objet d'une déclaration de soupçons pour ne pas se voir reprocher dans le cadre d'une enquête pénale sur le blanchiment comme complice.

Après avoir présenté les organismes chargés de lutte anti-blanchiment au plan international ainsi que les projets lois

en guise et les lois qui entrerons en vigueur, on va procéder au plan national et analyser la situation libanaise au niveau du blanchiment d'argent ainsi que ses moyens de lutte contre cette corruption ou ce délit financier.

B- Au niveau national:

Le Liban:

Le système bancaire libanais étant libéral, il n'y aucune restriction sur le mouvement de contrôle des changes, la monnaie serait totalement convertible. La loi de 1956 instituant le secret bancaire absolu, protège l'épargnant et l'investisseur ainsi que la loi contre le blanchiment d'argent, donc pas de restrictions sur le mouvement ou transferts de capitaux ou de changes(30).

Ceci implique que l'élaboration de ce secret bancaire facilite le processus de blanchiment d'argent et rend la lutte anti-blanchiment plus ou moins compliquée. Quel est l'organisme au Liban chargé de lutter contre le blanchiment d'argent? quelles sont ses normes ou ses lois?

La lutte anti-blanchiment instaurée au Liban par la loi 318 et adoptée par le parlement en avril 2001, a permis de rayer le Liban de la liste noire du GAFI.

D'après l'article 3 de la loi 318 relative à la lutte contre le blanchiment d'argent, les blanchisseurs sont punis d'une peine d'emprisonnement pouvant s'étendre de trois à sept ans et d'une amende d'au moins vingt millions de livres libanaises.

D'après l'article 5 de cette loi, les banques et leurs employés

30. www.animaweb.org/pays-liban-financesbanques.php, "**Investir au Liban: Finances et banques**".

doivent lutter contre les opérations blanchiment d'après:

1-La reconnaissance du client «know Ur Customer»:

Cette étape est l'élément essentiel dans la lutte anti-blanchiment et se fait dès l'ouverture d'un compte, les banques doivent avoir un dossier d'informations sur chaque client, personne civile ou morale, ou titulaire de droit économique. D'après l'article 5:

-les banques doivent s'assurer de la véritable identité du client ainsi que du lieu de sa résidence et de tous les détails le concernant.

-les personnes morales doivent présenter une copie conforme effectuée par le règlement général pour tout genre de sociétés, un document de l'enregistrement de la société dans le registre commercial.

2-La reconnaissance du titulaire de droit économique:

Les clients lors de leur ouverture d'un compte, doivent spécifier si le compte ouvert en leur nom leurs appartient ou appartient à un tiers, et ils doivent inscrire ces informations dans un dossier relatif à l'identité de la personne titulaire de droit économique. Ce dossier montrera la vraie identité du client qui peut être un titulaire de droit ou mandataire.

Il est essentiel aussi d'identifier l'exercice du client, ses opérations bancaires, la source de son argent ainsi que ses revenus mensuels et futurs.

3-La reconnaissance du client de passage:

Chaque opération bancaire faite pour un client nécessite l'ouverture d'un compte comportant le nom de ce client. Les

banques n'acceptent pas d'effectuer des opérations pour des clients de passage, c'est-à-dire n'ayant pas un compte à la banque. Ceci implique que chaque client doit ouvrir un compte en son nom pour pouvoir procéder aux opérations bancaires après l'autorisation du directeur de la branche bancaire.

4- La loi 318

Tous ces moyens n'empêchent pas désormais le blanchiment d'argent. Le législateur a élaboré des lois pour lutter contre l'argent sale d'après la loi 318.

La lutte contre le blanchiment se fait par:

a- Le contrôle journalier

Toutes les branches de chaque banque vérifient chaque jour:

- Les actifs et les passifs dont le montant est supérieur à 10 000 dollars.

-Les actifs et passifs par des virements ou chèques dont le montant est supérieur à 150 000 dollars.

b- Le contrôle mensuel

Les branches bancaires contrôlent chaque mois les sources des opérations bancaires par monnaie courante ou par chèques ou virements et dont le montant est supérieur à 100 000 dollars.

5- La déclaration de soupçons

Chaque employé est responsable dans la lutte anti-blanchiment. Le commissaire de surveillance de la banque ou (Compliance Officer), est chargé de déceler tous les soupçons de blanchiment.

L'Unité administrative de la Commission pour la collecte des

informations financières sera l'autorité compétente pour suivre, recueillir et classer les informations concernant les opérations de blanchiment (Compliance Unit).

La commission d'enquête spéciale sera constituée auprès de la banque du Liban, sa mission est d'enquêter sur les opérations de blanchiment des capitaux et de veiller au respect des règles de la loi 318. (Compliance Comity).

Seule la commission d'enquête spéciale à la Banque du Liban, a le droit de prendre une décision pour lever le secret bancaire, de même les comptes des clients ne peuvent être gelés que par une décision de cette Commission et cela pour une période de 5 jours renouvelables une seule fois, cette décision de geler provisoirement les comptes dans le cas d'éventuels soupçons sur l'existence d'un délit de blanchiment de capitaux.

Cette commission d'Enquête Spéciale est formée par le gouverneur de la Banque du Liban, du président de la Commission de Contrôle des Banques, et du juge nommé membre de la Haute Commission Bancaire et de deux membres, l'un principal et un autre suppléant, nommés par le Conseil des ministres sur proposition du Gouverneur de la Banque du Liban.

6- Autres indices:

D'autre part, les indices sur lesquels l'employé à la banque se base pour déclarer un soupçon de blanchiment sont:

-Les opérations «cambio» énormes et répétitives de sommes d'argent.

-L'échange d'une importante quantité de petites sommes par de

grandes sommes d'argent.
-Le dépôt de grandes sommes et des dépôts répétitifs qui dépassent le revenu ou les exercices habituels du client.
-L'utilisation d'un compte pour le virement d'importantes sommes pour des pays étrangers ou pour recevoir des virements qui peuvent démontrent à la banque que le client n'a pas l'habitude d'effectuer de telles opérations bancaires.
-Recevoir des chèques de grandes sommes soi-disant comme source du poker.
-Les grandes opérations répétitives d'une société offshore que la banque considère non conforme à l'exercice de la société[31].
Le Liban a donc, pu rapidement se mettre en conformité avec les exigences actuelles de la lutte anti-blanchiment, consolidant ainsi son rôle de place financière internationale de Beyrouth. Déjà, des résultats tangibles ont étés enregistrés, ils sont un encouragement à continuer à assainir la situation financière, à moderniser l'appareil de l'Etat et à permettre à l'économie libanaise de participer au premier plan et en force dans la compétition internationale.
Reste le problème du secret bancaire existant au Liban ainsi qu'en Suisse, son existence désormais augmente le taux de blanchiment et reste l'outil indispensable des blanchisseurs.
La situation conflictuelle entre le blanchiment d'argent et le secret bancaire ainsi que les mesures et les contraintes imposées par les organismes chargés de lutte anti-blanchiment, a conduit à une quasi élimination du secret bancaire. Reste un élément ambigu, le lien entre la politique et l'économie ainsi que l'interaction

31. La loi numéro 318, "**La lutte contre le blanchiment de capitaux**", extrait du journal officiel 20 du 26 avril 2001. - www.sic.gov.lb, Special Investigation Commission, Lebanon.

vague entre les deux secteurs privé et public au nom de la liberté et de la démocratie qui pourraient être vidés potentiellement de leurs contenus.

Conclusion:

Le blanchiment d'argent est un phénomène affectant les économies des pays et influençant leur situation financière.
On remarque que plus le pays a une économie faible et plus son taux de blanchiment d'argent est élevé, en d'autres termes, les pays pauvres sont les pays les plus assujettis à ce genre de crime financier. Pourtant les pays riches ou les grandes puissances n'échappent pas au processus de blanchiment, mais leurs techniques y sont plus développées et protégées parfois par les chefs d'Etats, comme par exemple les guerres et le financement du terrorisme. Il existe néanmoins des pays arabes riches adhérant et participant au financement de ces guerres, il en est de même pour les pays d'Europe et d'Amérique, ce financement des guerres se rattachant alors au processus de blanchiment d'argent. Mais ces grandes puissances ont su comment blanchir les grandes opérations de l'économie politique discrètement, tels que les guerres, les investissements dans les pays ayant un secret bancaire comme la Suisse et le Liban, ces grandes puissances disposant de grandes sociétés multinationales dominent les Etats pauvres. On est arrivé à un point où la société multinationale a un pouvoir sur le peuple et tout le territoire. Donc l'agresseur

principal des peuples pauvres n'est plus l'Etat capitaliste mais le système capitaliste qui agit sans utiliser son instrument ancien qu'est l'Etat.

Ceci implique le rattachement ou le lien qu'entrave le blanchiment avec l'économie politi que ainsi que l'importance des sociétés multinationales dans les opérations de blanchiment.

Depuis 2002, le groupe d'action financière pour le blanchiment des capitaux, le GAFI ayant annoncé que sa liste noire est presque vide, dessine à l'horizon de l'économie un avenir meilleur, et ceci grâce à la multiplication des luttes anti-blanchiment à travers le monde, ainsi que l'élaboration de lois et règles pour cette lutte et la création d'organismes chargés de lutter contre toute opération du blanchiment. Mais ceci est confronté par la protection illégale parfois des grandes puissances de leurs opérations de blanchiment pour des buts politiques, donc apparemment il est vrai que quelques pays on été rayés de la liste noire mais en réalité il existe beaucoup de pays riches en Europe et en Amérique qui continuent à blanchir de l'argent sans pouvoir être arrêtés vu leurs grandes puissances et leur ascendant sur les plans économique, politique et autoritaire sur les pays du tiers monde: cela s'appelle la mondialisation au plan économique et politique. Donc tous les pays sont auteurs du blanchiment mais le taux s'observe plus chez les pays pauvres, vu que ces derniers n'ont pas de politique ni d'économie développées.

Enfin le remède étant aujourd'hui les luttes anti-blanchiment

ainsi que les organismes spécialisés et chargés de lutter contre ce délit, ce remède serait-il suffisant pour le problème du blanchiment? N'existe-t-il pas un autre moyen pour poursuivre les grands criminels et grands chefs d'Etats se cachant derrière les coulisses et incitant des personnes à poursuivre ces opérations de blanchiment? Comment abolir le pouvoir dominateur et dictatorial économique de ces grands pouvoirs étatiques se cachant derrière de nombreux scandales de blanchiment d'argent ? Malheureusement, la réponse est négative car aujourd'hui la politique joue un rôle très efficace dans la protection des personnes politiques pouvant s'avérer de vrais criminels financiers.

Apparemment et d'après le GAFI, le taux du blanchiment serait en train de diminuer dans les pays qui faisaient partie de la liste noire, le plus fameux exemple serait celui de notre pays, le Liban, l'élaboration de la loi 318 en 2001 a permis la création d'une Commission d'Enquête Spéciale à la Banque du Liban afin dew rechercher les indices de blanchiment et de sanctionner toute personne responsable de ce crime.

Cette Commission est dénommée SIC, large département à la Banque du Liban, à Hamra, dont le but est de lutter contre le blanchiment d'argent, en faisant geler les comptes qui sont objet de soupçons. Elle a permi au Liban d'échapper à la liste noire du GAFI. Pour conclure le Liban a su comment faire face à la crise financière. De même l'élaboration de la loi 318 a été un grand pas pour fortifier l'économie libanaise, la rendre plus

efficace au niveau national et renforçer les relations avec les pays étrangers.

Espérons que pour les années à venir la liste noire du GAFI serait vide pour enfin aboutir à une prospérité économique mondiale, que les criminels seraient enfin entrainés en justice surtout les grands criminels ou chefs d'Etas mais cela pourrait aboutir à des révolutions et à des guerres ainsi qu'à des assassinats, donc le secret bancaire demeure aujourd'hui l'obstacle dans le logiciel de lutte anti-blanchiment.

Mais malheureusement le crime ne pourrait être éliminé avec l'existence d'Etats dans le besoin et de groupements politiques protégeant l'esprit de guerres; le blanchiment d'argent serait alors toujours présent puisqu'il est la nourriture de personnes corruptibles.

ANNEXE

Loi No. 318, la lutte contre le blanchiment de capitaux

Le Parlement a adopté, et le président de la République promulgue le texte de loi suivant :

Article 1: Sont considérés comme étant des capitaux illicites, au sens de la présente loi, les biens de quelque nature qu'ils soient qui proviennent de l'accomplissement de l'un des délits énumérés ci-après :

1- la culture des plantes narcotiques, leur fabrication ou leur commercialisation.

2- les délits commis par les associations de malfaiteurs, mentionnés aux articles 335 et 336 du code pénal, reconnus comme étant des crimes organises.

3- Les actes de terrorisme tels que mentionnés aux articles 314, 315 et 316 du code pénal.

4- le commerce illicite des armes.

5- les délits de vol ou de détournement de fonds publics ou prives ou leur appropriation par des moyens frauduleux et qui sont passibles, conformément au droit libanais, d'une peine criminelle.

6- La contrefaçon de la monnaie ou des documents officiels.

Article 2:

Est considéré blanchiment de capitaux tout acte destiné à :

1- dissimuler l'origine réelle des capitaux illicites, ou à faire, de quelque manière que ce soit, une fausse déclaration quant à leur origine réelle.

2- Transférer ou échanger lesdits capitaux tout en connaissant qu'il s'agit de capitaux illicites dans le but de dissimuler leur origine ou d'aider une

personne impliquée dans un tel délit à échapper à sa responsabilité.

3- acquérir lesdits capitaux illicites, les détenir, les utiliser ou les investir dans l'achat des biens meubles ou immeubles ou dans des opérations financières tout en sachant qu'il s'agit de capitaux illicites.

Article 3:

Sera puni d'une peine d'emprisonnement pouvant s'étendre de trois à sept ans et d'une amende d'au moins vingt millions de livres libanaises quiconque aura entrepris, intervenue ou participé à des opérations de blanchiment de capitaux.

Article 4:

Il incombe aux institutions non soumises à la loi du 3/9/1956 relatives au secret bancaire, y compris les entreprises individuelles ainsi que les bureaux de change, les sociétés d'intermédiation financières, les sociétés de crédit-bail, les organismes de placement collectifs, les compagnies d'assurance, les sociétés de promotion, de construction et de vente d'immeubles ainsi que les commerçants de produits de grande valeur (bijoux, pierres précieuses, or, œuvres d'art, antiquités), de tenir des registres spéciaux pour les opérations dont la valeur dépasserait le montant déterminé par la Banque du Liban dans le règlement et pris en vertu de l'article 5 de la présente loi.

Il leur incombe aussi de s'assurer de l'identité et des adresses de leurs clients conformément à des documents officiels dont leurs photocopies ainsi que celles relatives aux opérations seront conservées par devers eux pour une période de cinq ans au minimum.

Article 5:

Il incombe aux institutions soumises à la loi du 3/9/1956 relative au secret bancaire de procéder au contrôle des opérations réalisées avec leur

clientèle afin d'éviter d'être impliquées dans des opérations susceptibles de dissimuler un blanchiment de capitaux provenant des délits énumérés dans la présente loi.

Les règles dudit contrôle seront fixées en vertu d'un règlement qui sera pris et publié par la Banque du Liban dans un délai d'un mois à dater de l'entrée en vigueur de la présente loi. Il devra comporter, au minimum, les obligations suivantes :

a- s'assurer de la véritable identité des clients permanents des banques et des institutions financières ainsi que de l'identité du titulaire du droit économique au cas où les opérations ont lieu par l'intermédiaire de mandataires ou des sociétés ou à travers des comptes numérotés.

b- appliquer les mêmes procédures de contrôle concernant les clients de passage au cas où l'opération ou toute une série d'opérations dépasserait un montant déterminé.

c- Conserver, pour une période de cinq ans au minimum après l'achèvement des opérations ou la clôture des comptes, les photocopies des documents relatifs aux dites opérations et aux documents officiels relatifs à l'identité des opérateurs.

d- déterminer les indices susceptibles de révéler l'existence d'opérations de blanchiment de capitaux, ainsi que les principes de diligence afin de détecter les opérations suspectes.

e- l'engagement des banques et des institutions financières de s'abstenir de délivrer des attestations contraires à la réalité des faits destinées à induire en erreur les autorités administratives ou judiciaires.

f- la vérification par les commissaires de surveillance des banques et des institutions financières du respect par ces dernières des dispositions

du règlement objet du présent article ainsi que la communication au Gouverneur de la Banque de toute infraction à ce sujet.

Article 6:

1- Une entité indépendante à caractère judiciaire dotée de la personnalité morale, dénommée Commission d'Enquête Spéciale (ci-après la «Commission»), sera constituée auprès de la Banque du Liban. Elle ne sera pas soumise, dans l'exercice de ses fonctions, à l'autorité de la Banque du Liban. Sa mission est d'enquêter sur les opérations de blanchiment de capitaux et de veiller au respect des règles et des procédures mentionnées dans la présente loi.

2- La Commission d'Enquête Spéciale sera formée comme suit :

- le Gouverneur de la Banque du Liban et en cas d'empêchement un des sous-gouverneurs dûment mandaté par lui.
- Le Président de la Commission de Contrôle des Banques et en cas d'empêchement un des membres de ladite commission dûment mandaté par lui.
- Le juge nommé membre de la Haute Commission Bancaire et en cas d'empêchement un juge suppléant nommé par le Conseil Supérieur de la Magistrature pour une durée équivalente à celle de celui initialement nommé.
- Un membre principal et un membre suppléant nommés par le Conseil des ministres sur proposition du Gouverneur de la Banque du Liban.

3- La Commission d'Enquête Spéciale nommera un secrétaire à temps plein qui sera responsable des missions qui lui seront confiées, de l'exécution des décisions de la «Commission» et de la supervision directe d'un organe spécial composé d'enquêteurs mandatés par la «Commission» afin de

contrôler et de vérifier l'exécution des obligations mentionnées dans la présente loi. Ledit contrôle doit s'opérer de manière continuelle sans qu'il ne puisse être opposé à l'un quelconque d'entre eux les dispositions de la loi du 3/9/1956 relative au secret bancaire.

4- La mission de la Commission d'Enquête spéciale est de procéder à des investigations relatives aux opérations suspectées des constituer des délits de blanchiment de capitaux. Elle statue sur le sérieux des preuves et des présomptions relatives aux délits commis ou à l'un d'eux.

Le droit de décider de la levée du secret bancaire au profit des autorités judiciaires compétentes et de la Haute Commission Bancaire représentée par son Président revient exclusivement à la «Commission», lorsque des comptes ouverts, auprès des banques ou des institutions financières sont suspects d'être utilisés à des fin de blanchiment de capitaux.

5- La «Commission» se réunira, sur convocation de son président, deux fois par mois au minimum et chaque fois que cela s'avère nécessaire. Le quorum légal ne sera atteint que par la présence de trois de ses membres au minimum.

6- Les décisions de la «commission» seront prises à la majorité des voix présentes et en cas d'égalité des voix celle du président sera prépondérante.

7- La «Commission» établira, dans un délai d'un mois à dater de la promulgation de la présente Loi, un règlement relatif à son fonctionnement et les statuts concernant son personnel et ses contractuels assujettis au droit privé, notamment à l'obligation de respecter la confidentialité.

Dans le cadre du budget préparé par «la Commission» et approuvé par le Conseil Central de la Banque du Liban, les dépenses de la «Commission»

et des organes qui relèvent d'elle sont assumées par la Banque du Liban.

Article 7:

1- Il incombe aux personnes mentionnées aux articles 4 et 5 de la présente loi de communiquer instantanément à la «Commission» les détails des opérations qu'elle suspectent de dissimuler des opérations de blanchiment de capitaux.

2- Il incombe aux inspecteurs de la Commission de Contrôle des Banques de déclarer à la «Commission» les opérations auxquelles ils ont accès à l'occasion de l'accomplissement de leurs missions et qu'ils suspectent de dissimuler un blanchiment de capitaux.

La déclaration doit se faire par le biais du Président de la Commission de Contrôle des Banques.

Article 8:

1- La «Commission» se réunit immédiatement soit, dès la réception des informations de la part des personnes mentionnées à l'article 7 supra soit dès la réception des informations qui lui sont rapportées par les autorités officielles libanaises ou étrangères.

2- Après vérification des informations reçues, la «Commission» prendra, dans un délai de trois jours ouvrés, la décision de geler provisoirement le ou les comptes suspects pour une période de cinq jours ouvrés, renouvelable une seule fois, si l'origine des capitaux demeure inconnue ou suspectée de provenir de délits de blanchiment de capitaux. Au cours de ladite période, la «Commission» continuera ses investigations quant au compte ou les comptes suspect(s), soit directement soit par l'intermédiaire d'un de ses membres ou d'un de ses responsables concernés et mandatés à cette fin ou de son secrétaire général ou par l'‘intermédiaire de ceux qu'elle nommera

parmi les commissaires de surveillance. Chacun d'eux s'acquittera de sa mission dans le respect du secret et sans que lui soient opposables les dispositions de la loi du 3/9/1956 relative au secret bancaire.

3- Au terme de ses investigations et durant la période de gel temporaire du compte ou des comptes suspect(s) la «Commission» devra prendre une décision définitive soit de libérer ledit compte s'il lui apparaît que l'origine des capitaux n'est pas illicite, soit de lever le secret bancaire et de maintenir le gel desdits comptes suspects. Si, après l'expiration du délai tel que mentionné au paragraphe 2 supra, la «Commission» ne prend aucune décision, le gel du compte est levé d'office. Les décisions de la «Commission» ne peuvent faire l'objet d'aucune forme de recours ordinaire ou extraordinaire, administratif ou judiciaire, y compris le recours pour abus de pouvoir.

4- En cas d'accord sur la levée du secret bancaire, la «Commission» devra transmettre une copie certifiée conforme de sa décision définitive motivée au Procureur Général près la Cour de Cassation, à la Haute Autorité Bancaire en la personne de son Président, à la personne et la banque concernées ainsi qu'à l'autorité étrangère concernée. Dans ce dernier cas la transmission pourrait se faire soit directement, soit par l'organe par l'intermédiaire duquel les informations ont été reçues.

Article 9:

Le Président de la «Commission» ou toute personne directement mandatée par lui peut entrer en contact avec les autorités judiciaires, administratives, financières ou celles responsables de la sécurité, qu'elles soient libanaises ou étrangères, afin de demander des informations ou d'être informé(e) des détails des investigations préalablement entreprises concernant des

affaires liées ou rattachées à celles menées par la «Commission». Les autorités libanaises sont tenues de répondre immédiatement à la requête d'information.

Article 10:

La «Commission» constituera un organe central dénommé l'Unité administrative pour la collecte des informations financières, qui sera l'autorité compétente et la centrale officielle pour suivre, recueillir et classer les informations concernant les opérations de blanchiment de capitaux, et pour procéder à un échange d'informations avec ses homologues étrangers.

Il incombe à l'Unité administrative pour la collecte des informations financières d'informer la «Commission», de manière régulière, des informations qu'elle détient concernant les délits de blanchiment de capitaux.

La «Commission» déterminera le nombre des membres de cette unité et leurs émoluments. En cas de besoin, elle prendra à leur égard les mesures disciplinaires qui s'imposent, y compris leur licenciement en cas de manquement à leurs devoirs sans que cela ne fasse obstacle aux poursuites au pénal ou au civil qu'ils seraient susceptibles d'encourir. Il leur sera appliqué toutes les obligations auxquelles sont soumis les membres de la «Commission», notamment l'obligation de confidentialité.

Article 11:

A l'exception de la décision de la «Commission» de lever le secret bancaire, l'obligation de déclaration prévue dans la présente loi et qui incombe à toute personne physique ou morale ainsi que les documents présentés à cette fin revêtent un caractère de confidentialité absolue.

Il en est de même des documents relatifs à la procédure d'investigation à quelque degré que ce soit.

Article 12:

Le Président, les membres de la «Commission», son personnel ou les personnes dûment mandatées par elle jouiront d'une immunité en s'acquittant de leurs tâches conformément aux dispositions de la présente loi. En conséquence, ils ne peuvent être poursuivis en justice collectivement ou individuellement, civilement ou pénalement pour tout acte accompli dans l'exercice de leurs missions, notamment au titre des délits mentionnés dans la loi du 3/9/1956 relative au secret bancaire sauf en cas de violation dudit secret.

La banque et ses employés jouiront pareillement de la même immunité lors de l'exécution des obligations qui leur incombent en vertu de la présente loi ou conformément aux décisions de la «Commission».

Article 13:

Sera punie d'une peine d'emprisonnement pour une période pouvant s'étendre de 2 mois à 1 an et d'une amende d'un montant maximum de dix millions de livres libanaises ou de l'une desdites sanctions, toute personne qui violerait les dispositions des articles 4,5,7 et 11 de la présente loi.

Article 14:

Seront confisqués au profit de l'Etat les biens meubles et immeubles dont il est fait preuve en vertu d'un jugement définitif qu'ifs se rapportent à, ou qu'ils proviennent de, l'un des délits énumérés à l'article 1 de la présente loi à moins que leur détenteurs ne prouvent, par devant les tribunaux, leurs droits légitimes y afférents.

Article 15:

Sont annulées les réserves formulées à l'article 1, paragraphes 2, 3 et 4 de la loi n° 425 du 15/5/1995 relative à l'autorisation de ratifier la Convention des Nations-Unies de 1988 relative à la lutte contre le commerce illicite des stupéfiants et des hallucinogènes ainsi que l'article 132 de la loi n° 673 du 16/3/1998 relative aux stupéfiants, aux hallucinogènes et aux psychotropes.

Article 16:

Sont considéré, à dater de l'entrée en vigueur de la présente loi, toutes dispositions contraires ou non conformes aux dispositions de la présente loi notamment celles de la loi n° 673 du 3/9/1956 relative au secret bancaire et celles de la loi n° 673 du 16/3/1998 relative aux stupéfiants, aux hallucinogènes et aux psychotropes.

Article 17:

La présente loi entrera en vigueur dès sa publication au journal officiel.

Baabda, le 20 Avril 2002.

بيضاء

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in beneiting from the published researches,the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and Englich,and summaries in these 2 languages for the researshes published in Arabic.

• *General Nizar ABDEL KADER*
The United States Openness towards Syria: a difficult yet not an impossible task..... 97

• *Dr. Kleib KLEIB*
The Food Security of Developing Countries in the Era of Glo balization 100

• *Dr. Mohammad MRAD*
Economy of the Arab World and the International financialcrisis 102

The United States Openness towards Syria: a difficult yet not an impossible task

During three decades, the US – Syrian relations hasn't witnessed any form of stability and positive interaction except for the period extending from the Kuwait Liberation war in 1991 due to Syrian military participation side by side with the allied forces in that war.

However, the mandate of Georges W. Bush witnessed a Syrian – US confrontation since President Bush considered Syria as part of the Axis of Evil threatening the United States.

The deterioration in the US – Syrian relations took its toll to the maximum in the aftermath of the American decision to invade Iraq in March 2003. During that stage, both Syria and Iran opposed the American occupation and thus Syria was accused of opening its border in front of the foreign fighters who were willing to fight the allied forces inside Iraq. Consequently, the relations between the two nations suffered from additional blows when the United States accused the Syrian regime of assassinating Prime Minister Rafik Hariri and supporting Hezbollah during the War of July 2006. In the same regard, the United States also accused Syria of supporting Hamas in the execution of the Coup d'état that it led in Gaza against the Palestinian Authority and against Fateh organization.

As a result of these confrontations with Syria, the United States decided to withdraw its Ambassador from Damascus and imposed a series of sanctions against a group of Syrian individuals and corporations by accusing the Syrian regime of supporting the infiltrators or ……..

When President Obama declared his will to open up towards

Syria, he realized the huge deterioration which struck the common relations. Furthermore, President Obama also realized the difficulty of overcoming all the accusations raised against Syria by the Bush Administration. Therefore, Obama decided to build new relations with Syria based on the positive development which recently occurred in the Syrian stance concerning Iraq and Lebanon and based on the declaration of President Bashar Assad who expressed his desire to start direct negotiations with Israel under the patronage of the United States.

When Secretary Hilary Clinton visited the Middle East recently, she felt that the region is living in a state of unrest and that the major regional players has no confidence in each others. It seems as though that Mrs. Clinton realized that the solutions for many of the current regional crises are in Syria's hands.

What are the reasons and facts that empower Syria with this great influence in many arenas and in more than a few issues? What is the necessary approach which can transform this influence to the benefit of peace and stability.

The American Administration understands the importance of the Syrian role, not only regarding the disarmament process and controlling the situation in Lebanon and Palestine, but also concerning the importance of this role in ensuring stability in Iraq after the American withdrawal which president Obama has promised to conduct during 2011.

Therefore, this research aims at exploring the possibilities and obstacles which the United States openness towards Syria might encounter and requires to analyze the position of Syria as a major player in the region's affairs and its capability to produce a positive or negative effect over the problems and crises of the region. The research also discusses all the Syrian and American concerns

and the available choices to deal with the deteriorated relations between Washington and Damascus.

It is most important to analyze all the differences, whether those related to Lebanon (The International Tribunal, the International resolutions, Hezbollah's weapons), or those related to Iraq, the situation in Gaza, the relation with Hamas or the Syrian – Iranian relations. The research also designates a part to discuss the possibilities of reaching a peace agreement between Syria and Israel in return for an Israeli withdrawal from the Golan Heights.

Finally, a number of conclusions must be drawn regarding the expectations of the success or failure of the openness process and the consequences of these results over the stability and future of the region.

Dr. Kleib KLEIB

The Food Security of Developing Countries in the Era of Globalization

The last three decades of the twentieth century has witnessed a series of huge economic crises which produced a batch of major changes on the international level, mainly the end of the Cold War that resulted in the collapse of the Socialist Front, the breakdown of the Soviet Union, the unipolar hegemony of the west and a series of civil wars which resulted in the disintegration of many countries in addition to drawing many new human and geographic maps.

In this atmosphere, the idea of globalization predominated with its financial, technological, economic, cultural, political, environmental, geographic and sociological dimensions.

And in this concern, Globalization and the collateral Neo-Liberalism - which was revived in the late seventies after liberalism cleared the way completely for the strategy of intervention since the twentieth century's thirties – were both described as the effective remedy for the many frequent world crises.

However, did Globalization really establish a solution to the developing countries' problems and particularly the food security problem?

This is the question that we shall attempt to answer in this research.

This research will also include a number of issues which are the following:

- In the first issue we will be tackling the concept of food secu-

rity and its developments.
- In the second issue we will shortly discuss the role of conventional factors in the lack of food security
- In the third issue we will be handling the role of economic Globalization in the imbalance of food security.
- In the forth issue we will be dealing with the effect of some of the Globalization tools (media as an example) on food security in developing countries.
-In the fifth and final issue we will tackle the role of multinational corporations in this regard.

Dr. Mohammad MRAD

Economy of the Arab World and the International financial crisis

The negative repercussions resulting from the international crisis which struck the financial sectors in many countries around the world, especially those adopting capitalism such as the United States, Japan and the European Union countries, are still the object of analysis up to this moment by analysts and experts in economic, political affairs and international relations.

The real crisis which is much deeper resides in the nature of Capitalism, which has witnessed during the last two decades quantitative and qualitative developments that shifted it from the state of controlled stagnation to a state of Neo-Liberalism in the era of Globalization, and thus the capital became liberated in an accelerated pace, exceeding restrictions and control measures.

The current crisis which devastated the American financial sector did not occur without causes. However, this crisis came as a direct result of interaction with the American economic situation which witnessed immense exhaustion due to the ever-growing cost of the invasions of Iraq and Afghanistan.

The United States may be currently in the eye of the storm after the tidal explosion of the financial crisis in July 2008, however the financial breakdown and turmoil expended and reached many international financial markets.

And since the World Economy is considered as a network of interrelations between all the countries due to the fact that

there are no isolated or closed economies, it was totally natural under the global nature of the world economy, that the tidal crisis expands to include all the world and thus the Arab countries.

In an attempt to define the nature and magnitude of repercussions which the current financial crisis might produce in Arab economies, this research tackles four major axis:

- the current situation of the Arab economy

- the intertwinement between Arab Economy and the world economy

- Nature and magnitude of the negative effects of the Interna tional financial crisis over the economies of the Arab World

- Conditions of the Arab reaction in order to apprehend the repercussions of the crisis and to confront the challenges of the future

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées,le magazine «Défense Nationale Libanaise publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arbre et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Général Nizar ABDEL KADER*
L'ouverture américaine vers la Syrie: Mission difficile mais pas impossible..... 105

• *Dr. Kleib KLEIB*
La sécurité alimentaire dans les pays en voie de développement au sein de la mondialisation 107

• *Dr. Mohammad MRAD*
L'Économie arabe et la crise financière 109

Général Nizar ABDEL KADER

L'ouverture américaine vers la Syrie: Mission difficile mais pas impossible

Durant 3 décennies, les relations amérco-syriennes n'ont pas été particulièrement stables et positive, à l'exception de la période propre à la guerre du Koweit.
Durant la presence du president Bush à la tête de l'administration américaine, une confrontation a eu lieu entre les 2 pays. L'occupation des Etats-Unis pour l'Irak, l'attentat du president Rafik Hariri, son soutien au Hezbollah Durant la guerre de Juillet 2006 ainsi que l'appui octroyé au Hmas ont renforcé l'animosité américaine à l'égard de la Syrie.
Avec l'arrivée du president Obama au pouvoir, une nouvelle tranche a commencé alors avec une intention d'ouverture vers la Syrie même avec l'effondrement des relations mais son défi était alors de bâtir de relations sur de nouvelles bases.
Cet article vise à mettre en relief les chances de réussite mais aussi les difficultés possibles qui peuvent entraver l'ouverture américaine, ainsi qu'une analyse profonde de la place occupée par la Syrie comme pion sur l'échiquier regionale.
De même une description des actualités américaine et syriennes ainsi que le choix possibles afin de consolider les liens entre Washington et Damas.
Il est important aussi d'analyser les themes portant sur le Liban tels que le Tribunal International, les decisions mondiales et les armes du Hezbollah, ainsi que les questions relatives en Irak et la situation à Gaza et la possibilité d'accéder à travers

des négociations avec Israêl.
Finalement quelques conclusions sont à émettre surtout celles concernant la réussite de l'opération du processus d'ouverture ou son échec et les consequences sur la stabilité régionale.

Dr. Kleb KLEB

La sécurité alimentaire dans les pays en voie de développement au sein de la mondialisation

Après un quart de siècke de développement économique dans les différentes parties du monde et suite à la seconde guerre mondiale, l'humanité a connu Durant les années 70 et le début des années 80 une série de crises économiques.

Et ensuite, ont succédé à ces crises, des mutations ai niveau international et surtout l'introduction du terme mondialisation dans tous les domaines.

Peut-on dire que la mondialisation a réellement été une solution pour les conflits et les crises et parmi elles, la crise alimentaire en 1970? D'autre part, la mondialisation n'a-t-elle pas été une cause pour ces crises et une creation de nouvelles crises?

Quelle est le lien de la mondialisation avec l'alimentation et la sécurité alimentaire dans les pays en voie de développement?

Ce texte vise surtout à répondre à cette problématique et inclut plusieurs points essentials qui sont:

- Définition du terme sécurité alimentaire et les evolutions ayant eu lieu dans ce domaine

- La situation de l'alimentation dans le monde durant les 3 dernières décennies.

- Le rôle des facteurs traditionnels influençant sur la sécurité alimentaire.

- Le rôle des politiques agraires en vigueur dans les pays industrialisés ayant pour but de perturber la sécurité alimentaire

dans les pays en voie de développement.
- Le rôle de quelques facteurs consequents de la mondialisation et son influence sur la sécurité alimentaire dans les pays en voie de développement.
- Le rôle des instruments propres à la mondialisation (les medias et les multinationals).

L'Économie arabe et la crise financière

Les conséquences négatives de la crise financieres à travers le monde entier constitue pour les experts et les specialists financiers un vaste champs de recherche.

La crise réelle est plus profonde au niveau de la nature même de l'économie libérale qui a connu des evolutions ayant abouti au cas de néolibéralisme du temps de la mondialisation dépassant alors les conditions et les obligations de contrôle et de surveillance.

La crise actuelle est un aboutissement de la situation économique américaine. Les Etats-Unis se sont trouvés avec l'explosion de la crise financière en Septembre 2008 au Coeur même de cette tempête sauf que les preuves de déchéance et de trouble financier ont attaint plusieurs autres marches internationaux et surtout au niveau des pays arabes.

Cette etude aborde 4 points essentiels qui sont:

- la réalité de l'économie arabe actuelle.

- Les conflits éxistants entre l'économie arabe et l'économie internationale.

- Les effets négatifs de la crise financière et son influence au niveau de l'activité économique arabe.

- Les conditions de l'attitude arabe pour affronter les defies à prouver pour l'avenir de la situation économique.

بيضاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Turkey and the new Middle East balance of Power

- Le Blanchiment D'argent
  Et l'avenir du secret bancaire